الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

مجموعة الضغط كعامل مؤثر في القرار السياسي

تصدّع ركائز المنتظم الدولي والحرب العظمى القادمة

الحركة النقابية العمالية في لبنان بين الحرية والاستقلالية... والواقع الفعلي

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد مئة وستة – تشرين الأول ٢٠١٨

تكنولوجيا الحروب الحديثة

بلغ التطور العلمي في العقود الأخيرة حدًا جعل من التكنولوجيا عنصرًا مؤثرًا ذا حضور ثابت في الحروب والنزاعات جميعها حول العالم، بدءًا من التدريب والتحضير للمعركة وصولًا إلى خوضها في ميدان القتال والتعامل مع نتائجها.

لقد أتى التقدم التكنولوجي بتقنيات جديدة وأوجد بالتالي مفهوم الحروب الحديثة، بحيث صار لزامًا على الجيوش أن تدمج تلك التقنيات وتستغلها لرفع مستوى الجهوزية والاحتراف لدى العسكريين.

في السياق نفسه تعير قيادة الجيش اهتمامًا خاصًا لوسائل القتال الحديثة، وتسعى باستمرار إلى تزويد القطع والوحدات بها، كجزء لا يتجزّأ من عملية تحديث الجيش. ويشمل ذلك الأسلحة والأعتدة، كما يشمل طريقة تنفيذ العمليات المختلفة من هجوم ودفاع، وكيفية إدارتها ومتابعتها من قبل الأركان والقادة. وقد تجلّى ذلك في سلسلة العمليات التي نفّذتها وحداتنا في مكافحة الإرهاب، فأصبحت غالبية الإجراءات استباقية تخترق الخلايا الإرهابية وتفكّكها قبل أن تشرع في مخطّطاتها. كما أصبح القادة يبنون قراراتهم على معطيات مباشرة من أرض المعركة، وهذا ما حصل في معركة فجر الجرود، حيث كانت مجريات العملية تُنقَل إلى غرفة عمليات خاصة في قيادة الجيش، وتم استخدام كل ما استحصلت عليه المؤسسة العسكرية من أسلحة وذخائر ووسائل رصد ومراقبة، فمثّلت جميعها نقلة نوعية في الأسلوب القتالي.

لكنّ هذا التطور نفسه قد يمثل سلاحًا بيد الإرهاب الذي يسعى بدوره إلى خدمة أهدافه الإجرامية. إنّها إذًا حربُ تقنيات وقدرات كما هي حرب أسلحة. والجيش ماضٍ فيها حتى القضاء نهائيًا على الإرهاب واقتلاعه من جذوره، متسلّحًا بإرادته الصلبة، وبتكاتف الشعب والمؤسسات الأمنية، وبأحدث ما يمكن تأمينه من سلاح وعتاد، واثقًا بأنّ النصر سيكون حليفه.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

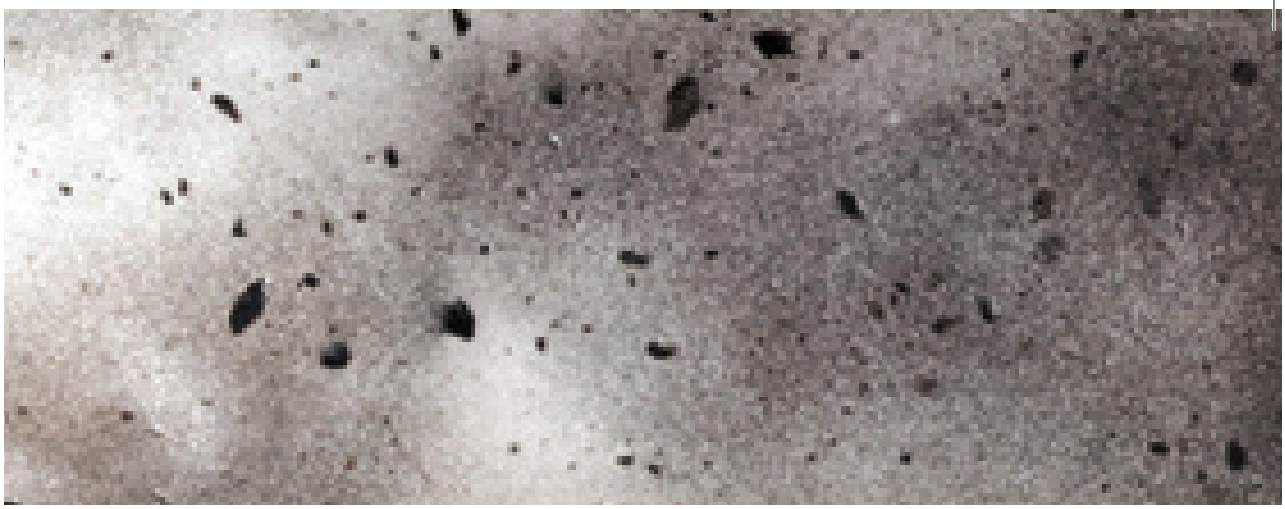

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين — أ.د. ميشال نعمة — أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب — العميد (ر.م.) نزار عبد القادر — أ. د. عصام مبارك

رئيس التحرير :أ.د. عصام مبارك — مديرة التحرير : الرقيب جيهان جبّور

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلاّ بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: ***www.lebarmy.gov.lb www.lebanesearmy.gov.lb***

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : ١٧٠١
العنوان الالكتروني	:	tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان : ١٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية. *
		في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد مئة وستة – تشرين الأول ٢٠١٨

مجموعة الضغط كعامل مؤثر في القرار السياسي

أ.د. عصام مبارك ٥

تصدّع ركائز المنتظم الدولي والحرب العظمى القادمة

جوزيف السخن ٣٥

الحركة النقابية العمالية في لبنان بين الحرية والاستقلالية... والواقع الفعلي

هيام كيروز ٦٥

ملخصات ..... ٩١ – ٩٥

مجموعة الضغط كعامل مؤثر في القرار السياسي

أ د. عصام مبارك *

المقدّمة

يعتبر الحزب اليوم أداة تسمح للمواطن بالمشاركة في الحياة السياسية، كما يعتبر ممثّلًا لقسم من الرأي العام، بحيث يقوم بتنفيذ برنامج سياسي واجتماعي معيّن عن طريق الوصول إلى السلطة .

وقد أكّد معظم الباحثين أنّ وجود الأحزاب هو ضرورة تقضي بها طبيعة الأنظمة الديمقراطية النيابية .

*أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية

وإذا كانت الأحزاب هي وسيلة فعالة تتيح للفرد المشاركة في الشؤون العامة أو ممارسة التأثير عليها وقد تؤثّر في غالب الأحيان على تحديد المسؤولية بالنسبة إلى تصرفات الحاكمين، إلّا أنّه يتبيّن عندنا تقصيرها في مجالات مختلفة، علاوة على انحيازها وتقوقعها في الطائفة. فالروابط الفاعلة في المجتمع اللبناني هي تلك الروابط العائلية والطائفية، التي صبغت

الأحزاب بصورة خاصة، وأبعدتها عن دورها الوطني الشامل .

إنّ الأحزاب السياسية كثيرة في لبنان ولها قانون ينظّمها[١]، وإنْ تمكّنت من إثارة شيء من الوعي في نفوس المواطنين، إلّا أنّها أخفقت في تنظيم دورها الريادي في المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ولا بدّ من الإشارة إلى بروز دور الأحزاب في الانتخابات الأخيرة، التي حصلت في أيار ٢٠١٨ في ظل القانون النسبي. فلو وُجد نواب في المجلس النيابي ينتمون إلى أحزاب، فهذا الانتماء الحزبي بشكل عام لم يكن السبب المباشر في الفوز، وربما كان العامل الشخصي أو المالي أو الطائفي من أهم العوامل المساعدة على الفوز.

"إنّ الأحزاب عندنا تنطلق من قواعد وطنية وأسس شعبية معدومة ، فنحن لا نملك أحزابًا تمثّل مختلف فئات الشعب اللبناني، أو أحزاب توحيدٍ وصهر واندماج، أو أحزابًا نضالية تحاول التغلغل في مختلف الطبقات لبثّ أفكارها، وتجنيد القوى الشعبية والسير في طليعتها من أجل تحقيق مطالبها"[٢].

"جرت عدة محاولات لوضع قانون جديد للجمعيات والأحزاب، فلم يحالفها التوفيق. ولعلّ السبب يعود إلى رغبة الحكومات اللبنانية المتعاقبة في إدخال بعض القيود على القانون العثماني"[٣].

وإزاء انحراف الأحزاب إلى الطائفة والطائفية، وعدم إمكانيتها تطوير مجالات مختلفة في المجتمع اللبناني[٤]، يتمّ التساؤل حول ضرورة إيجاد مجموعات ضغط، تعمل على تأمين أهداف للمجتمع عجزت عنها الأحزاب القائمة.

لم يرد في القوانين اللبنانية أي تعريف لمجموعات الضغط ولم يحدّد

١- قانون الجمعيات الصادر في ١٩٠٩/٨/١٣ أي في العهد العثماني.

٢- د. محمد المجذوب: دراسات في السياسة والأحزاب: منشورات عويدات ١٩٧٢، ص ٤٩.

٣- د. محمد المجذوب: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني وأهم النظم السياسية المعاصرة في العالم ، منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠١٨، ص ٦٤٩.

٤- Yves Schmeil: sociologie du système politique libanais, pub de l'université de Grenoble 1976 p. 106 et s.

بالتالي ما هو المقصود منها. أمّا المادة ١٣ من الدستور اللبناني في شقها الثاني فقد نصت على حرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات.

إنّ ما اتفقت عليه المدارس الفقهية هو أنّ هذه الجماعات تمارس وستمارس دورًا أكبر في الحياة السياسية، حسب المكان والزمان، وتمّ ربطها بالفترة الذهبية للرأسمالية وتطوّر وسائل الإنتاج. أمّا بالنسبة إلى الدور الذي ستمارسه، فهذا يعود بالطبع إلى العولمة التي أسهمت بدورها بتسهيل حركة انتقال هذه الجماعات على القارات كافة.

لا يكفي دراسة هذه الجماعات من خلال ماهيتها من أجل وضع تعريف لها، بل الأفضل دراسة وظائفها والنتائج التي استحصلت عليها. من هي هذه الجماعات؟ ما وسائلها واستراتيجياتها في العمل؟ وإلى أي مدى يستطيع تعاونها أو تنافسها على المصلحة العامة أن يكمل عمل الأحزاب؟ فربما تقوم بمهمة تصحيح الاعوجاج في الديمقراطية على غرار ما هو معتمد في البلدان الديمقراطية.

الإطار المفهومي لجماعات الضغط

١) تحديد المفهوم

إنّ أهمية جماعات الضغط ترتبط بالدور الفاعل الذي تؤديه داخل النظام السياسي للتأثير على قرارت السلطة من خارجها. فهي لا تسعى للوصول إلى السلطة، كما هو الأمر بالنسبة للأحزاب السياسية[٥]، وإنّما لجعل قرارات هذه السلطة تتطابق مع أفكار الفئات التي تمثّلها ومصالحها[٦]. بالإضافة إلى اعتبارها جرعة أوكسجين ضد السلطة.

٥- Jean Charlot, les partis politiques, éd. A Colin paris, 1971 p. 49.

٦- Patrice Robert, Revue Gestion, Novembre 1990.

وقد برز هذا النوع من الجماعات في الولايات المتحدة الأميركية، عن طريق ظاهرة اللّوبي[٧]. وقامت هذه الفئات القادرة على التدخّل في السياسات العامة عبر التأثير في الانتخابات، بمنح الأموال وتأمين الدعم البشري للمرشحين الذين يؤيدون أهدافها وتوجّهاتها[٨]. من هنا نرى العلاقة القائمة بين الجماعة الضاغطة من جهة، والليبرالية الديمقراطية من جهة أخرى. فهذه الجماعة تتحرّك بسهولة أكبر وبطريقة علانية ومباشرة في الأنظمة الديمقراطية، مستفيدة بذلك من مناخ الحريات السياسية والمدنية القائمة في هذه الأنظمة، أي إنّ الجماعة الضاغطة هي أحد مظاهر الديمقراطية الحديثة إذا صحّ التعبير.

إنّ اللّوبي هو جماعة تعمل من خلال التأثير على مصدر القرارات التي تتوزّع ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الحاكمة في البلاد، والتي تحدّد صلاحياتهما من قبل دساتيرهما، فيحدّد اللّوبي نقطة تركيزه اعتمادًا على مصدر اتخاذ القرار[٩].

أخطر صورة تظهر فيها جماعات الضغط هي تلك الصورة المضلّلة التي تكون فيها مواقفها أوسع من أهدافها[١٠]. فتضلّل بذلك الرأي العام وتستغل المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة[١١]. نستخلص أخيرًا، التعريف التالي:"إنّ جماعة الضغط هي أي جماعة منظّمة، تحاول التأثير على السياسات والقرارات الحكومية، من دون محاولتها السيطرة على المراكز الرسمية للدولة، وممارسة أساليب القوة الرسمية من خلالها".[١٢]

٧- Denise Arthaud , Andre Kaspi: histoire des Etats Unis, éd. Armand Colin 1969.

٨- Jean-Paul Charié, Livre bleu du lobbying en France, Rapport présenté à l'Assemblée Nationale Commission des Affaires Economiques, 2008.

٩- Michel Calmen, Le lobbying et ses secrets, éd. Dunond 1995 p. 16.

١٠- Jean Mousse: éthique et entreprise éd Vuibert Paris 1993.

١١- Roger-Gérard Schwartzenberg, Sociologie Politique, éd Montchrestien, Paris, 1974, p.625.

١٢- /http://brises.org/notion.php/groupe-de-pression/lobby/notId/81/notBranch/81.

مهما تبدّلت الأسماء وتعددت، ففي النهاية يجب أن تضم هذه الجماعة العناصر الثلاثة:

–تجمّع يضم عدد من الأشخاص (جماعة منظّمة).

–عدم السعي للوصول إلى السلطة (الدفاع عن المصالح).

–السعي إلى التأثير على السلطة (ممارسة الضغط).

أ– الجماعة المنظمة

إنّ عنصر التنظيم ضروري جدًا لوجود الجماعة الضاغطة. فالتجمّع ليس مجرد مجموعة أشخاص يتكوّن منهم، إنّه كيان مستقل قائم بذاته ويؤثّر على تصرّفات الأفراد الذين يتشكّل منهم. ويعرَّف بكونه مجموعة تربط بينهم علاقات أكثر مما تربطهم بالآخرين، وهذه العلاقات ليست علاقات شخصية، فهي تُنشئ بين الأعضاء روابط من نمط آخر يعبّر عنها بالمصلحة المشتركة: مادية، إيديولوجية، إثنية، أو مهنية. وقد تتعلّق طبيعة الروابط ومستوى التفاعل بتحديد الجماعة. فتقوم الجماعة على مستوى عالٍ من التفاعل وهذا يعني التنظيم القوي والروابط المتينة الواعية لذاتها[١٣] مثل الاتحاد القومي للأسلحة(NRA)، والاتحاد القومي للوسطاء العقاريين(NAR) في الولايات المتحدة الأميركية.

ب– الدفاع عن المصالح

مع أنّ تعبير الجماعة الضاغطة نشأ في الولايات المتحدة الأميركية، إلّا أنّ المؤلفين الأميركيين يفضّلون استخدام تعبير جماعة المصالح. وهذه الأخيرة لا تتحوّل برأيهم إلى جماعة مصلحة سياسية–اقتصادية أو جماعة ضاغطة، إلّا إذا حاولت التأثير على قرارات السلطة العامة[١٤].

١٣- David Knights, Hugh Willmott, Introducing Organizational Behaviour and Management Thomson Learning, London, 2006, p. 362.

١٤- Roger-Gérard Schwartzenberg, op.cit., p.590.

إنّ مصطلح "مصالح" لا يدل على المصلحة المادية فقط، إنّما يشمل أيضًا المصلحة المعنوية. وقد ذكر Jean MEYNAUD في كتابه "جماعات الضغط"، أنّه بالإمكان تقسيم الجماعات إلى فئتين: الأولى تهدف إلى تحقيق مكاسب لأعضائها أو للحفاظ على المكتسبات وهي تنظيمات مهنية، والثانية تجعل من سبب وجودها الدفاع عن مواقف روحية وخلقية، أو عن قضايا محقّة. وهي تجمّعات ذات غايات إيديولوجية وهو يعترف أنّ هذه الفئة هي مبهمة ولكنّها مرنة. وهذا ما دفعه للتمييز بين جماعات المصالح وجماعات الأفكار[١٥].

ج- ممارسة الضغط

عملية الضغط والتأثير تميّز جماعة المصلحة من جماعة الضغط. فجماعة المصلحة هي كل جماعة تسعى لتنظيم مصالحها والدفاع عنها، مادية كانت هذه المصالح أو معنوية. وتتحوّل جماعة المصلحة إلى جماعة ضغط، عندما تحاول أن تضغط على الجهاز الحكومي دافعة به إلى اتخاذ قرارات تحقّق مصالحها أو تسهّل تحقيقها[١٦]. يتم هذا التحوّل ابتداءً من اللحظة التي يحاول فيها المسؤولون عن الجماعة التأثير على الحكومة. إنّ أي نقابة تتصرّف كجماعة مصلحة، إذا عملت بوسائلها الخاصة على تنظيم المهنة، وضبط القواعد المهنية للمنتسبين إليها. لكنّها تصبح جماعة ضاغطة إذا حاولت الضغط والتأثير على السلطة الحاكمة للحصول على نص ينظّم دخول الأعضاء الجدد إلى النقابة، وهذا يعني أنّ فئة "جماعات ضغط" تغطّي قطاعًا من نشاط جماعات المصلحة أي أنّها تعالج هذه الفئة تحت مظهر معين، وهو ممارستها الضغط من أجل تحقيق مطالبها.

١٥- Jean Meynaud, Les Groupes De Pression, P.U.F «Que Sais-Je ?» N° 895, Paris, 1965, pp. 12-14.

١٦- Jean Meynaud,op. cit., p. 10.

٢) مقوّمات القوة عند الجماعات

من المعروف أنّ علم السياسة ليس علمًا حسابيًا، وبالتالي من الصعب عليه تقدير بعض الظواهر الاجتماعية تقديرًا دقيقًا. فلا يملك هذا العلم مثلًا أداة أو وسيلة تسمح بتصنيف الجماعات الفاعلة في الحياة السياسية وفقًا لقدرتها الخاصة والفعلية، ولذلك تبقى عملية تقويم عناصر القوة عند هذه الجماعات عملية تقريبية، وربما تستند إلى معايير تختلف من باحث لآخر. لكن هذه العملية ترتكز بشكل عام إلى عدّة عوامل نذكرها فيما يأتي:

أ- مقوّم العـدد

تشكّل الأهمية العددية بالنسبة للقادة ورقة رابحة جوهرية. فالنقابات الكبيرة التي تستطيع أن تجيّش عددًا كبيرًا من أعضائها في خدمة قضاياها، تعتبر جماعة ضاغطة قوية وفاعلة وبخاصة في أثناء الانتخابات، لكن قضية العدد أي عدد المنتسبين لا يجب أن تجعلنا نُغفِل نوعية الانتساب، أي النضالية التي يتمتّع بها المنتسب إلى نقابة ما. فلا يمكن مقارنة نقابات العمال مثلًا بنقابات أرباب العمل من حيث الالتزام والإقدام للدفاع عن القضايا. وقد يعني العدد مجرد مجموعة منتسبين فقط، لا يدفع الكثير منهم اشتراكاتهم ولا يلبّون نداءات القادة. وقد يكون العدد كتلة متراصّة، واعية، قادرة ومستعدة لتطبيق التعليمات الآتية من المركز. يستطيع القادة أحيانًا، بحسن إدارتهم ومتابعتهم لقضايا الجماعة تحريك عدد أكبر بكثير من عدد أعضائها العاديين، وهذا يشكّل ورقة رابحة بالنسبة إلى قدرة الجماعة على التأثير.

يؤدي العدد دورًا كبيرًا في تحسين صورة الجماعة اجتماعيًا، ويساعد في إحداث التأثير على السلطات وعلى الرأي العام، ويشكّل أيضًا موردًا ماديًا

مهمًا وأساسيًا بالنسبة لبعض الجماعات. إلّا أنّه ليس عنصرًا ثابتًا، فهو معرّض دائمًا للاستبدال والتغيّر[١٧].

ب- مقوّم الطاقة المالية

قد يؤمّن العدد الكبير من المنتسبين موردًا ماليًا مهمًا للجماعات كما ذكرنا، إذا ما دفعت الاشتراكات جميعها. فغالبًا، لا يتناسب تضخّم العدد مع المردود المالي.

يضاف إلى الاشتراكات المساعدات التي يقدّمها المنتسبون طوعًا والدفعات الاستثنائية التي تُطلب منهم بمناسبات معينة.[١٨]

تساعد الدولة بطريقة مباشرة بعض الجماعات من خلال دفع إعانات من الموارد العامة، كالجماعات التي تهتم بشؤون عامة مثل التعليم، أو من خلال منحها تسهيلات مادية (إعفاء جزئي من الضرائب) أو اقتطاع مبالغ من الموارد المخصصة كمساعدات للقطاع الذي تعمل في إطاره الجماعة، مثلًا جمعيات عائلية تستفيد من نسبة معينة ترصدها الدولة والمؤسسات المختصة بمساعدة العائلات على الصعيد الوطني. تكمن في هذا العمل مفارقة كبرى، ذلك أنّ الدولة تساعد أحيانًا بعض الجمعيات التي تمارس الضغط عليها.

ج- مقوّم التنظيم

إنّ التنظيم يرتبط بقوّة الجماعات وحجمها وطبيعتها. والتنظيم ليس حالة خاصة بجماعات الضغط، فهو موجود في كل الجمعيات والمؤسسات الخاصة والعامة. التنظيم مهمّ بالنسبة إلى الجماعات الضاغطة كما هو مهم لسائر المجموعات سياسية كانت أم غير سياسية، والتي تسعى لتحقيق أهداف معينة .

١٧- http://www.thecanadianencyclopedia.com/articles/fr/groupe-de-pression.

١٨- David Knights, Hugh Willmott, op. cit., p. 326.

يشير التنظيم بالتحديد إلى عقلنة العمل الجماعي وتأمين استمراريته وتوجيهه في الاتجاهات المناسبة، وتصويبه في بعض الأحيان. وهو يساعد على الاستفادة بشكل كامل من الموارد المتوافرة آخذًا بعين الاعتبار ما يمكن الحصول عليه، ويقرّر الوسائل والتكتيك الذي يجب اعتماده نسبة للموارد والأهداف. ويرتبط التنظيم بصفة القيادة واتساع شبكة العلاقات التي يقيمها هؤلاء[١٩].

إذا كان التنظيم عامل قوّة، فهو لا يحقّق الغاية المرجوّة منه إذا غابت الوحدة عن صفوف الجماعة وتشرذمت القيادة إلى تيارات. في مثل هذه الأحوال، فإنّ قيمة القيادة تقاس بقدرتها على إيجاد تسوية تقبل بها التيارات المختلفة، آخذة بعين الاعتبار أنّ للإنسان علاقة تراثية وتاريخية بالأرض التي يقطنها على ما يقول ابن خلدون فهي تدخل في تكوينه البيولوجي والنفسي ولا يمكن فصله عنها.

هناك أمران يضطلعان بدور مهم: صفة القادة[٢٠] واتساع شبكة العلاقات التي يتوصّلون إلى إنشائها في قلب الأوساط البرلمانية، والمكاتب الوزارية، وأجهزة تكوين الرأي العام، ومن هذه الزاوية فإنّ الجماعات الغنية تستفيد من تسهيلات خاصة.

د- مقوّم النظام الاجتماعي

والمقصود بذلك هو السمعة التي تتمتّع بها الجماعة في أوساط الجمهور، والتي هي انعكاس لصورة المجموعة في ذهن هذا الجمهور، وصورة الجماعة تعني الإيحاءات الأولى وهذا يعني المركز الاجتماعي – السياسي

١٩- Todd Donovan, Daniel A. Smith, Tracy Osborn, Christopher Z. Mooney, State and Local Politics: Institutions and Reform, 4th Edition, Cengage Learning, Stamford, USA, 2014, p. 165.

٢٠- "يجب التمييز بين رجل السياسة ورجل الدولة: رجل السياسة يتصرّف وكأنّ الأمة ملك له، ورجل الدولة يعتبر نفسه ملك الأمة، رجل السياسة يعمل للانتخابات المقبلة، ورجل الدولة يعمل للأجيال المقبلة"، السفير فؤاد الترك، الجمهورية ٢٧ أيلول ٢٠١١.

للمجموعة[٢١]. بعض المجموعات يمكن أن تستغل صورتها الحسنة تجاه الرأي العام أو دوائر السلطة، والبعض الآخر يجب أن يعمل للتعويض عن الأثر السيّئ لصورته[٢٢].

ترتبط الصورة بعدّة عوامل فهي تتكوّن نتيجة مسار تاريخي تراكمي، وتثقيف وتنشئة سياسية. فالقِدَم يلعب دورًا ويساعد على إرساء هيبة وصورة الجماعة، ويبقى العامل الأساسي هو التقويم الذي يقوم به الجمهور ويختلف حسب الزمان والمكان. وقد يرتبط الأمر أحيانًا بأعمال الجماعات التي لا تفكر بردّة الفعل السلبية عند الرأي العام: إقفال الطرقات أيام الاعياد، وأمام أماكن العبادة، إضراب المطارات أوقات العطل، عدم تسليم المواد الغذائية، محاصرة المقرات الحكومية أو الرسمية ... والسمعة ليست معطى ثابتًا إنّها لا تُكتَسَب لمرة واحدة وبشكل نهائي فهي تتغيّر وتتطوّر، بطريقة لا شعورية، ولكنّها فعالة في النهاية[٢٣].

هـ- مقوّم الروح القتالية

تعتبر هذه الميزة مهمة جدًا لأنّها هي التي تدفع الأفراد والجماعات للالتزام والعمل والنضال. وغياب هذه الروح يؤدي إلى انهيار المجموعة لأنّ الإرادة والمعنويات تجعل الجماعة تستغل طاقاتها، وحتى إذا كانت ضعيفة ومحدودة، إلى أقصى الحدود[٢٤]. ترتبط الروح القتالية بالشعور والسجيّة واليقين والاعتقاد الذي يضفي عليها طابعًا إيديولوجيًا[٢٥]. فالمجموعة التي تجد مصالحها أو حياتها في دائرة الخطر أو الزوال هي أكثر قتالية من غيرها[٢٦]. وتقاس قتالية الجماعات بقدرتها على مقاومة الضغوطات

٢١- Jean Meynaud,op. cit., p. 46.
٢٢- Ibid., p. 75.
٢٣- Jean Meynaud, op. cit, p.27.
٢٤- ibid., pp. 28-29.
٢٥- J. E. Tiles, John Dewey: Political Theory and Social Practice, Routledge, New York and London, 1992, p. 144.
٢٦- ibid., p. 397.

والمواقف الصعبة، وفي متابعة العمل الذي بدأته وبخاصة بعد فشل أوّلي.

ومثلما أنّ للحرب سلاحًا أمضى إن أُسيء استخدامه، فقد يتحوّل السلم إلى حرب على ما يقول القديس أغوسطينوس: لا نصنع الحرب لنصل إلى الحرب، وإنّما نصنع الحرب لنصل إلى السلام.

نماذج لوسائل الضغط والاستراتيجيات

١) وسائل الضغط

تحاول الجماعات الضاغطة اتّباع كل الوسائل التي توصلها إلى غايتها. وهي في هذا المجال لا تتوانى عن ممارسة التصعيد بأعلى مراحله، إذا وجدت أنّ طرقها العادية لم تُجدِ نفعًا. ويمكن تعداد أشكال الضغط التي تلجأ إليها الجماعات على النحو الآتي:

أ- وسيلة الإقناع

وهي أبسط الأساليب وأسهلها. ربما كان الإقناع الوسيلة المنطقية والطبيعية، التي يجب أن يرتكز إليها عمل الجماعات في سعيها لإقناع السلطات بعدالة مطالبها. وتسعى هذه الجماعات إلى إقناع أكبر عدد ممكن من أصحاب العلاقة في مختلف قطاعات السلطة، لتكوّن منهم حلفًا يدافع عن قضاياها[٢٧]. تعتبر هذه الطريقة الفضلى بالنسبة للجماعات التي تسعى لأن تكون صورتها جيدة ومحترمة، لأنّها تقوم على عرض البراهين العقلية، وتقديم النصائح والاقتراحات والمعلومات حول مواضيع معينة[٢٨]. وتعتبر وسائل الاتصالات المباشرة من أفضل وسائل الإقناع[٢٩].

٢٧- Fay Patel, Prahalad Sooknanan, Giselle Rampersad, Anuradha Mundkur, Information Technology, Development, and Social Change, 1st Edition, Routledge Studies in Development and Society, New York and London, 2014.

٢٨- "الفرق بين الحاكم الذكي والحاكم العبقري: إنّ الذكي يعرف أن يوصل نفسه إلى غايتها والعبقري يعرف أن يوصل وطنه إلى غايته ..."، السفير فؤاد الترك، مرجع سابق.

٢٩- ibid.

الاتصال هو إحدى آليّات تحقيق أهداف جماعات الضغط. تتّصل جماعات الضغط بالجهات الرسمية وغير الرسمية بطرق مختلفة منها:

١- الاتصال بالوسائل المباشرة.

٢- الاتصال عن طريق الصحف التي تؤثّر عليها هذه الجماعات، أو التي تملكها بشكل غير رسمي، والتأثير على وسائل الإعلام الأخرى التي تمتلكها شركات خاصة وتخضع للإغراءات المادية عادةً، وهذا يقودنا إلى الحديث عن تكتيكات تحقيق الأهداف لدى جماعات الضغط، والذي بدوره يرتبط بمدى فاعلية الجماعة التي ترتبط بشكلٍ أو بآخر بإمكاناتها المادية[٣٠].

تعمل جماعات الضغط على التأثير بوسائل مختلفة على سياسة الدولة، من بينها السياسة الخارجية. فقد تتّصل اتصالًا شخصيًا عن طريق رؤسائها بالمسؤولين لتنفيذ آرائها والدفاع عن مصالحها، وقد تتّصل عن طريق الرسائل الخاصة مهدّدة أو واعدة أو مغرية.

ولا ريب في أنّ الوسائل التي تستخدمها جماعات الضغط في عملها لغرض التأثير على السلطة من التعدّد والتنوّع بحيث يصعب بيان تفاصيلها جميعًا، فهي مختلفة باختلاف ظروف المجتمعات والنظم السياسية فضلًا عن اختلاف جماعات الضغط ذاتها[٣١].

تلجأ الجماعات لإعداد الوثائق وتقديمها بكل اعتناء وترتيب وبأسلوب منطقي هادئ يرتكز إلى الموضوعية. وقد تساعد مثل هذه الوثائق في التأثير على المسؤولين عن القرار، الذين لا يكون بحوزتهم في حالات كثيرة سوى هذه الوثائق للاطلاع عليها بموضوع خلاف ما (مثل النواب). وتقوم عملية الإقناع على الاتصال المباشر بالأفراد المسؤولين الذين يقضون

٣٠- Roger-Gérard Schwartzenberg, op.cit., p.623.

٣١- Roger-Gérard Schwartzenberg, op.cit., p. 626.

قسمًا كبيرًا من وقتهم للاستماع إلى مطالب أصحاب المصالح [٣٢].

وتُعتمد وسيلة الإقناع أيضًا للتأثير على الرأي العام ولكن بأشكال أخرى غير الاتصال الفردي المباشر[٣٣]. في هذه الحالة، تُستعمل وسائل الإعلام التقليدية والحديثة وأساليب الدعاية، التي تمكّن الجماعات من النفاذ إلى نفوس الناس والتأثير على تصرّفهم، وذلك لما للإعلام من أهمية في حياة الإنسان المعاصر من جهة الاستقطاب والتأثير والفاعلية. وهي تحاول من خلال إقناع الرأي العام أن تقنع السلطات بعدالة قضاياها[٣٤].

ب- وسيلة التهديد

تستعمل هذه الوسيلة في حال فشل الأولى وعدم تجاوب السلطات مع الجماعات. يأخذ التهديد مظاهر مختلفة. بالنسبة إلى البرلمانيين، فإنّ التهديد يتم بالإعلان عن الرغبة بعدم انتخابهم من جديد، وتعمل بعض الجماعات على تحريض أعضائها على مقاطعة هؤلاء والقيام بحملات دعائية محلّية ضدهم، وتلجأ أحيانًا لتنظيم حملات تتضمّن إرسال رسائل ومخابرات هاتفية، وجمع تواقيع، وتنظيم مظاهرات، واعتلاء المنابر في بعض الحالات لتمرير الخطاب المناوىء. ويمكن للجماعات التهديد بإسقاط الحكومة إذا كانت تستطيع تأمين عدد من النواب المنتسبين إليها أو الداعمين لقضيتها، وبتحريك الشارع ضمن مظاهرات حاشدة ومتكرّرة أو تنظيم إضرابات لها أثر كبير على سير الإدارات التي تؤمّن الخدمات العامة، ما يحثّ الرأي العام على اتخاذ موقف سلبي من الحكومة[٣٥].

٣٢- C.C.Allan , le défi économique du Japon éd. A.Colin 1983 p. 43.

٣٣- Steffen Schmidt, Mack Shelley, Barbara Bardes, American Government and Politics Today The Essentials, in 15th Edition, Cengage Learning, Stamford, USA, 2008, p. 271.

٣٤- Randolph Sloof, Game-Theoretic Models of the Political Influence of Interest Groups, Springer, USA, 1998, p. 147.

٣٥- Fay Patel, Prahalad Sooknanan, Giselle Rampersad, Anuradha Mundkur, op. cit.

ويلقى الموظفون الكبار نصيبهم من التهديد الذي يطال سير مهنتهم أو تدرّجهم أو مناقلاتهم. لكن فعاليته تبقى مرهونة بالحصانات التي يتمتّع بها الموظفون، وقدرة الجماعات على تأليب الجهات السياسية المسؤولة تراتبيًا عن هؤلاء الموظفين. وقد يذهب أصحاب المصالح أحيانًا إلى حد التهديد بفضح بعض نواحي الحياة الخاصة للمسؤولين الذين يهمّهم التأثير عليهم.

ج- وسيلة المال

إنّ المال هو عنصر من عناصر القوة لدى الجماعات. فالموارد المادية تتيح للجماعات إمكانيات هائلة لتقوية وسائل عملها العادية وإتقانها: إعلام ودعاية، ويستعمل المال لشراء الهدايا لبعض المسؤولين أو تقديم خدمات عينية كالرحلات السياحية. وهذا ما يجعل الأشخاص المستفيدين يشعرون وكأنّهم مدينون لمن أغدق عليهم النعم، أو على الأقل ملزمون معنويًا بالاعتراف بالجميل. وفي مطلق الأحوال، فالمصالح قد تكون على مستوى رؤساء الدول، فالرئيس الروسي فلاديمير بوتين أهدى الرئيس الأميركي دونالد ترامب بعد انتخابه رئيسًا، حصانًا أبيض أصيل النسل تقدّر قيمته بعشرة ملايين دولار أميركي، فيما بادله الرئيس ترامب بأسهم عالية الثمن من أحد الفنادق التي يملكها في نيويورك. يستعمل المال على مستويين: جماعي وفردي.

يتعلّق الأوّل بتمويل الأحزاب السياسية وبخاصة في أثناء الحملات الانتخابية[٣٦]. أمّا الوجه الثاني لاستعمال المال فهو على الصعيد الفردي، ويأخذ شكل الرشوة المباشرة أو غير المباشرة عن طريق تقديم الهدايا وغيرها[٣٧]. في حال الرشوة يكون المقابل دعمًا واضحًا من قبل المرتشي

٣٦- Bruno Wilhelm Speck, Paloma Baena Olabe, Money in Politics: Sound Political Competition and Trust in Government, OECD, Paris, 14-15 November 2013, pp. 13-19.

٣٧- Jean Meynaud, op. cit, pp. 41-42.

دون قيد أو شرط. وتأخذ الرشوة أحيانًا أشكالًا أخرى مثل توظيف أحد أقرباء المسؤول أو أحد المفاتيح لبرلماني ما.

د- وسيلة عرقلة العمل الحكومي

قد تذهب عملية العرقلة إلى أقصى الحدود باعتماد المظاهرات والإضرابات، والتي لا يفصح منظّموها عادة عن نيّتهم بهذه العرقلة متسلّحين بمفهوم حرية التعبير والتظاهر. وتعتبر هذه الوسيلة فعّالة جدًا، لأنّ السلطات لا يمكن أن تبقى مكتوفة الأيدي أو لا مبالية تجاه حركةٍ تجمّد أو تعيق تحقيق خدمة عامة من الخدمات الحيوية: المواصلات، الكهرباء،... وقد توسّع مفهوم الإضراب ولم يعد مقتصرًا على علاقات العمل وحدها، لكنّه يستعمل في كل القطاعات: المعلّمون، الطلاب، التجار والمزارعون، سائقو الشاحنات، أهالي التلامذة،... إلخ.

في كثير من الأحوال يكون جمهور المواطنين هو الضحية. فالسلطة تجد نفسها مجبرة على الخضوع كي تجنّب المواطنين تضحيات كبيرة. وقد تتطوّر الأمور سلبيًا في بعض الأحيان، فتؤدي إلى اصطدامات مع قوى الأمن الداخلي، وفي أسوأ الحالات مع الجيش إذا أصرّ المضربون والمتظاهرون على تشويش الحياة الوطنية في كل البلاد. وقد يُستعمل التظاهر أو الإضراب كتدبير تحذيري في إطار امتحان قوّة، تمهيدًا للبدء بمفاوضات توصل الأطراف إلى تسوية مقبولة من الجميع.

٢) استراتيجية الجماعات

إذا كانت الاستراتيجية هي فنّ أو خطّة تصوّرٍ لتحقيق الأهداف، فمن الأجدر تحديد هذه الأهداف قبل البدء بالعمل وتحديد الوسائل وخطة التحرك. فإشكالية الوسائل مرتبطة بمتطلبات الاستراتيجية والمحيط والتفاوت بالموارد بين المجموعات. من المهم أن يعتمد اللاعبون المصداقية

مع أنفسهم، فيقدّر كل لاعب قدراته بموضوعية، ويقارنها مع قدرات اللاعب الخصم دون مبالغة أو سوء تقدير لهذا الطرف أو ذاك. على اللاعب أن يُتقن اللعبة بطريقة تكتيكية، فيستخدم كفاءاته ويُحسِن اختيار اللحظة التي يبدأ بها المبادرة، الخصم والمكان. وعليه أن يغيّر الساحة التي يبرز فيها ضعفه[٣٨]. كل هذا يدفعنا للقول إنّ استراتيجية الجماعات ترتبط بعوامل معيّنة يجب أخذها بعين الاعتبار.

أ- اختيار اللحظة

يمكن أن يكون هذا الاختيار عائدًا لمبادرة الجماعات التي نادرًا ما تترك فرصة ملائمة تمرّ إذا كانت منظّمة وواعية. تشكّل الحملات الانتخابية أحد الظروف الملائمة لعمل الجماعة بهدف التأثير على القادة السياسيين، وهي ترتكز على عدد الناخبين من أنصارها أو قدرتهم المادية. واستنادًا لهذا، فهي تسعى لجني أرخص الأسعار لخدماتها الانتخابية، وقد ينتهي الأمر بوعود يقطعها المرشح على نفسه في حال فوزه. ومن الفرص المتاحة للجماعات هي فترة تشكيل الحكومات الجديدة، إذ تبدو قابلية التأثير على المستوزرين كبيرة. ولا تتوقّف الاتصالات عند هذه الفترات، فحين يصل المرشحون أو المستوزرون إلى مناصبهم تسعى الجماعات إلى المحافظة على علاقات دائمة معهم[٣٩].

ومن الأمور التي تجعل الجماعات تختار لحظة تحرّكها فيما بعد للدفاع عن قضاياها هو معرفة ما يُحضَّر من قرارات، فتتحرّك لتقتل في المهد مشاريع قرارات أو تحضّر نفسها للهجوم في حال صدور القرار ودخوله حيّز التنفيذ.

٣٨- Jack L. Walker Jr., Mobilizing Interest Groups in America: Patrons, Professions, and Social Movements, .University of Michigan Press, Michigan, 1991, p. 103-104.

٣٩- Jean Meynaud, op. cit, p.p. 71-72.

ب- اختيار الميدان

لا يخضع هذا الاختيار دائمًا لمبادرة الجماعات التي تعجز عن النضال في ميادين مختلفة ويرتبط الأمر بعوامل عدّة: عدد المشايعين والأنصار وطبيعتهم، مزاج القادة، التسهيلات البيروقراطية والرأي العام[٤٠].

من الأفضل للتجمّع أن يختار الميدان الذي يستطيع فيه استغلال موارده وصورته وقوّته. فتجمّعات أرباب العمل تفضّل المفاوضات المغلقة على المناقشات أو المجابهات في الساحة.

وقد يرتبط الموضوع أيضًا بطبيعة المشكلة المطروحة[٤١]. فمن السهل أحيانًا، إيضاح مطلب حول حرية المرأة أمام الرأي العام من شرح موضوع الحق في الإجهاض وتبريره [٤٢]. وقد يحدّ مبدأ توزيع الاختصاصات وتقسيم العمل الإداري من الخيارات المطروحة أمام جماعات الضغط. وتقرّر بعض الجماعات القادرة تغيير ميدان نضالها إذا ما وصلت إلى مكان مسدود في محاولتها الأولى، كأنّ تغيّر وجهة علاقاتها واتصالاتها من السلطة التنفيذية إلى التشريعية أو العكس. فالميادين في لبنان مختلفة ومتعدّدة، فإذا أخذنا الاقتصاد على سبيل المثال لا الحصر نذكر الخصخصة والأجور، فرص العمل، الضمان الاجتماعي، الأمن الغذائي، قطاع النقل، الزراعة، الصناعة والشأن النقابي...

ج- اختيار الوسائل

لا يتم اختيار الوسائل بطريقة مطلقة مستقلة عن العوامل الأخرى. يتوقّف الاختيار على إمكانيات الجماعة وطاقاتها والميدان الذي اختارته

٤٠- Jean Meynaud, op. cit., pp. 56-57.

٤١- Jack L. Walker Jr., op. cit., p. 39.

٤٢- ibid., p. 39.

أو أُجبرت على النضال فيه. ولذلك تبرز أهمية الجماعات القوية التي تمتلك خيارات متعدّدة. إنّ التوجه إلى الرأي العام مثلًا لا يكون ضروريًا في كل الأحوال، وعندما تنجح الجماعة بعملها من خلال اتصالاتها بالوزارات والإدارات، فليس لها من مصلحة أحيانًا أن تخفي الفوائد المكتسبة. أمّا إذا أجبرت الجماعة على المجابهة فيصبح التوجّه إلى الرأي العام ضرورة ملحة، وبخاصةٍ إذا كانت ترى أنّ الرأي العام هو أحد دعائم عملها.

وفي مجمل الأحوال، يجب أن يتكيّف عمل الجماعات مع التغيير في المؤسسات والأنظمة التي تعيد تنظيم الصلاحيات وتقسيم العمل[٤٣]. وهذا يستدعي أن تعيد الجماعات النظر في أدوات تأثيرها وطرائق عملها وقنوات اتصالها[٤٤].

نظام الجماعات ومخاطرها

تذكّرنا هذه الجملة بعبارة نظام الأحزاب. وهذا يعني العلاقات التنافسية أو علاقات التحالف بين الجماعات. ويرى Meynaud أنّ هذه العلاقات تقوم حقيقةً على التنافس، لكنّها تظهر أحيانًا بشكل تحالفات وتعاون وهي تقسم إلى نوعين:

١) جماعات المصلحة بين المنافسة والتعاون

أ- منافسات وتعارض

يعود سبب هذه المنافسات لاعتقاد تجمعات مختلفة أنّها كلٌّ على حدة، قادرة على الدفاع عن مصلحة معينة. وعلى الرغم من أنّ المصلحة مشتركة في النهاية، يؤدي هذا الاعتقاد لتجزئة الدفاع عنها وتنافس كل جزء مع

٤٣- Jean Meynaud, op. cit, p. 76-77.

٤٤- Jack L. Walker Jr., op. cit., p. 39-40.

الآخر لجذب الأنصار وتحقيق الانتصار باسمه. السبب الآخر هو أنّ هناك تجمّعات متعدّدة ليس لها مصالح مشتركة. كلٌّ منها يدافع عن مصلحته وله مطالبه الخاصة التي تتعارض مع مصلحة ومطالب التجمّع الآخر[٤٥].

ويحصل التنافس في هذه الحالة، من خلال سعي كل تجمّع لتحقيق مطالبه على حساب التجمّع الآخر. وقد يحصل الانقسام لأسباب دينية، سياسية أو إيديولوجية، ما يمنع الناس من التجمّع حول مصلحتهم ومنفعتهم، كما يحصل في لبنان في النقابات اليسارية والنقابات اليمينية في القطاع نفسه، والنقابات ذات الطابع الديني. ويشمل هذا الانقسام كل القطاعات وليس فقط القطاعات العمالية[٤٦].

من الواضح أنّ التجزئة والشرذمة تُضعف القدرة على العمل وتحقيق الهدف أي التأثير والضغط[٤٧]. وكأنّ الجماعات تسهّل عمل السلطات العامة وتفسح لها المجال لكي تؤدي دور الوسيط بين الأجزاء المنافسة. يمكن التغلّب على هذه الانقسامات إذا غلّبنا منطق المصلحة المشتركة والمنفعة المهنية المجردة وخلقنا تسويات على صعيد القيادات والإدارة.

وقد يكون للتنافس أسس اجتماعية كالانقسام الاجتماعي بين العمال وأرباب العمل. فالعمال أنفسهم يتنافسون إذا انتموا إلى قطاعات أو دوائر مختلفة (دوائر النقل المختلفة، قطاع التجارة والصناعة،...). ويعتقد Meynaud أنّ دراسة الفئات الضاغطة وتحليلها يكون بالدرجة الأولى عبارة عن تحليل تنافساتها. وهذه المنافسات تخلق تداعيات ويترتّب عليها نتائج كبيرة ومهمّة على الاقتصاد والسياسة. هل يمكن مثلاً دراسة التضخّم المالي دون دراسة المنافسات بين العمال وأرباب العمل التي تؤدي إلى زيادة

٤٥- Jean Meynaud, op. cit, p. 29-30.

٤٦- Kishore Gawande, Pravin Krishna, Marcelo Olarreaga, "Lobbying Competition Over Trade Policy," in National Bureau of Economic Research, Massachusetts, Working Paper 11371,May 2005.

٤٧- Jean Meynaud, op. cit, p.30.

الأجور المسبّبة لزيادة الأسعار، وتُلزِم المنافسات الدولة على اختيار اتجاه معيّن أو تؤدي دور التسوية أو تعتمد سياسة ما[٤٨]؟

ب- التعاون والتحالف

لا بدّ من الملاحظة في البداية أنّ التقارب الإيديولوجي يخلق انصهارًا وليس تعاونًا فقط، مثل الاتحاد العمالي العام والحزب الشيوعي في فرنسا. ويسهّل وجود هدف مشترك للتحالف، وقد يتم الاتفاق أحيانًا بين تشكيلات متخاصمة حول نقطة معينة: كالنضال المشترك بين أرباب العمل والعمال في صناعة معينة، لرفض تخفيض محتمل لتعرفة جمركية تساعد على استيراد الإنتاج الصناعي وتلحق الضرر بالفريقين. وقد تلجأ الجماعات إلى التعاضد بدل التحالف حول مسائل خاصة بدفاعها عن مسائل منفصلة، ففي الولايات المتحدة الأميركية تتعاون العصبة المناوئة لوجود الحانات والكنائس البروتستانتية للحصول على قرار بتحريم الخمور. أحيانًا، يظهر التعاون بشكل واضح في إطار النشاطات الإضافية، أي نشاطات منفصلة لجماعات منفصلة يربط بينها مصلحة واحدة تتعلّق بأمر ما: مثل تعاون عدّة جمعيات اقتصادية معيّنة لإدارة أو حل أزمة مالية وطنية (جمعية المصارف، جمعية التجار، جمعية الصناعيين، الشركات،..).

برز على صعيد جماعات الضغط نموذج جديد يدرس هذه الأخيرة من خلال طرق عملها in action ليس فقط من خلال أهدافها أو موضوعها أو من خلال المنتسبين إليها[٤٩].

بكلمات أخرى، إلى أي مدى تقدر جماعات المصلحة على خلق وقائع من خارج النظام السياسي وتجعل السلطة السياسية غير قادرة على إنكار وجودها، وبالتالي التعامل معها؟

٤٨- Jean Meynaud, op. cit, p.30.

٤٩- Daniele Caramani, Comparative Politics, Oxford University Press, United States of America, 2011, p.267.

١.القدرة على إنجاز تبادل سياسي Political Exchange (خدمات، مصالح...) بين الجماعة و الحكومة أو السلطة السياسية.

٢.القدرة على الدخول في نزاع (مظاهرة، إضراب،...) مع السلطة Contentious Politics. هذا وارد للجماعات القادرة على العمل الجماعي.

٣.القدرة على إيصال أو تأليف حكومة ترعى المصالح الخاصة أو مصالح الجماعات Set Up –Private Interest Government Structures. هذا وارد للجماعات التي هي على درجة عالية من الاستقلالية High Degree of Autonomy عن النظام السياسي والقدرة على التأثير من دون الحاجة إلى العمل الجماعي على الأرض (كالمظاهرات...) [٥٠].

٢) السياسات العامة بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة

السياسات العامة تعني كل ما يصدر من قرارات عن السلطة التنفيذية والتشريعات الصادرة عن البرلمان. ولكي تحقّق الجماعات أهدافها، عليها التأثير على هذه القرارات والتشريعات بما يتناسب ومصالحها[٥١].

أ- الجماعات والديموقراطية

تعتبر تنظيمات المجتمع المدني وجمعياته ومؤسساته التي ينتمي إليها معظم الفئات الضاغطة اليوم مظهرًا أساسيًا من مظاهر الديموقراطية، لأنّها تترجم شكلًا من أشكال المشاركة، لكنّ البعض يرى أنّ هذه الجماعات تعطّل إلى حد ما اللعبة الديموقراطية، لأنّها تنصّب نفسها وكيلة عن فئات شعبية، وتحل محل من انتخبهم الشعب[٥٢]، وتمارس هذه الجماعات التي لا تحمل أي صفة تمثيلية، مباشرة الضغط على ممثّلي الشعب والقياديين السياسيين،

٥٠- Daniele Caramani, op. cit., p. 267-268.

٥١- Jack L. Walker Jr., Mobilizing Interest Groups in America: Patrons, Professions, and Social Movements, University of Michigan Press, Michigan, 1991, pp. 103 – 104.

٥٢- Daniele Caramani Comparative Politics, op.cit., pp. 265 -266.

في سبيل دفعهم لاتخاذ قرارات تصطبغ أحيانًا بالصبغة الفئوية.

وردّ البعض على هذه الحجة بالقول: إنّ المجتمعات الحديثة توصل ممثليها إلى البرلمان وبعدها ينقطع التواصل بين الوكيل وموكّله، فلا بدّ لهذه الجماعات من أن تؤدي دور الوسيط وتكون صلة الوصل بين الفئات الشعبية وبين الممثلين. وهي بالتالي تنقل لهم نبض الشارع واهتماماته وتسهم أحيانًا بشرح قرارات الإدارة للمواطنين. ولا يمكن أن ننسى أيضًا أنّ السياسة والديموقراطية هما حصيلة تضارب كل الفئات وتنافسها ومشاركتها من خلال النخب والتنظيمات والجمعيات التي تمثّلها[٥٣].

ب- إضعاف مفهوم المصلحة العامة

إنّ المنافسة ضرورية للديموقراطية. لكن هذه المنافسة تفقد في بعض الأحيان الثقة بالمؤسسات وتضعف مفهوم المصلحة العامة. فالجماعات تبذل جهدًا وتستعمل العنف أحيانًا لتحقيق مطالبها، وهي تسعى دائمًا لإظهار التطابق بين هذه المطالب الفئوية أحيانًا وبين متطلّبات الخير العام والمصلحة العامة أحيانًا أخرى. وقد تلبّي الحكومات الصديقة مطالب بعض الجماعات، ما يدفع الرأي العام لاعتبار موقف السلطات دفاعًا وتلبية لمطالب فئة معينة على حساب المصلحة العامة للشعب بكل فئاته.

إنّ صناعة القرار السياسي يحتوي من المغريات ما يدفع رجال الأعمال نحو تعميق التحالف بين الفئتين لتحقيق مكاسب مشتركة، قد يكون الكثير منها غير متّفق مع المصلحة العامة، أو في غير مصلحة الفئات الأخرى غير القادرة على إيصال ممثّليها إلى المجالس النيابية بنفس القدر المتاح لرجال الأعمال. يصبّ الكثير من القوانين والقرارات الحكومية المتعلّقة بالقضايا الاقتصادية في مراحل التحوّل في اتجاه تدعيم مصالح الفئات القادرة،

٥٣- Brian Phillips, "Lobbying and Political Power",op. cit.

وهو أمر يتفق مع توجّهات المؤسسات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يثير الشكوك حول علاقات رجال الأعمال في البلد مع هذه المؤسسات الدولية. إنّ العديد من أبناء المسؤولين السياسيين وأقاربهم قد أصبحوا من كبار رجال الأعمال اعتمادًا على نفوذ آبائهم وأقاربهم، وأصبح بعضهم أقرب إلى رجال الأعمال منه إلى السياسة، أي أصبح بعضهم مدافعًا بقوة عن مصالح رجال الأعمال التي تتفق ومصالحه[٥٤].

ج- تغليب منطق الضغط والقوة

يدافع البعض عن نشاط الجماعات الضاغطة بالقول: إنّ المنافسة العادلة تؤدي بالنهاية إلى تحييد ما هو متطرّف ومضرّ وإلغائه. البعض ينسى أنّ المنافسة لا تتم أحيانًا في جو من المساواة، فهناك تفاوت في التمثيل وقوة الجماعات المتنافسة، ما يجعل التنظيمات القوية والمنظّمة أكثر تأثيرًا وفعالية[٥٥]. وربما يكون اللجوء للسلطة نفسها هو السبيل الوحيد لمعالجة حالة عدم المساواة ونتائجها. لا يبدو أنّ رجال الأعمال الطامحين إلى المناصب السياسية يخطون اتجاهات سياسية واضحة، الأمر الذي يجعلهم بغضّ النظر عن الأحزاب التي ينتمون إليها يشكلون كتلة ذات مصالح متشابهة في مواجهة الفئات الأخرى[٥٦].

د- الضرر اللاحق بعامة الشعب

تستعمل الجماعات في بعض الأحيان أساليب قد تضرّ بحياة الأفراد والجماعات وتؤثّر عليها مثل الإضرابات وشلّ حركة النقل، وهذا ما يجعلها

٥٤- Daniele Caramani, op.cit., p.261.

٥٥- Kyle Peterson, Marc Pfitzer, "Lobbying for Good,"in Stanford Social Innovation Review Winter, 2009, pp. 44-47; Frank R. Baumgartner, Jeffrey M. Berry, Marie Hojnacki, David C. Kimball, Beth L. Leech, Lobbying and Policy Change: Who Wins, Who Loses, and Why, University of Chicago Press, Spring 2009, p. 6-12.

٥٦- /http://brises.org/notion.php/groupe-de-pression/lobby/notId/81/notBranch/81.

تخسر الرأي العام وتسبّب ربّما انقسامات قوية بين شرائح المجتمع الواحد، دافعة إيّاها للوقوف بالمواجهة مع شيء من الضغينة. مثلًا، إنّ مسألة تجارة الأسلحة في الولايات المتحدة الأميركية تسبّبت بانقسام كبير في المجتمع جراء تزايد حالات القتل الجماعي للطلاب في المدارس[٥٧].

إذا كان التنافس بين فئات المجتمع ظاهرة صحيّة بصفة عامة، فإنّ هناك قدرة لفئة معيّنة على فرض وجهة نظرها لعوامل تتعلّق بقدرتها على التأثير، وليس لأسباب موضوعية في إطار المنافسة للوصول إلى أفضل القرارات.

هـ- اهتزاز مفهوم الشفافية

تلجأ بعض الجماعات القوية لاستعمال أساليب خفية، مخالفة للشرعية والقوانين أو مناقضة لمبادىء الأخلاق والعمل النظيف. تتشوّه صورة هذه الجماعات من خلال عدم شفافيتها وعدم إعلانها عن كل النشاطات التي تقوم بها، والتي يعتقد الرأي العام أنّها شرعية، ما يفقد الثقة بها. "فالمرء لا يشعر بالحرية على حد قول غاندي إلّا عندما يطيع القوانين وينفّذها بصدق وإخلاص"[٥٨].

إنّ استمرار سيطرة جهاز الدولة على أجهزة القمع واحتكار القرارات المهمة وغياب الشفافية يعطي المسؤولين السياسيين قدرة غير محدودة على مقايضة القرارات السياسية بالمصالح الاقتصادية[٥٩].

أخيرًا، يمكن القول إنّه على الرغم من صحة بعض الانتقادات التي يجب

٥٧- Barney Jopson, Patti Waldmeir, "Delta faces backlash for cutting NRA ties after school shooting", in The Financial Times, 28 February 2018; Roberta Rampton, Makini Brice, "U.S. gun lobby slams anti-gun 'elites' after Florida school massacre,"in Reuters, 22 February 2018; Richard Pérez-peña, "Gun Control Explained,"in The New York Times, 07 October 2015.

٥٨- بولس الصياح، ينبوع الحكم الطبعة الأولى، ١٩٧٠، ص. ٧٢.

٥٩- Jean-Paul Charie, Livre bleu du lobbying en France, Rapport présenté à l'Assemblée Nationale, Commission des Affaires Économiques, 2008.

السعي لمعالجة ما تشير إليه من نواقص، لا نستطيع تصوّر مجتمعاتنا الحديثة من دون جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني ومنها الجماعات الضاغطة التي تضطلع بدور كبير في المجتمع[٦٠]، وتنأى في أهدافها وبرامجها ومواقفها عن أي اصطفاف طائفي ومناطقي.

الخاتمة

بعد تبيان الأطر الكفيلة بتحديد صورة جماعات الضغط ومدى تأثيرها على القرار الإداري، يمكن القول: على الرغم من اختلاف المقاربات لهذه الجماعات، فقد تمّ الاعتراف بالدور الذي تؤديه من داخل النظام السياسي. هذا الدور الفاعل يبقى رهنًا بالزمان والمكان. إنّ مختلف المدارس الفكرية لم تتّفق حول ما إذا كانت هذه الجماعات تؤدي دورًا سلبيًا وتمارس خطرًا على الديمقراطية أم هي مدرسة ديمقراطية بحد ذاتها. ولكن، من غير المفاجئ أنّ هذه الجماعات كما شغلت عددًا كبيرًا من المفكرين، ستشكّل أيضًا عامل دراسة للمفكرين الجدد حتى يفهموا هذه الظاهرة بشكل أفضل ممّا هي عليه اليوم.

نشير إلى أنّ أحزابنا تعاني طلاقًا بين المبادىء والأفعال لأنّها لا تلتزم بمبادئها وقراراتها، إذ إنّ هناك هوّة بين المبادىء والعمل السياسي، وقد تتحوّل الصراعات بين الأحزاب إلى داخل الحزب الواحد نفسه، "ولدى الجماعة الواحدة وفقًا للمصالح والاتجاهات والطروحات الشخصية"[٦١]. "هي في الواقع جمعيات سياسية طائفية(...) وكان من أثر سريان الطائفية في الأحزاب وَهْن الأحزاب ووَهْن السلطات في الدولة"[٦٢].

٦٠- Kyle Peterson, Marc Pfitzer, "Lobbying for Good" in Stanford Social Innovation Review Winter, 2009.

٦١- د. ساسين عساف، مأزق الفكر السياسي – مسألة العيش المشترك، دار مختارات ١٩٨٨، ص ٥٠.

٦٢- د. محسن خليل، الطائفية والنظام الدستوري في لبنان، الدار الجامعية، ١٩٩٢، ص١١٩.

إنّ تطوّر دور الإنسان يختلف حسب المكان والزمان. كذلك بالنسبة للدولة وأكثر تحديدًا للنظام السياسي، الدور الذي يمسكه كل من مكوّناته، فقد يتطوّر كما عندما تدخل عليه مكوّنات جديدة، فظاهرة الأحزاب انتقلت من فكرة الشيع Faction إلى فكرة الحزب المنظم، من فكرة الخوف من وجود الأحزاب التي تمثّل آنذاك الشرذمة إلى فكرة ضرورة وجود الأحزاب، لأنّها تمثّل ديمقراطية النظام السياسي. فهل ستنتقل هذه الجماعات من خانة الخطر على القرار داخل النظام أو ضرورة ديمقراطية، علمًا أنّ ذلك يبقى رهن كيفية استخدام الضغط بطريقة سلبية أم إيجابية؟

الظاهرة السياسية حدث متحرّك ومتطوّر باستمرار، وجماعات المصالح ستبقى موجودة طالما أنّ المحيط الذي هي بداخله يؤمّن لها هذه الاستمرارية وحرية التحرك. وهذه الجماعات ستضغط إذا شعرت أنّ مصالحها في خطر، كما يضغط المواطن أيضًا. المشكلة هنا هي في توازن القوى بين هذين الاثنين. فإمّا يربح الأوّل ويخسر الثاني، وإمّا العكس أو لا قرار. قد نشهد في فترات معيّنة وجود طرف آخر يطرح نفسه بالمشاركة بالقرار أكان سياسيًا أو إداريًا... فالعبرة تبقى أنّ كل طرف يشعر بأنّ القرار يطاله، سيحاول جاهدًا الوصول عبر آليات يراها مناسبة للدخول في عملية صياغة القرار، وذلك حتى لا يتضرّر منه ويكون لمصلحته ولو على حساب مصالح أخرى.

قائمة المراجع

أوّلًا: في اللغة العربية

– بولس الصياح، ينبوع الحكم الطبعة الأولى، ١٩٧٠.

– د. محمد المجذوب: دراسات في السياسة والأحزاب: منشورات عويدات ١٩٧٢.

– د. محمد المجذوب: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني وأهم النظم السياسية المعاصرة في العالم، منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠١٨.

– د. ساسين عساف، مأزق الفكر السياسي – مسألة العيش المشترك، دار مختارات ١٩٨٨.

– د. محسن خليل، الطائفية والنظام الدستوري في لبنان، الدار الجامعية، ١٩٩٢.

– د.أنطوان مسرة: "السياسة اللبنانية نظامًا وممارسات وجديد الأبحاث الجامعية" في اتجاهات البحث في العلوم الاجتماعية.

حاجات المجتمع اللبناني – اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ٢٠٠٢.

– قانون الجمعيات الصادر في ١٩٠٩/٨/١٣.

ثانيًا: في اللغة الأجنبية

• Arrian, The Campaigns of Alexander, Penguin Books, London, 1971.

C.C.allan, le défi économique du Japon, éd. A.Colin 1983

• Arthaud Denise, Kaspi André: histoire des Etats Unis, éd. A. Colin 1969

.

• Frank R. Baumgartner, Jeffrey M. Berry, Marie Hojnacki, David C. Kimball, Beth L. Leech, Lobbying and Policy Change: Who Wins, Who Loses, and Why, University of Chicago Press, Spring 2009.

• Calmen Michel, Le lobbying et ses secrets, éd. Dunond 1995

• Caramani Daniele, Comparative Politics, Oxford University Press, United States of America, 2011.

• Charié Jean-Paul, Livre bleu du lobbying en France, Rapport présenté a l'Assemblée Nationale, Commission des Affaires Économiques, 2008.

• Charlotjean, les partis politiques éd. A Colin paris 1971

• Donovan Todd, Smith Daniel A., Osborn Tracy, Mooney Christopher Z., State and Local Politics: Institutions and Reform, 4th Edition, Cengage Learning, Stamford, USA, 2014

• Gawande Kishore, Krishna Pravin, Olarreaga Marcelo, "Lobbying Competition Over Trade Policy", Working Paper 11371, National Bureau of Economic Research, Massachusetts, May 2005.

• Gilles Lamarque, le lobbying P.U.F, 1994

• Knights David, Willmott Hugh, Introducing Organizational Behaviour and Management, Thomson Learning, London, 2006.

•Meynaud Jean, Les Groupes De Pression, Les Presses Universitaires de France, Collection : « Que Sais-Je ?» Le Point Des Connaissances Actuelles, N° 895, Paris, 1965.

• Mousse Jean: éthique et entreprise, éd Vuibert Paris 1993.

• Patel Fay, Sooknanan Prahalad, Rampersad Giselle, Mundkur Anuradha, Information Technology, Development, and Social Change, 1st Edition, Routledge Studies in Development and Society, New York and London, 2014.

• Schwartzenberg Roger-Gérard, Sociologie Politique, Sociologie Politique, Édition Montchrestien, paris, 1974.

• Yves SCHMEIL: sociologie du système politique libanais, pub de l'université de Grenoble 1976

• Steffen Schmidt, Shelley Mack, Bardes Barbara, American Government and Politics Today: The Essentials, in 15thEdition, Cengage Learning, Stamford, USA, 2008

• Sloof Randolph, Game-Theoretic Models of the Political Influence of Interest Groups, Springer, USA, 1998

• Speck Bruno Wilhelm, Olabe Paloma Baena, Money in Politics: Sound Political Competition and Trust in Government, Oecd, Paris, 14-15 November 2013

• Tiles J. E., John Dewey: Political Theory and Social Practice, Routledge, New York and London, 1992

• Walker Jr. Jack L., Mobilizing Interest Groups in America: Patrons, Professions, and Social Movements, University of Michigan Press, Michigan, 1991

ثالثًا: الأبحاث والمقالات في اللغة الأجنبية:

• Barney Jopson, Patti Waldmeir, “Delta faces backlash for cutting NRA ties after school shooting,”in The Financial Times, 28 February 2018.

• Brian Phillips, “Lobbying and Political Power,” in Capitalism Magazine, 04 March 2013.

• Kyle Peterson, Marc PFITZER, “Lobbying for Good,”in Stanford Social Innovation Review Winter, 2009.

• Richard Pérez-Peña, “Gun Control Explained,”inThe New York Times, 07 October 2015.

• Robert Patrice , Revue Gestion Novembre 1990.

• Roberta Rampton, Makini Brice, “U.S. gun lobby slams anti-gun 'elites' after Florida school massacre,”in Reuters, 22 February 2018.

رابعًا: مواقع الإنترنت:

- http://brises.org/notion.php/groupe-de-pression/lobby/notId/81/notBranch/81/

- http://www.thecanadianencyclopedia.com/articles/fr/groupe-de-pression

- http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMDictionnaire?iddictionnaire=1632

تصدّع ركائز المنتظم الدولي والحرب العظمى القادمة

جوزيف السخن*

المقدّمة

كثيرًا ما يُقال إنّ قبل كل انهيارٍ عظيمٍ للقوى القائمة هناك فترة من السلام، وقبل كل صعود عظيم لقوى جديدة هناك فترةٌ من الاضطرابات. حاليًا، تواجه بنية المنتظم الوستفالي[1] أزمة منهجية إلى حد ما، تخضع ركائزه باستمرار لضغوطات من القوى التي لم تعد تتّفق على قواعد اللعبة أو قواعد التفاعل السياسي بداخله. وعلى الرغم من عدم التوصّل إلى بديل متّفق عليه، وبخاصة بين القوة القائمة أي الولايات المتحدة الأميركية، والقوى الصاعدة كالصين وروسيا، بدأت ركيزة الدولة القومية التاريخية، صاحبة السيادة المطلقة تشهد تحدّيًا من قبل فاعلين لا يمتلكون عنصر السيادة، ولكن يمتلكون قدرات موازية لقدرات الدول. ففي السنين العشر

*باحث في العلوم السياسية

١- إنّ المنتظم الوستفالي قائم على مبدأ سيادة الدولة والذي حدّد رسميًا في معاهدات Osnabruck وMunster أو المعروفة بمعاهدات Westphelia التي وقّعت سنة ١٦٤٨ لإنهاء حرب الثلاثين عامًا في أوروبا بعد خمس سنوات من المفاوضات. وشكّل هذا المبدأ حجر الزاوية لنمط التفاعلات في المنتظم الدولي حتى يومنا هذا.

القادمة، لم تعد بنية المنتظم متجانسة، لأنّ من كان يحتكر الساحة الدَولية في السابق، سيتشاركها مع عدد آخر من الفاعلين من غير الدول، بعضها يمتلك قدرات اقتصاديةً هائلةً، كالشركات العابرة لحدود الدول، وبعضها يمتلك قدرات عسكرية نوعية، كالتنظيمات الإرهابية المتطرّفة.

وتعود هذه التحوّلات البنيوية إلى الدور الجوهري الذي تؤدّيه الابتكارات التكنولوجية في مسار توازن القوى العالمي، أي في استقرار المنتظمات الدولية، سواء من حيث تأثيرها على نمط توزّع القوّة أو على طبيعة الفاعلين في بنية المنتظم الدولي. فلا فرق بين منتظم وآخر، إلّا في نمط توزّع القوّة، وطبيعة الفاعلين أو القوى الرئيسة في بنيته الفوضوية، لأنّ الابتكارات التكنولوجية تعزّز القدرات الاقتصادية والعسكرية ووضعية القوى في المنتظم الدولي، وهذا سيؤدّي إلى تغيّر في توزّع القوّة أي في نمط توازن القوى العالمي. أما الذي ميّز الحربين العالميتين الأولى والثانية، فهو محاولة ألمانيا تغيير مسار توازن القوى مرتين، أي تغيير نمط توزّع القوّة في بنية المنتظم التي تتلاءم مع رؤيتها للسلام أو الاستقرار العالمي، بعد أن ارتفعت قوّتها الصناعية والاقتصادية والعسكرية، ما دفعها إلى التوسّع إقليميًا بحثًا عن أسواق اقتصادية، وأدّى في المحاولتين إلى نشوب حرب عظمى. بعدها أتت الحرب الباردة كتوازن قوىً بين قطبين، وكان الوضع مستقرًا نسبيًا إلى أن اتّسعت الفجوات الإنتاجية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بينهما، وانتهت بصمود القطب الليبرالي بقيادة واشنطن، وسقوط القطب الاشتراكي بقيادة موسكو. وظلّ دور الابتكارات التكنولوجية وتأثيرها يرتفعان، مع دخول عالمنا في القرن الحادي والعشرين مسار التوازن العالمي بين القوى العظمى، مع صعود بكين وموسكو اقتصاديًا وعسكريًا وتكنولوجيًا، وبشكلٍ أكبر على حجم الاختلافات الثقافيّة بينها وبين القوى القائمة كواشنطن من جهة، والتنظيمات الإرهابية المتطرّفة

العابرة للحدود من جهة أخرى، التي يمتلك كل منها رؤية مختلفة لنمط السلام أو الاستقرار العالمي في المنتظم الدولي. من هنا، نطرح الإشكالية الرئيسة التالية: هل ترفع التحوّلات التكنولوجية والجيواقتصادية والثقافية للقوى الرئيسة في بنية المنتظم الدولي من احتمال نشوب حرب عظمى جديدة بينها؟

سنقوم أوّلًا بوضع إطار نظري يشرح العلاقة بين الابتكار والتطوّر التكنولوجي، وتحوّلات نمط توزّع القوّة في بنية المنتظم الدولي، ومسار التوازن العالمي، مع تحديد المفاهيم العلمية المطروحة بالإشكالية الرئيسة كتحديد ماهيّة السلام العالمي. بالتوازي مع ذلك، سنلجأ لمقارنة أحداث تاريخيةٍ مهمة وأخرى حالية لتحديد العلاقة بين التحوّلات التكنولوجية وفهمها وصعود القوى العظمى وسقوطها صناعيًا واقتصاديًا وعسكريًا، ولاستخلاص تأثيرها العام على انهيار المنتظمات الدولية وقواعد التفاعل السياسي، وصولًا إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسة، أي تحديد النتيجة المحتملة في المستقبل لتصدّع بنية المنتظم الدولي حاليًا نتيجة بروز قوى تمتلك رؤى متناقضة للسلام العالمي، أي لنمط توزّع القوّة العالمي.

لذلك، ارتأينا أن نتناول في الفقرة الأولى، دور الابتكارات التكنولوجية الجوهري في تغيير توزّع القوّة في بنية المنتظم. من خلال الإحاطة أوّلًا، بتحوّلات القوّتين الأفقية والعمودية وعلاقتها بالسلام العالمي. وثانيًا، سنراقب أثر الابتكار التكنولوجي والنّمو الاقتصادي في التوازن العالمي. أمّا في الفقرة الثانية، سنطرح مستقبل المنتظم الدولي، بين الحرب أو المنافسة كطريق للسلام العالمي. وذلك أولًا، من خلال دراسة مسار العولمة التكنولوجية وتأثيرها في مراكز التوازن العالمي في القرن الحادي والعشرين، وبشكل خاص بين بكين وواشنطن. أما ثانيًا، سنحدّد

التحدّيات الحالية التي تضغط على بنية المنتظم وهل ستكون نتيجة ذلك حرب عظمى أم منافسة مستمرة بين أربع رؤى متناقضة للسلام العالمي؟

الابتكارات التكنولوجية المحرّك الأساسي للقوّة في بنية المنتظم

أولًا: تحوّلات القوّتين الأفقية والعمودية والسلام العالمي

إنّ الركيزة الأساسية التي يقوم عليها كل منتظم دولي ويتميّز بها هي نمط توزّع القوّة بين الوحدات التي تتفاعل في بنيته بشكل دائم ومتين. لذلك، يفترض أن ينطلق كل تحليل للتوازن العالمي أو السلام العالمي من دراسة دقيقة لنمط توزّع القوّة وتحوّلاتها في بنية المنتظم، لأنّ كل تغيّر لتوزّع القوّة والنفوذ ستلحظه بنية المنتظم، كصعود لقوىً وانحدار لقوىً أخرى، سيغيّر مسار التوازن العالمي بين القوى التي هي في حالة دائمة من الصراع أو المنافسة. بمعنى آخر، إنّ التوازن العالمي ليس مسارًا جامدًا، بل ديناميكيًا أو متحركًا، له وظيفةٌ أساسيةٌ في تثبيت الاستقرار أو السلام العالمي من خلال المحافظة على فوضوية بنية المنتظم – أي عدم وجود حكومة عالمية، وهو أمر يترجم في استقلالية القوى العظمى، التي تسعى دائمًا لزيادة قوّتها حتى لا تخضع لسلطة أعلى منها. لذلك، فإنّ تحقيق الاستقرار العالمي لا يعني إنهاء الحروب، إنّما قبول القوى بنمط توزّع القوّة أو توازنها، وترجمة هذا الرضى بالتزامها قواعد اللعبة أو التفاعل السياسي أي النظم الدولية، ومنع تفاقم الاضطرابات والنزاعات أو خروجها عن إطار معيّن.

على سبيل المثال، يعلّمنا التاريخ، أنّ السبب الرئيس خلف انتهاء "سلام المئة عام" (١٨١٥–١٩١٤) الذي أعقب الحروب النابليونية، وفي اندلاع الحرب العالمية الأولى بين الدول الأوروبية، كان نتيجة التغيّرات التي

طرأت على نمط توزّع القوّة في بنية المنتظم الدولي أي على توازن القوى بين الدول الأوروبية – القوى الرئيسة في بنية المنتظم الدولي – وانتهاج ألمانيا لسياسات تغيير الوضع القائم. ولكن، ذلك لا يعني أنّ تلك الفترة لم تشهد نزاعات على الإطلاق، إنّما حتى خلال السنوات المئة الأخيرة من السلام، شاركت الدول الأوروبية في حروب محدودة وغزوات بهدف التوسّع الإقليمي، كذلك، دخلت في سباق التسلح بوتيرة متصاعدة بلغت ذروتها في الحرب العالمية الأولى.

وبعد عقدين من الزمن، اندلعت حرب عالمية ثانية بين القوى العظمى، كان أحد أسبابها البنيوية غياب قوّتين رئيستين، هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية، عن مسارات توازن القوى لتثبيت الاستقرار العالمي، ما يعني غياب القوى القادرة على ردع ألمانيا من إعادة انتهاجها لسياسات تغيير الوضع القائم، أي حاجة القوى القائمة إلى إعادة تركيز القوّة واستقرارها بين عدد محدود من الوحدات المتشابهة وظيفيًّا.

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، توزّعت القوّة في بنية المنتظم بين قطبين هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية. ودام نوع من "سلام بارد" بين الإيديولوجيتين الشيوعية والرأسمالية لأقل من نصف قرن، أي لم تحدث أي حرب مباشرة بين القطبين، لكن اتّسمت الحرب الباردة بالإنفاق العسكري الهائل، والأزمات الخطيرة، وحروب بالوكالة، وسباق التسلّح النووي، والتسابق الفضائي، ما أدى إلى استنفاذ قوّة الاتحاد السوفياتي. من هنا، فإنّ الاستقرار العالمي ينتج عن المسارات الوظيفية للمحافظة على توازن القوّة العالمي، ومتى تغيّر نمط توزّع القوّة في بنية المنتظم يتغيّر توازن القوّة العالمي، بالتالي، يدخل العالم في فترة من الاضطرابات. ولكن، كيف يتغير نمط توزّع القوّة؟

يؤدي التطوّر التكنولوجي دورًا مهمًا في استقرار المنتظمات الدولية وانهيارها. صحيح أنّ كل منتظم دولي يُفتَرض أن يكون نظريًا مشيّدًا على أساس توازن القوى، ولكن، يختلف هذا التوازن من منتظم لآخر. فالتوازن بحسب توزيع الأقاليم بين القوى العظمى كما في القرن التاسع عشر، يختلف عن التوازن بحسب القدرات العسكرية أو الاقتصادية للقوى العظمى في القرن العشرين. من هنا، تضطلع القدرات التكنولوجية للقوى العظمى بدور جوهري في مسارات التوازن العالمي في القرن الحادي والعشرين، لأنّ سرعة التواصل والاتصال، والقدرة على التعبئة والجهوزية العسكرية والانتشار السريع حول العالم، والقدرة على الهجوم الاستباقي، جميعها تؤدي دورًا مهمًا في تحديد من هي الوحدات الأقوى داخل بنية المنتظم.

في القرن الحادي والعشرين، كان لمسار العولمة التكنولوجية والاقتصادية أثر جوهري على توزّع القوّة في بنية المُنتظَم[٢]. فلم تعد القوّة في المُنتظَم محصورة بيد قوة مهيمنة أو عدد محدود من القوى العظمى[٣]. إنّما انتقلت القوّة بشكل كبير في اتجاهين: الأول هو أفقي، أمّا الثاني فهو عمودي.

بالنسبة إلى الاتجاه الأول للقوّة، فهو نوعًا ما تقليدي أي يتكرّر دائمًا بشكل أفقي بين الدول، فبينما تصعد قوى جديدة تنحدر أخرى كانت قائمة (Power Transitions) . حاليًا، تنتقل القوّة من الغرب إلى الشرق، مع عودة القوّة الاقتصادية إلى آسيا، وبخاصة إلى روسيا والصين، لأنّ العولمة الاقتصادية والتكنولوجيا سمحت بتسريع عمليات الإنتاج في أي زاوية من العالم، ولم تعد هذه العمليات الإنتاجية محصورة بيد الغرب. بينما بالنسبة للاتجاه الثاني للقوّة جديد نسبيًا في العلاقات الدولية، ويحصل بشكل

٢- Andreas Geog Scherer, Guido Palazzo, Handbook of Research on Global Corporate Citizenship, Edward Elgar, Cheltenham, UK, Northampton, 2008, p. 5-6.

٣- Richard N. Haass, "The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance" in Foreign Affairs, Vol. 87 No. 3, May – June, 2008, p. 46.

عمودي (Power Diffusion)، من الأعلى إلى الأسفل، أي من الدول إلى الفاعلين من غير الدول[٤]. فبرزت وحدات من غير الدول لديها قدرات مهمة موازية لقدرات الدول، كون العولمة تُضْعِف قدرة هذه الأخيرة على التحكّم بحركة انتقال رؤوس الأموال والأفراد والمعلومات وتسهّل عبورها الحدود. بالإضافة إلى ذلك، ساعد الانخفاض في التكلفة التكنولوجية في انتشار القوّة إلى الفاعلين من غير الدول، عبر زيادة قدراتها العسكرية مثل تنظيم القاعدة، والدولة الإسلامية في الشرق، وقدراتها الاقتصادية[٥] كالشركات الاقتصادية العابرة لحدود الدول مثل General Motors، وارتفاع قدراتها التأثيرية في التفاعلات الدولية، نظرًا لامتلاكها قدرات توازي قوّة الدول.

من جهة، إنّ الانتقال الكثيف للقوّة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق نتيجة انتشار التكنولوجيا داخل البلدان النامية، خوّلها الإنتاج بكلفة أقل وكمية أكبر وبسرعة قياسية. لذلك، خلال العقود القادمة، سيستمر هذا الانتقال القوي للثقل الاقتصادي، الذي يشكّل سابقة نوعية على الساحة الدولية. ومع انتقال الثقل الاقتصادي إلى آسيا، ستطمح الصين وروسيا للتدخّل عسكريًا وإقليميًا ودوليًا، لحماية ممرّاتها وطرقها الاقتصادية الحيوية التي تسهم في تعزيز نموّها الاقتصادي، وتكييف المنتظم الدولي وقواعده بحسب رؤيتها للسلام العالمي. ومن جهة أخرى، مع انتشار التكنولوجيا عبر حدود الدول، ستعزّز التنظيمات الإرهابية الخطيرة قدراتها العسكرية، وستستخدم أسلحة جديدة لتنفيذ هجماتها كالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية كي تسعى إلى تحقيق مصالحها عبر الحدود.

إذًا، عمليًا، مع انتشار التكنولوجيا والمعرفة والمعلومات، تزايد عدد الدول

٤- Joseph S. Nye, The Future of Power, Public Affairs, New York, 2011, p. xv.

٥- ibid., p.115.

القادرة على تصنيع معدات عسكرية متوسطة القوّة مما كان عليه الحال سابقًا. فالصين بدأت بإنتاج معدات عسكرية متطوّرة وتصديرها. كما أتاحت للدول صناعة أسلحة متطوّرة جدًا، وبخاصة الأسلحة النووية مثل باكستان. إنّ هذا من شأنه أن يجعل الدول الصغيرة والفاعلين من غير الدول أقل اعتمادًا أو أكثر استقلالية عن القوى العظمى، وأكثر قدرة على إلحاق الضرر بالقوى التي تهاجمها مهما كانت عظمة قوّتها.

وقد أسهمت العولمة التكنولوجية أيضًا في منح الديموقراطية للخبرات والمهارات العسكرية، مع انتشار وسائل الطباعة وإنتاج الكتب العلمية وانتشار المعلومات والأفكار بين الدول والفاعلين من غير الدول والأفراد، ما ساعدهم على تطوير خبراتهم العسكرية وتعزيز قدراتهم على محاربة قوى أكبر حجمًا منهم. فانتشار التكنولوجيا العسكرية الرقمية لم يعزّز القدرات العسكرية للصينيين والروس وحدهم، ولكن، عزّز أيضًا قدرات دول وتنظيمات وبات بمقدورهما الوصول إلى مسافات بعيدة وضرب أهداف بدقّة عالية. وهذا الانتشار النوعيّ للقوّة التكنولوجية طرحت معادلة جديدة أمام القوى العسكرية التقليدية خصوصًا الأميركية[٦]. لكن، ولأنّ الدولة لا تزال الفاعل الرئسي على الساحة الدولية، سنركّز في النقطة الثانية على الانتقال الأفقي للقوّة أي بين الدول، لتحديد علاقته بالابتكار التكنولوجي وتداعياته على توازن القوى العالمي؟

ثانيًا: أثر الابتكار التكنولوجي والنّمو الاقتصادي في التوازن العالمي

إنّ ترجمة الاختراعات والابتكارات التكنولوجية التي تَنْتُج عن الروّاد

٦- Stephen Peter Rosen, "Future Fights Planning for the Next War" in Foreign Affairs, Vol. 97, No. 2, March /April 2018.

والعلماء في المجالات الاقتصادية والعسكرية، تؤدّي إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والقدرات العسكرية لحكومات دولهم، وتعزّز وضعيّتها ودورها في المنتظم وتدفعها للوصول إلى مناطق جيوسياسية واقتصادية مهمّة حول العالم. ثانيًا، إنّ الدول التي لا تحوّل جزءًا من قوّتها الاقتصادية إلى قوّة عسكرية لا يمكنها أن ترتقي إلى مستوى القوى العظمى، وبالتالي، لن تستطيع أن تغيّر نمط توزّع القوّة أو التوازن العالمي، والسياسات الدولية في بنية المنتظم الدولي.

قبل أفول القرن الثامن عشر، هزّت بريطانيا وشمال أميركا سلسلة من الابتكارات العلمية التي أدّت إلى تحوّلات سياسية عميقة طالت بنية المنتظم الدولي، فعدّلت في وضعية الدول التي كانت على شفير الانحدار وقوّتها كبريطانيا. قبل حدوث الثورة الصناعية كانت بريطانيا في مرحلة دقيقة بين السقوط أو الاستمرار كقوّة عظمى،بالأخص بعد أن خسرت مستعمراتها الأميركية في نهاية القرن الثامن عشر. على أثر ذلك، رثى Horace Walpole رجل الدولة البريطاني، انحدار بريطانيا وشبّهها بدولة عديمة الأهميّة مثل الدنمارك أو سردينيا[٧]. ولكن، تغيّر الوضع كثيرًا، بعد حدوث تطوّر مفاجئ لحلقات من الثورات الصناعية في بريطانيا على يد روّاد بريطانيين، Thomas Newcomen (١٦٦٤–١٧٢٩) و James Watt [٨] (١٧٣٦–١٨١٩)، عندما ابتكرا الآلات التي تعمل على الفحم والبخار، ورفعا القدرات الإنتاجية للحكومة البريطانية فحوّلتها إلى قوّة اقتصادية منافسة كبيرة، مكّنتها من تحويل جزء من قوّتها الاقتصادية إلى قوّة عسكرية مهمّة، دفعتها للوصول سريعًا

٧- Barbara Tuchman, The March of Folly, Random House, New York, 1984, p.221.

٨- Sans Auteur, “L’Histoire des Inventions: Jusqu’où Irons-Nous?’ in La Vie-Le Monde Hors-Série, Paris, 2015 p.82.

إلى مناطق جيوسياسية واقتصادية مهمّة حول العالم كالهند والصين، وأسواق جديدة لتصريف فائض إنتاجها[٩].

قبل الثورة الصناعية في العام ١٧٥٠، كانت آسيا– التي تشكّل نصف سكان العالم ونصف الإنتاج الاقتصادي العالمي– هي مركز الصناعة حيث تستخدم اليد العاملة الرخيصة بينما كانت أوروبا السوق الاستهلاكي. ولكن، بعد الثورة الصناعية أي مع بروز الآلات في القرن التاسع عشر، أصبحت أوروبا مركز الصناعة وآسيا السوق الاستهلاكي للناتج الاقتصادي الفائض[١٠]، أي انكمشت حصة آسيا من الإنتاج الاقتصادي العالمي حوالى ٢٠٪. مقارنة بتلك الفترة، وتحديدًا قبل العام ١٨٠٠، كان مستوى المعرفة العلمية والتكنولوجية مرتفعًا في آسيا – أكثر ممّا كان يحصل في بعض المجالات العلمية في أوروبا. أما من حيث التطوّر التكنولوجي، كانت الصين في وضع متقدّم جدًا قبل عصر النهضة الأوروبية وبعده. على سبيل المثال، في مجال الأسلحة النارية، والرصاص والحديد والصلب والساعات الميكانيكية والهندسة، ومعدات الحفر العميقة[١١]. أيضًا، كانت آسيا قوّة صناعية مهيمنة بشكل خاص في منتجات القطن والحرير الهندية والصينية. هكذا، كانت للقارة الآسيوية مكانة بارزة في الصناعة العالمية في ذلك الوقت.

من هنا، وفق تقديرات المؤرّخ الاقتصادي Paul Bairoch في العام ١٧٥٠، كانت حصة الصين من الناتج الصناعي العالمي ٣٢,٨٪، مقارنةً مع ٢٣,٢٪ لأوروبا، مع مستوى عدد سكاني من ٢٠٧ مليون نسمة للصين،

٩- Jeremy Black, Great Powers and the Quest for Hegemony: The World Order since 1500, Routledge, New York, 2008, p.74.

١٠- Joseph S. NYE, op. cit., p. xv.

١١- Andre Gunder Frank, Robert A. Denemark, Reorienting the 19th Century: Global Economy in the Continuing Asian Age, University of California Press, Berkeley, 1998.

و١٣٠ مليون نسمة لأوروبا[١٢]. ففي العام ١٧٧٦، أشار Adam Smith، إلى أنّ الصين هو بلد أكثر ثراء من أي بلد في أوروبا[١٣]. ومن ناحية أخرى، شكّلت الهند والصين معًا ٥٧,٣٪ من الناتج الصناعي العالمي. وإذا أضيفت المساهمات الإنتاجية لدول جنوب شرق آسيا، وبلاد فارس والإمبراطورية العثمانية، كانت تشكّل حصة آسيا بالمعنى الأوسع (باستثناء اليابان) ٧٠٪ تقريبًا من الإنتاج العالمي. أيضًا، يقدّر Bairoch أنّه في العام ١٧٥٠ كان المستوى الإنتاجي للصين أعلى من المتوسط الإنتاجي لأوروبا، إذا أُخِذَ في الاعتبار عدد السكان في ذلك الوقت: في الصين، كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٢٢٨ دولارًا أميركيًا، مقارنة مع ١٥٠–٢٠٠ دولار أميركي في البلدان الأوروبية[١٤].

هكذا، في العام ١٧٥٠، ساهمت آسيا في إنتاج حوالى ٨٠٪ من الثروة الاقتصادية في أنحاء العالم جميعًا، مع نسبة سكان تصل إلى ٦٦٪ تقريبًا. وبعد خمسين سنة، كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الصين وأوروبا متقاربًا، حيث كانت إنجلترا وفرنسا، الدولتين الأوروبيتين الوحيدتين، اللتين كان فيهما درجة الناتج الصناعي للفرد أعلى قليلًا من درجة الناتج الصناعي للفرد في الصين. وكما أشار Andre Gunder Frank، كانت الصين والهند المنطقتين الكبيرتين الأكثر مركزيةً في الاقتصاد العالمي، بينما أدّت القارتان الأوروبية والأميركية دورًا تجاريًا محدودًا جدًا في تلك الحقبة.

ولكن، مع الثورة الصناعية، تغيّرت المعادلة الدولية، فبدأ الأوروبيون

١٢- Paul Bairoch, Victoires et Déboires: Histoire Economique et Sociale du Monde du XVIe Siècle à nos Jours Tome I, Gallimard, Collection Folio Histoire (n° 78), Paris, 1997.

١٣- Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Vol. I, W. Strahan and T. Cadell London, 1776.

١٤- Paul Bairoch, op. cit.

بالبحث عن أسواقٍ لتصريف فائض إنتاجهم[١٥]، بفضل الآلات التي سرّعت وكثّفت عملية الإنتاج المحلي. فسخّرت القوى الأوروبية، وبشكل خاص بريطانيا، قوّتها العسكرية للتوسّع الاستعماري لتصريف إنتاجها، فتوصّلت إلى احتلال ٣٥٪ من العالم بفضل هذه الثورة الصناعية[١٦]. كما اشتدّت المنافسة الاقتصادية والعسكرية بين الدول الصناعية العظمى حول الأسواق الخارجية–المستعمرات، لأنّ النموّ الاقتصادي وزيادة الإنتاج، اللذين نتجا عن الثورة الصناعية، رفعا نسبة الطلب على المواد الأولية وعلى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتهم. وكانت حرب القرم ١٨٥٣–١٨٥٦ أول دليل على التطوّر التكنولوجي للصناعات الحربية المحترفة[١٧].

نتيجةً لذلك، أدّت هذه العملية إلى انتقال الثقل الاقتصادي العالمي من آسيا إلى أوروبا. فبعد أن كانت تشكّل الهند والصين أكثر من ٥٣٪ من الاقتصاد العالمي في العام ١٨٠٠، أصبحتا تمثّلان ٧.٩٪ فقط في العام ١٩٠٠ [١٨]. كما أنّ تحويل القوى الأوروبية لجزء من قدراتها التكنولوجية والاقتصادية لصالح قوّتها العسكرية رفع وضعيتها الدولية، ما أدّى إلى تغيّر نمط توزّع القوّة أو التوازن العالمي، والسياسات الدولية أي الوضع القائم في بنية المنتظم الدولي.

ولكن، استمرّ التوازن العالمي بالتغيّر مع كل تطوّر تكنولوجي – صناعي حصل داخل أقاليم القوى الدولية، لأنّ حصّة الدول من الاقتصاد العالمي غير متساوية تبعًا لمدى تطوّرها تكنولوجيًا، بالإضافة إلى عوامل أخرى. فإنّ ارتفاع حصة القوى من مجموع الاقتصاد العالمي سيكون دائمًا على

١٥- Jeremy Black, op. cit., p. 74.

١٦- Max Boot, War Made New: Technology, Warfare and the Course of History 1500 to Today, Gotham Books New York, 2006, p.38.

١٧- Alan J. P. Taylor, The Struggle for Mastery in Europe 1848-1918, Oxford University Press, Oxford, 1954 p. 67.

١٨- Philip S. Golub, "Retour de l'Asie sur la Scène Mondiale" in Le Monde Diplomatique, 51e année, No. 607 Octobre 2004, p.18-19.

حساب قوى أخرى. فكلّما ارتفع نموّ الدولة الاقتصادي، كلّما ازدادت قوّتها ومساحة تحكّمها الإقليمي، ونفوذها السياسي وموقعها داخل المنتظم الدولي، وذلك لا يكون إلّا على حساب قوى أخرى. أيضًا، تسعى القوى تلقائيًا إلى التوسع إقليميًا لتصريف الفائض الاقتصادي الناتج عن ارتفاع قدراتها الإنتاجية، للوصول إلى أسواق جديدة وحمايتها مع الممرات الجيو–اقتصادية المؤدّية إليها من المنافسين المحتملين. مثلًا، بعد العام ١٨٩٥، بدت النخبة السياسية الحاكمة في ألمانيا مقتنعة بالحاجة إلى التوسّع إقليميًا والتمدّد عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا على نطاق أوسع، فالمسألة لم تعد خيارية، إنّما حيوية، لاسيما وأنّ النموّ الاقتصادي والتقدّم الصناعي كانا بأوجهما في ألمانيا. من هنا، أعطى النموّ الاقتصادي الألماني الدولة القدرات العسكرية اللازمة لتغيير الوضع القائم. على الرغم من أنّ القوّة البحرية لألمانيا لم تتساوَ مع قوّة بريطانيا، إلّا أنّها قد تخطّت القوة البحرية لفرنسا وروسيا[١٩].

من هنا، يعود أحد الأسباب الجوهرية في اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلى صعود ألمانيا، كقوّة اقتصادية ذات قدرات إنتاجية منافسة لفرنسا وقريبة جدًا من قدرات بريطانيا العسكرية، ومحاولتها لتغيير الوضع القائم في المنتظم الدولي القائم على توازن معيّن للقوى – تقاسم معيّن للأقاليم – التي لم تكن ألمانيا راضية عنه، وعبّرت عن ذلك بسياسة خارجية ثورية. لذلك، اندلعت الحرب بين القوى الصاعدة والقوى التقليدية.

ولكن، يمكن تلخيص هذه التحوّلات في مثل آخر أقرب تاريخيًا لحقبتنا، ويجمع بين ما حصل في آسيا وأوروبا من حيث تأثير التطوّر التكنولوجي

١٩- Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000, Vintage Books, New York, 1987, p.212.

على نموّ الدولة اقتصاديًا وعسكريًا من جهةٍ، وعلى نمط توزّع القوّة في بنية المنتظم والسياسات الدولية بشكل عام من جهة أخرى. قبل انهيار جدار برلين في العام ١٩٨٩، لاحظ الاتحاد السوفياتي أنّ الفجوة التكنولوجية – العسكرية والاقتصادية بينه وبين الولايات المتحدة الأميركية بدأت تتوسّع بشكل ملحوظ وبالأخص في مجال التكنولوجيا الرقمية، لا سيّما وأنّ إمكانات الأخيرة العسكرية التدميرية تساوي قدرته في مجال الأسلحة النووية التكتيكية، ما دفع به إلى الاعتراف بعدم قدرته على منافسة واشنطن في هذا المجال، لذلك، بدأ البحث في إمكانية التقارب السياسي معها ليتمكّن من اللحاق بها في مجال حاسم للمنافسة العسكرية[٢٠].

نستنتج أنّ ما وصلنا إليه اليوم ليس نتيجة بضع سنوات من التغيرات الدولية، إنّما نتيجة عدة قرون من الابتكارات والثورات الصناعية والتكنولوجية التي أحدثت تغيّرات عميقة في بنية المنتظم السياسي الدولي والتوازن العالمي، دفعت بدورها إلى بروز توازن جديد في كل مرة تطرأ تحوّلات مهمّة تعيد توزيع القوّة في بنية المنتظم. كما أنّ نموّ الاقتصاد الدولي، والقدرات الإنتاجية التي رفعتها الثورة الصناعية والتكنولوجية، والتي تركت أثرها في مجال التكنولوجيا العسكرية والبحرية مع مرور الزمن، أدّت إلى تغيير توازن القوى العالمي بشكل ملحوظ. لذلك، لا يمكن تجاهل دور ابتكارات الأفراد والتحوّلات التكنولوجية على التوازن العالمي والتي لا زالت حتى يومنا هذا، وبخاصة عندما أصبح تعزيز القدرات العسكرية للقوى يعتمد بشكل كبير على نموّ قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية، أي قدرتها على تخصيص جزء من قوّتها الاقتصادية لصالح تعزيز قوّتها

٢٠- Stephen Peter Rosen, op. cit.

العسكرية[٢١]. فكلّما ازدادت ابتكارات الأفراد تنمو القوّة الاقتصادية لحكومتهم، فترتفع قوّة تأثير هذه الأخيرة على التفاعلات الدولية، وبالتالي تتغيّر حسابات القوى الأخرى لها.

كذلك، إنّ استخدام عدد من المؤشرات لقياس قوة الدول، بشكل خاص مؤشرات لقياس قدرتها على الابتكار وقوّتها التكنولوجية والاقتصادية، على فترة تاريخية محددة، تمكّننا من رؤية التحوّلات في موازين القوى العالمية وديناميكية التفاعلات الدولية بين القوى – الصاعدة والمنحدرة – داخل بنية المنتظم الدولي. لذلك، سيؤدي اختلال التوازن في الابتكار التكنولوجي والنموّ الاقتصادي بين القوى العظمى سيغيّران في توزّع القدرات في ما بينها على المدى الطويل. مثلًا، في حال تراجعت القدرة على الابتكار التكنولوجي للولايات المتحدة الأميركية ستتضاءل قوّتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية، وبالتالي سوف تنخفض النسبة المخصصة للإنفاق العسكري، ما سيؤدي إلى تراجع وضعيتها ودورها وهيبتها عالميًا، مقابل صعود لقوى أخرى منافسة أكثر قدرةً على الابتكار التكنولوجي وذات قدرات اقتصادية وعسكرية مهمة. إذًا، هل يمكن لهذه المقاربة النظرية التي تلتها مناقشة تاريخية ليست مطوّلة لأهم الأحداث العالمية من أن تشرح لنا المسار المستقبلي للسياسات الدولية، ونمط السلوك العام للقوى القائمة والصاعدة في العقود الثلاثة القادمة؟

مستقبل المنتظم الدولي: الحرب أم المنافسة كطريق للسلام العالمي؟

٢١- Robert J. ART, Robert Jervis, International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues, 13th Edition, Pearson, Boston, 2016, p. 533.

أولًا: العولمة التكنولوجية تعزّز وضعية بكين مقابل واشنطن

إنّ الانتقال الأفقي للقوّة أو الثقل الاقتصادي العالمي في بنية المنتظم، الذي سهّلته وشجّعته ونظّمته قواعد المنتظم الليبرالي، مستمد من مصدر مهم: انخفاض تكاليف الإنتاج في الدول الآسيوية التي تمتلك يدًا عاملة ذات حجم كبير ورخيصة، والتي جذبت المستثمرين في الدول الصناعية الغربية، مثل الولايات المتحدة الأميركية، إلى الاستثمار مباشرةً في الأسواق الوطنية للدول النامية، وبشكل خاص في الصين والهند، ونقل مراكز التصنيع الخدماتية والتكنولوجية إليها، ما سمح بتراكم قوّتها الاقتصادية بشكل هائل على المدى الطويل.

ومع انتقال مركز الإنتاج إلى آسيا، نجحت دول شمال شرق آسيا في تحديث أنشطتها الاقتصادية خلال الفترة الممتدة بين العامين ١٩٧٠ و١٩٨٠. بدأت الصين تنمو اقتصاديًا وتؤدي دورًا رئيسًا في الاقتصاد العالمي، بعد أن حافظت على ٢٠ عامًا من النموّ الاقتصادي المستمر في الداخل، ما أدّى إلى تراكم القوّة الاقتصادية لديها، وتحوّل هذا البلد الشاسع إلى نواة جوهرية لنموّ الاقتصاد الإقليمي والعالمي ومركز محوري للتجارة الإقليمية والدولية. ولكن، إنّ حجم الإنتاج الاقتصادي في آسيا عمومًا والصين خصوصًا، أعاد طرح الكثير من التساؤلات المقلقة عن مستقبل الاقتصاد الليبرالي العالمي المتمركز في الغرب، وعن انتقال الثقل الجيواقتصادي نحو آسيا، وما سيرتّب على المدى الطويل من تحوّلات في توازن القوى العالمي بشكل جوهري، وتداعيات ذلك على مستقبل المنتظم والنظم والقواعد والمبادئ الليبرالية الدولية. فمع انتقال القوّة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، كنتيجة تلقائية لانتقال مصادر الإنتاج والتكنولوجيا

العالمية، ستمتلك بكين قوّة سياسية مهمة في بنية المنتظم تدريجيًا[٢٢]، ما سيخوّلها ثني مبادئ التفاعل السياسي وقواعده التي وضعتها واشنطن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تدريجيًا، لأنّ القوى العظمى هي مَن تحدّد قواعد السلوك الدولية، وهي مَن تقرّر مَن يجلس على طاولة المفاوضات الدولية، ومَن يدير الشؤون الدولية عبر استخدام قوتها ونفوذها في صياغة قواعد اللعبة أو قواعد التفاعل السياسي بين الدول[٢٣]. لذلك، فإنّ صعود الصين سيؤدي إلى البحث عن نفوذ أكبر داخل نُظُم الإدارة الدولية، لصياغة الأجندة الدولية وآلية اتخاذ القرارات، ووضع مبادئ التفاعلات وقواعدها، وإعادة توجيه مسار السياسات الدولية، وبالتالي يتغير نمط المنتظم الدولي تدريجيًا.

على الرغم من ذلك، انقسمت الإدارة الأميركية حيال مسألة صعود الصين، إلى فئتين: الأولى، فئة المتفائلين، كانت ترى في صعود الصين كقوّة اقتصادية رأسمالية قادمة ذات سوق اقتصادي ضخم ومزدهر، سوف يؤدي إلى جعل مؤسساتها السياسية ديموقراطية وتخلّيها عن المبادئ الشيوعية للانضمام إلى نادي الدول الليبرالية – الديمقراطية. أما الثانية، فئة المتشائمين، فكانت تشبّه صعود الصين بالتنّين الشيوعي العظيم الأخير الذي يهدّد الاستقرار في آسيا والعالم، أي يحاول أن يغيّر الوضع القائم في بنية المنتظم الدولي.

لكن واشنطن اصطدمت في الواقع مع بكين، التي لا تتبع الأنموذج الليبرالي الغربي للتنمية السياسية والاقتصادية بحذافيره، إنّما أنموذج هجين يعرف بـ State Capitalism الذي يجمع بين الليبرالية الاقتصادية والسلطوية

٢٢- Joseph S. Nye, op. cit., p. xv.

٢٣- Hedley Bull, The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics, Fourth Edition, Columbia University Press, New York, 2002, p. 207.

السياسية، فحاولت أن تُخْضِع منافسيها الرأسماليين وتستميلهم من خلال استخدام قوّتها الاقتصادية الضخمة وأسواقها الواسعة، لثَنْي قواعد التفاعل السياسي أو قواعد اللعبة وكسرها، وصياغة نظم وقواعد دولية جديدة من أجل تنظيم التفاعلات الدولية وتوجيهها[٢٤]. فبكين ترفض دائمًا الالتزام بقواعد السلوك الدولية لأنّها صيغت في حقبة كانت غائبة عن الساحة الدولية[٢٥]. لذلك، واصلت بكين تحقيق مصالحها القومية من دمبالغة لقواعد اللعبة والمعايير العالمية، كبناء جزر في المياه الدولية المتنازع عليها ومضايقة الطائرات الأميركية في بحر الصين الجنوبي[٢٦]، ودفع واشنطن إلى أقصى أطراف آسيا والمحيط الهادئ، من خلال إظهار نيّتها في نشر قوّتها العسكرية لإعادة ترسيم الحدود في البحر الصيني الجنوبي.

كما اقتنصت بكين من الأزمة المالية العالمية، في العام ٢٠٠٨، فرصة مهمة لتبرز كقوّة سياسية اقتصادية نموذجية عالمية بديلة لواشنطن والدول الغربية التي لم تعد الدول النامية تحتذي بها، بعد أن أظهرت أنّ الاقتصاد الموجّه من الدولة يتفوّق على الاقتصاد الحر. لذلك، قرّرت التخلّي عن سياسة العزلة التي انتهجتها لعدة عقود، والبدء بالخطوات الأولى للدخول مباشرةً في تكوين مسار التفاعلات الدولية وإدارته وتصويب اتجاهه. فقوّت صوتها في المؤسسات الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تمهيدًا لتعزيز وضعيتها مقابل واشنطن في بنية المنتظم الدولي . وعلى الرغم من أنّ القدرات التأثيرية لهذه الأخيرة وحلفائها ما زالت قوية داخل تلك المؤسسات، والآليات والأهداف التي تعمل على أساسها في النظم الدولية، كالديمقراطية والشفافية، تقوّض سلوك الصين وأمنها، لم تخرج

٢٤- John Lloyd, "Commentary: Is this the Way to a Peaceful World?" in Reuters, 20 April 2018.

٢٥- Graham Allison, "China vs. America: Managing the Next Clash of Civilizations" in Foreign Affairs, Vol No. 5, September/October 2017 ,96.

٢٦- Michael J. Mazarr, "The Once and Future Order: What Comes After Hegemony?" in Foreign Affairs, Vol No.1, January/February 2017 ,96.

الصين من هذه المؤسسات الدولية الليبرالية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجلس الأمن، إلّا أنّ عدم اكتفائها بالتغييرات التي طالبت بها داخل المؤسسات الدولية، دفعتها إلى إنشاء نظم ومؤسسات دولية رسمية وغير رسمية بديلة، مثل بنك التنمية الجديد (BRICs/NDB) والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، الذي ينوي بوضوح منافسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكسب المزيد من التأثير في المنتظم الدولي الحالي، من خلال زيادة مساعداتها الإنمائية وتطويق أوراسيا بالعقود التجارية وقواعد التفاعل الجديدة التي تبرز بالتوازي مع الطرق التجارية، وسِكك الحديد وأنابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية، وكابلات الألياف الضوئية، ومختلف البُنى التحتية، التي يمكن اختصارها بمبادرة الحزام والطريق الصينية. أيضًا، ما يميّز هذه المؤسسات الدولية هو أنّها تتضمّن قيم ومبادئ آسيوية، إلّا أنّها تخطّط لبناء آليات تحكيم جديدة لتسوية المنازعات الدولية جميعها التي قد تنشأ عن خطط تمويل مبادرة الحزام والطريق (BRICs) الذي يمرّ عبر ٦٩ دولة، سواء للأطراف الصينية أو الخارجية، من خلال النظام القضائي الخاص في الصين، وفي ثلاث محاكم أُنشئت تحت سلطة المحكمة الشعبية العليا.

بناءً على ذلك، إنّ اهتمام واشنطن وبخاصة في السنوات الأخيرة في المحافظة على المنتظم الليبرالي العالمي الذي تقوده بنفسها، من خلال المحافظة على قواعده وتوسيع نطاقه الجغرافي، دفعها إلى قلب هذا المسار عبر اتّخاذ سياسات حمائية وإغلاق حدودها أحاديًا، وفي بعض الأحيان بالتعاون مع دول أخرى، لإضعاف بكين اقتصاديًا تمهيدًا لإجبارها على اللعب بحسب القواعد السياسية الليبرالية. إلّا أنّ مشكلة واشنطن ليست مع صعود الصين كقوّة اقتصادية بقدر ما هي مع سلوكها كقوّة غير ليبراليّة تسعى للزعامة في منتظم ليبرالي. لذلك، تنظر الأولى إلى سلوك الأخيرة كتهديد لأمنها القومي، وبالأخص لناحية منافستها اقتصاديًا

وعسكريًا[٢٧] ومؤسساتيًا. فما تريده واشنطن هو رؤية بكين تتفاعل داخل المنتظم الليبرالي بحسب قواعد اللعبة التي وضعتها بنفسها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

من هنا، قرّرت واشنطن منع انتقال القوّة التكنولوجية إلى آسيا بشكل رئيسي. فعمليًا، إذا استمرت الصين باستقدام الابتكارات التكنولوجية الغربية إلى أقاليمها، من دون أي عقبات خطيرة، ستتمكّن في العام ٢٠٢٥ من أن تصبح رائدة عالمية في مجال الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، واستعمار الفضاء، والتكنولوجيات الإحيائية – بما في ذلك خطة لبناء أكبر شبكة 5G في العالم، كما ستستعيد في العام ٢٠٥٠ وضعيّتها التاريخية في الإنتاج لأنّ التقدّم التكنولوجي السريع سيزيد من وتيرتها الإنتاجية، بتكلفة قليلة وأسعار وجودة تنافسية في الأسواق العالمية، وبشكل خاص مع التطوّر الذي يشهده مجال الذكاء الاصطناعي الذي سيدفع إلى منافسة اليد العاملة، في الإنتاج والتكلفة والجودة عالميًا. بكلمات أخرى، إذا استمرت الصين في استقدام الابتكارات التكنولوجية، ستتمكن من تخطّي واشنطن اقتصاديًا وعسكريًا، لأنّ التقدّم التكنولوجي السريع سيزيد من وتيرة التغيير في توزّع القوّة الاقتصادية والعسكرية بين القوى الرئيسة في بنية المنتظم الدولي.

لذلك، قرّرت واشنطن فرض قيود صارمة على التجسّس الصيني وسرقة الملكية الفكرية، خصوصًا من الشركات الأميركية الأكثر ابتكارًا، وزيادة التعريفات على رقائق الألومنيوم وفرض تعريفات جمركية صارمة على واردات الصلب/الفولاذ لتقويض النموّ الاقتصادي لبكين. فالتفاوت في وتيرة النموّ الاقتصادي بين بكين وواشنطن، في ظل استمرار استقدام الابتكارات التكنولوجية إلى آسيا، يعني أنّ الأولى ستصعد بينما الأخرى

٢٧- Martin Wolf, "How the Beijing Elite Sees the World: The Charms of Democracy and Free Markets have Withered for China's Leaders" in Financial Times, 01 May 2018.

ستنحدر نسبيًا. لذلك، استباقًا لأي تحوّل جوهري في توازن القوى العالمي، فتحت واشنطن تحقيقًا رسميًا في الممارسات المتعلّقة بالملكية الفكرية الأميركية في بكين، بعد أن قدّرت الخسارة السنوية للاقتصاد الأميركيّ من السلع المقلّدة والبرمجيات المقرصنة وسرقة الأسرار التجارية بنحو ٦٠٠ مليار دولار أميركي[٢٨]. إضافة إلى ذلك، قدّمت واشنطن شكوى أمام منظمة التجارة العالمية لمعاقبة الصين على النقل القسري للتكنولوجيا من الشركات الأميركية إلى مصانعها؛ ما سبب خسارة إجمالًا تقدّر بتريليون دولار أميركي.

هكذا، تطال أغلب الرسوم المفروضة قطاعَي الصناعة والتكنولوجيا. إلّا أنّ، تنفيذ هذه الحماية الشديدة سيؤدّي إلى تدهور صادرات الصين للولايات المتحدة الأميركية، وهي تبلغ ٥٠٥ مليار دولار أميركي[٢٩]، وتُكَبّدها خسائر مالية فادحة، بهدف استنزاف نموّها الاقتصادي، وإجبارها على القبول بقواعد المنتظم الليبرالي الدولي دون تغييرها أو صياغة قواعد بديلة.

ثانيًا: المنافسة المستمرة بين أربع رؤى متناقضة للسلام العالمي

مع حلول العام ٢٠٢٥، وعلى أثر عولمة الابتكارات التكنولوجية، برزت الكثير من التغيّرات القادمة داخل بنية المنتظم الدولي، وبشكل خاص في نمط توزّع القوّة على المستوى العالمي والذي سيتمثل تدريجيًا ببروز عالم متعدّد الأقطاب[٣٠] ما يعني أنّ حقبة الأحادية القطبية في طور الاختفاء حاليًا – كما لن يكون هناك مجتمع دولي متجانس نسبيًا، أي يتكوّن من دول قومية ذات سيادة فقط، مع بروز فاعلين جدد من غير الدول في

٢٨- W. Author, "US to Review China Intellectual Property Policies" in BBC News, 19 August 2017.

٢٩- https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html .

٣٠- Robert J. ART, Robert Jervis, op. cit., p. vi.

بنية المنتظم يمتلكون قدرات تأثيرية موازية لقدرات الدول، كالشركات والجماعات العرقية والتنظيمات الدينية المتطرفة والشبكات الإجرامية الدولية، بالتالي ستتغيّر طبيعة توزّع القوّة في بنية المنتظم على المدى الطويل، ولأنّ البحث عن نمط توزّع القوّة في بنية المنتظم الصاعد يساعدنا على تصوّر تداعيات هذه التحوّلات على السياسات الدولية، وتحديد السلوك السياسيّ الذي يمكن توقّعه للقوى الرئيسة في المنتظم. لذلك، نطرح السؤال التالي: ما هي التحدّيات التي تضغط على ركائز المنتظم الدولي؟ وهل تشير التغيرات البنيوية في توزّع القوّة داخل بنية المنتظم الدولي في القرن الحادي والعشرين، إلى احتمال نشوب نزاع دولي جديدٍ في عالم غير مستعد أن يتحمّل تكلفته؟

إنّ التعبير الأكثر خطورة لرفض المنتظم الدولي القائم على ركيزة سيادة الدولة، والذي يشير إلى تغيّر جوهري في نمط توزّع القوّة أو التوازن العالمي، يمكن رؤيته في بروز قوى إيديولوجية دينية متطرّفة تستخدم الإرهاب والعنف لتبرير سعيها لاستبدال ركيزة الدولة، الركيزة الأساسية للمنتظم الدولي، بركيزة أحادية مختلفة تعرف بالخلافة الإسلامية العالمية. وتجلّى ذلك عندما توقّفت أربع دول في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، ليبيا واليمن وسوريا والعراق، عن العمل كدول سيادية بعد أن أصبحت هدفًا لفاعلين من غير الدول أبرزها مجموعات إسلامية تسعى لفرض حكمها. من بين هذه المجموعات هناك ما يعرف بالدولة الإسلامية في العراق والشام التي أعلنت نفسها كخلافة بديلة عن مبدأ الدولة الذي هو نتاج غربي – وتسعى إلى استبداله – أي الركيزة الأساسية للمنتظم الدولي – بخلافة أو إمبراطورية إسلامية واحدة تحكمها الشريعة الإسلامية. عمليًا، في حزيران ٢٠١٤، أعاد تنظيم الدولة الإسلامية رسم خريطة الشرق الأوسط وألغى الحدود التي رسمتها القوى الأوروبية في العام ١٩١٦، مزيلًا الحدود السياسية بين

العراق وسوريا، ومنتشرًا في ليبيا ومصر، كجزء من خطة التنظيم لاستعادة الخلافة الإسلامية على أنقاض حدود "سايكس–بيكو."

وفي مناطق أخرى من العالم، كآسيا، تنظر القوى الصاعدة إلى المنتظم الدولي كمنتظم قائم على قواعد غربية يتم فرضها عليها، بالتالي لا يمكن القبول بها. فمثلًا، وانطلاقًا من موقع موسكو الجيوسياسي الذي يشرف على العالم الأوروبي والآسيوي والإسلامي. تعتبر موسكو نفسها وسط أمبراطورية قائمة بحكم الواقع. بالتالي، تمتلك دورًا مهمًا في المحافظة على التوازن العالمي. ويمكن رؤية ذلك في خطاب الرئيس بوتين عندما أعلن أنّ: زوال الاتحاد السوفياتي كان أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين. أما بكين، فهي حضارة قديمة ودولة وإمبراطورية ذات اقتصادٍ معولم في آنٍ معًا. لذلك، من المحتّم أن تسعى الصين إلى تكييف المنتظم الدولي بما يتّفق مع خبرتها التاريخية، وتراكم قوّتها، ورؤيتها الاستراتيجية للسلام العالمي. بينما، على القارة الأميركية، فتعتبر واشنطن نفسها أمّة متفوّقة في المجالات جميعها لا سيّما في المجال العسكري، لذلك، تحاول أن تستمر بهذا التفوّق حتى لا تبرز أي قوى منافسة لها، كما تعتبر أنّ على المجتمعات الأخرى التمثّل بها واستيعاب قيمها ومبادئها وتطبيقها. في حين تعتبر بكين نفسها محور حضارات الأرض وكل ما هو خارج هذا المحور هو بربري، بالتالي، على المجتمعات الأخرى اتّباعها أو الخضوع لها. كما شدّد الرئيس الصيني على تفوّق الحضارة الصينية في خطابه في العام ٢٠١٢ "إنّ الأمّة الصينية هي أمّة عظيمة" وأضاف لاحقًا في كتابه "أنّ ليس هناك حضارة على وجه الأرض مساوية للحضارة الصينية". إذًا، إنّ القوى الأميركية والصينية والموسكوية لديها عقدة التفوّق والعظمة[٣١]،

٣١- Graham Allison, op. cit.

بالإضافة إلى التنظيمات الإرهابية، والتي تمتلك كل منها رؤيتها الخاصة للسلام العالمي المرتبطة بخبرتها التاريخية.

من هنا، ترمز حالة اللااستقرار في المنتظم إلى المنافسة الكامنة بين أربع رؤى للسلام أو التوازن العالمي. وعلى الرغم من أنّ هذه الرؤى تحاول أن تؤسّس أنموذجًا عالميًا للسلام، أي إطارًا مقبولًا لتوزّع القوى بينها في بنية المنتظم، إلّا أنّها لا تتمتّع بشرعية عالمية لأنّها لا تمتلك خاصية مشتركة يمكن أن تجمع عليها أطراف المنتظم الدولي جميعها أو على الأقل الأطراف الأقوى فيه. فما من أمر مشترك بين هذه الرؤى، وبالتالي لا تتمتّع بشرعية عالمية. إذًا، إنّ العالم لا يواجه أزمة دولية فقط، إنّما تحوّلًا جوهريًا في توزّع القوّة بين قوى تميل إلى تكييف بنية المنتظم الدولي بحسب رؤيتها وخبرتها التاريخية للسلام العالمي، من هنا تنتج حالة اللااستقرار الدولية. فهل يمكن أن يؤدي ذلك إلى اندلاع حرب عظمى بينها؟

أولًا: لا يوجد منتظم بديل فعّال أو شرعي على حدّ سواء عن المنتظم الدولي الوستفالي، أي القائم على ركيزة الدولة. من هنا، إنّ التحدّي الأعمق الذي يواجه عصرنا هو التكيّف مع هذا المنتظم أو تجديد قواعد اللعبة، لأنّ على الجانب الآخر من البنية القائمة، تلوح مخاطر أكبر في الأفق. لذلك، على الرغم من أنّ واشنطن تنظر إلى كل من روسيا والصين كتحدّ لقوّتها ومصالحها ونفوذها، لمحاولتهما تقويض أمنها وازدهارها، إلّا أنّ هذه القوى أشارت في عدّة مناسبات إلى التعاون غير العلني بينها – على مستوى مشاركة المعلومات بين أجهزتها الاستخباراتية – لمحاربة الدولة الإسلامية ومكافحة التنظيمات المتطرفة والإرهابية العابرة للحدود، وإن كانت في نزاع غير مباشر مع واشنطن حاليًا. فتاريخيًا، لدى القوى الثلاثة علاقة سيئة مع الجماعات الإسلامية، خصوصًا موسكو – التي تقع على

حدودها الجنوبية أكثرية إسلامية والمحاطة بجمهوريات إسلامية – وبكين التي واجهت حركات انفصالية إسلامية في منطقة Xinjinag، التي تعتبر الباب الرئيس إلى العالم الإسلامي.

ثانيًا: في ظل البيئة الاقتصادية العالمية المترابطة والمعقّدة التي نعيشها اليوم، والتي لا يمكن مقارنتها مع أي حقبة تاريخية أخرى، ونظرًا للتبعات الاقتصادية المدمّرة للحروب الدولية[٣٢]، من غير الممكن أن تلجأ واشنطن وموسكو وبكين إلى تدمير بعضها البعض، نظرًا لتوازي قدراتها العسكرية التدميرية نسبيًا وتداعياتها العالمية. كما لا يمكن لبكين أو موسكو، أن تتطوّر اقتصاديًا وعسكريًا، دون الوصول إلى الأسواق الأميركية. لأنّ تراجع النموّ الاقتصادي لأي قوى، سيؤدّي على المدى الطويل، إلى انخفاض في حصة الناتج المحلي الإجمالي المخصّصة للإنفاق العسكري. بالتالي، كي تستطيع بكين أو موسكو أن تنفق عسكريًا، هي بحاجة لنموّ اقتصادي مستقرّ لا يمكن حصوله دون الاستمرار في التبادل التجاري مع واشنطن.

ثالثًا: بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية الدولية المترابطة والمعقّدة، مع تحوّل بنية المنتظم تدريجيًا نحو التعدّدية القطبية، سيتغيّر تلقائيًا السلوك العام للقوى العظمى من هجومي إلى دفاعي. بذلك، ستلجأ بعض القوى إلى قياس قوّة البعض الآخر بطرق مختلفة تعرف بسياسة الاستنزاف، أي زيادة الكلفة على أقرانها لإضعافها على المدى الطويل. وتبرز هذه السياسة عمليًا عندما تدوّل النزاعات الداخلية، لاستدراج القوى الإقليمية والدولية إلى التدخّل عسكريًا فيها، أو عندما تستدرج القوى نحو سباق إلى التسلّح، أو سباق الفضاء، من أجل استنزاف قدراتها الاقتصادية ومواردها وثرواتها بشكل تدريجي وكبير، ما سيؤثر سلبًا على وضعيّة الدولة داخل المنتظم على

٣٢- Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, op. cit., p. 49-50.

المدى الطويل، أي سيؤدّي إلى انحدار حرج في قوّتها[٣٣]. مثلًا، إذا دخلت دولة ما في سباق تسلّحي مع دولة أخرى، وقامت الدولة الأولى بزيادة إنفاقها العسكري بنسبة ١٪ فقط من إجمالي ناتجها المحلي، يمكن أن يؤدّي ذلك خلال خمس سنوات إلى تراجع قدراتها الاقتصادية بنسبة ٠.٧٪. لذلك، لتجنّب هذا المصير، ستبحث القوى عن حلفاء لها لتشارك الكلفة بينها.

نستنتج أنّه من المحتمل أن تشتد المنافسة بين موسكو وبكين وواشنطن، إلى حدّ لا يمكن التنبّؤ بدرجتها. ولكن، من غير المحتمل أن تدخل في حرب عظمى فيما بينها، لأنّ الذي سيتفوّق في عالم اليوم ليس ذلك القادر أن ينتصر في الحرب، إنّما القادر على الاستمرار في التفوّق العسكري التكنولوجي والصناعي والاقتصادي والثقافي، ليتمكّن من مواكبة نمط توزّع القوّة في بنية المنتظم الذي هو في تغيّر مستمر، والانتصار في هذا الصراع العالمي الدائم من أجل القوّة، أي الانتقال من حالة الأقوى إلى الأسرع في التطوّر الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي. لذلك، سنشهد في السنوات العشرين القادمة منافسات استراتيجية مهمّة في المجالات التجارية والاستثمارية والابتكار التكنولوجي، والسباق إلى التسلّح والتوسّع الإقليمي والتنافسات العسكرية في مناطق جيواقتصادية حيوية. من هنا، إنّ مسألة الحرب هي خيارية، ولكنّ القوى الدولية التي ستنتصر اليوم هي الأسرع والأكثر قدرة على الاستمرار في مواكبة التطوّرات الجديدة في التكنولوجيا العسكرية والاقتصادية والصناعية والأمنية، لأنّ المستقبل يكمن بين أيدي القوى التي ستعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الحديثة والإنتاج الاقتصادي الضخم.

الخاتمة

٣٣- Thomas Bernauer, Vally Koubi, Fabio Ernest, "National and Regional Economic Consequences of Swiss Defense Spending.

حاليًا، نحن في مرحلة بناء لمُنتظَم دولي – عالمي (Sui generis)، ما يعني مرحلة إعادة النظر في نمط توزّع القوّة ومسار التوازن العالمي وقواعد اللعبة، نتيجة تحوّلات القوّة الجوهرية في العالم، وما يعنيه من صعود لقوى عظمى ووحدات جديدة من غير الدول تبحث عن دور ووضعية أقوى في بنية المُنتظَم الدولي. وما يحدث اليوم لم يحدث سابقًا في تاريخ العلاقات الدولية، من حيث طبيعة الوحدات وقدرتها على التفاعل التي عزّزتها الابتكارات التكنولوجية. ومتى تغيّر نمط توزّع القوّة، وطبيعة الوحدات في بنية المُنتظَم الدولي، يعقب ذلك حتمًا حقبة من الاضطرابات. وضمن هذا المسار النظري، نستنتج عمليًا:

على الرغم من أنّ الولايات المتحدة الأميركية ستظل على الأرجح الدولة الأقوى في بنية المنتظم، إلّا أنّ قوّتها العسكرية، ستصبح نسبية مقارنةً بالقدرات العسكرية للقوى الصاعدة مثل الصين. لذلك، لن تستطيع التصرّف أحاديًا بل ستلجأ إلى التحالف مع دول أخرى. أما على المدى الطويل، من المحتمل أن تنحدر قوّة موسكو الاقتصادية والعسكرية والسياسية، نتيجة سياسة الاستنزاف، إحدى سمات المنتظم المتعدّد الأقطاب، بالتالي ستصبح النقطة الأكثر ضعفًا وانعزالًا في المثلّث الأميركي – الصيني – الروسي. على خلاف ذلك، ستصبح واشنطن وبكين، أكثر قوّتين في العالم تمتلكان قدرات تأثيرية من الناحية الاقتصادية والعسكرية والجيوسياسية على حدّ سواء. ولكن، عندما تأتي تلك اللحظة، ستضطر روسيا إلى تغيير سلوكها العام، وأن تتّخذ موقفًا أكثر تعاونًا مع الغرب. هكذا، بعد أن نشهد تكوّنًا لمسار أو نمط متعدّد القوى في بنية المنتظم الدولي، الذي سيستمر لفترة طويلة نسبيًا، ستعود بنية المنتظم الدولي، بشكل تدريجي، إلى نمط ثنائي القطبية.

خلال العقود القادمة، من المتوقّع أن تتخطّى الصين الولايات المتحدة

الأميركية لتشكّل أكبر اقتصاد عالمي، إلّا أنّها لن تتمكّن من أن تحكم العالم بنفسها أو أحاديًا، على الأقل ليس على المدى القريب. لأنّ العولمة التكنولوجية، تضعف الهيمنة من جهة، وترفع درجة المنافسة بين الفاعلين من جهة أخرى في بنية المنتظم. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الصين قضايا داخلية مهمة، عليها أن تعالجها، بالتعاون مع الغرب، حتى لا تؤثّر على استقرار نظامها السياسي. كما أنّ البيئة الاقتصادية الدولية الحالية معقّدة جدًا ومليئة بالقضايا الدولية المشتركة التي لا يمكن حلّها إلّا عبر تعاون إقليمي ودولي. من هنا، ليس للصين مصلحة في التحالف الرسمي مع روسيا، ولا في تشكيل تحالف معاد للولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص، أو أن تشكّل كتلة معادية للغرب بشكل عام. لأنّ نموّ الصين يعتمد بشكل أساسي على الهدوء وضبط النفس، حتى تتمكّن من إعادة تثبيت توازن القوى العالمي بشكل سلمي، وهو، حاليًا التحدي الأكبر لها، حتى لا يقع خطأ في الحسابات قد تورّطها في حرب تدميرية عظمى.

وأخيرًا، يمكن القول إنّ هذا البحث إذ يعالج علاقة التحوّلات التكنولوجية بالتغيّرات التي تطال طبيعة الوحدات ونمط توزّع القوّة في بنية المنتظم، ويفتح الباب واسعًا في الوقت نفسه على تساؤل مهم حول مستقبل العلاقات الدولية، خصوصًا بين روسيا والصين مع إشراف الحرب على الدولة الإسلامية في الشرق على الانتهاء، وغزو بكين للشرق الأقصى الروسي، وتمدّد نفوذها نحو أوروبا على الرغم من التسويات المؤقتة بين موسكو وبكين. فمتى سيحصل الانفصال بين هاتين القوّتين الآسيويتين؟ وعلى أي

قضية؟ ومتى ستعيد موسكو توحيد حساباتها القومية مع الغرب، وبالأخص واشنطن حليفتها التقليدية في الحربين العالميتين ضد محاولات الهيمنة على المنتظم الدولي –الوستفالي، لاحتواء صعود بكين؟

قائمة المراجع:

المؤلفات

- ART Robert J., Jervis Robert, International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues, 13th Edition, Pearson, Boston, 2016.
- Bairoch Paul, Victoires et Déboires: Histoire Economique et Sociale du Monde du XVI^{e} Siècle à nos Jours, Tome I, Gallimard, Collection Folio Histoire (n° 78), Paris, 1997.
- Black Jeremy, Great Powers and the Quest for Hegemony: The World Order since 1500, Routledge, New York, 2008.
- Boot Max, War Made New: Technology, Warfare and the Course of History 1500 to Today, Gotham Books, New York, 2006.
- Bull Hedley, The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics, Fourth Edition, Columbia University Press, New York, 2002.
- Frank Andre Gunder, Denemark Robert A., Reorienting the 19th Century: Global Economy in the Continuing Asian Age, University of California Press, Berkeley, 1998.
- Haass Richard N., "The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance," in Foreign Affairs, Vol. 87, No. 3, May – June, 2008.
- Kennedy Paul, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000, Vintage Books, New York, 1987.
- NYE Joseph S., The Future of Power, Public Affairs, New York, 2011.
- Scherer Andreas Georg, Palazzo Guido, Handbook of Research on Global Corporate Citizenship, Edward Elgar, Cheltenham, UK, Northampton, 2008.
- Smith Adam, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Vol. I, W. Strahan and T. Cadell, London, 1776.
- Taylor Alan J. P., The Struggle for Mastery in Europe 1848-1918,

Oxford University Press, Oxford, 1954.

• Tuchman Barbara, The March of Folly, Random House, New York, 1984.

الأبحاث والمقالات

• Allison Graham, “China vs. America: Managing the Next Clash of Civilizations” in Foreign Affairs, Vol. 96, No. 5, September-October 2017.

• Bernauer Thomas, KOUBI Vally, Ernest Fabio, “National and Regional Economic Consequences of Swiss Defense Spending” in Journal of Peace Research, Vol. 46, Issue 4, June 2009.

• Golub Philip S., “Retour de l’Asie sur la Scène Mondiale” in Le Monde Diplomatique, 51e année, No. 607, Octobre 2004.

• LLOYD John, “Commentary: Is this the Way to a Peaceful World?” in Reuters, 20 April 2018.

• Mazarr Michael J., “The Once and Future Order: What Comes After Hegemony?” in Foreign Affairs, Vol. 96, No. 1, January-February 2017.

• Rosen Stephen Peter, “Future Fights Planning for the Next War,” in Foreign Affairs, Vol. 97, No. 2, March-April 2018.

• Wolf Martin, “How the Beijing Elite Sees the World: The Charms of Democracy and Free Markets have Withered for China’s Leaders” in Financial Times, 01 May 2018.

• Sans Auteur, “L’Histoire des Inventions: Jusqu’où Irons-Nous?” in La Vie-Le Monde Hors-Série, Paris, 2015.

W. Author, “US to Review China Intellectual Property Policies,” in BBC News, 19 August 2017.

مواقع الإنترنت:

• https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html

الحركة النقابية العمالية في لبنان
بين الحرية والاستقلالية... والواقع الفعلي

هيام كيروز*

المقدّمة

تتزامن هذه المقاربة لوضع الحركة النقابية العمالية وبخاصة الاتحاد العمالي العام الذي هو في أعلى هرمها، مع مضي عام ونيّف على آخر "انتخابات" لهيئة مكتب المجلس التنفيذي لهذا الاتحاد، والتي تشكّل القيادة الفعليّة له، حيث تمّت هذه "الانتخابات" في الخامس عشر من شهر آذار ٢٠١٧.

*باحثة اجتماعية

لذا، من الواجب على الأقل تجاه النظرة إلى المستقبل، أن نحاول استشراف الإمكانات المتاحة أمام القيادة الجديدة/ القديمة لهذه الهيئة، التي جرى التجديد لنصف أعضائها (٦ أعضاء من أصل ١٢)، وتمّ تغيير رئيس الاتحاد، فيما بقي كلٌّ من نائب الرئيس وأمين السر العام، وأمين الشؤون المالية وأمين العلاقات الخارجية في مناصبهم القيادية المستمرة

منذ أكثر من خمسة عشر عامًا كاملة والتي تشكّل امتدادًا للنهج الذي كان قائمًا خلالها.

ليس من السهل تناول مسائل بالغة الأهمية مثل الحرية والاستقلالية في الحركة النقابية العمالية في لبنان، كون هذه الحركة جزءًا أساسيًا واقعيًّا أو مفترضًا في الصراع حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وممثلة لطرف محدّد في المجتمع هو فئة الأجراء.

وبما أنّ هذا الطرف (الأجراء) مؤلّف من جماعات وأفراد ينتمون إلى مكوّنات هذا المجتمع سياسيًا وإيديولوجيًا وثقافيًا وطائفيًا ومذهبيًا ومناطقيًا... فيقتضي البحث بانعكاس ذلك على بنية القيادة النقابية وأدائها وعلى مدى انخراطها بالدفاع عن الحرية والاستقلالية أو التماهي مع الوضع السائد من دون مقاومة فاعلة. ويتطلّب ذلك أيضًا الارتكاز إلى المعايير المحدّدة دوليًا في هذا المجال استنادًا إلى الحرية النقابية، فمتى تمتّعت بها النقابة، تعدّ بُعدًا ديموقراطيًا واعترافًا بها كهيئة شريكة، ضاغطة من أجل فعالية عملها النقابي الشامل. يجب الاعتراف بأنّ النقابات لا تزدهر إلّا في المجتمعات الديموقراطية حيث الديموقراطية الاجتماعية وجه من وجوه الديموقراطية السياسية. ولكي تحتلّ مكانتها كحرية للعمال وكحق أساسي عليها أن تحتل مكانًا صلبًا ومقامًا مركزيًا في اتخاذ القرارات[1]. أصبحت النقابات تحتل مكانًا في كل موقع، ولا يمكن الاكتفاء بدورها "الدفاعي" فقط وإنّما يجب التشديد، أيضًا، على قدرتها كوسيلة ضغط يمتلكها الأجراء.

١- Georges Burdeau, Traité de science politique. La dynamique politique, tome 3, volume 2, 1982, LGDJ, Paris, p 226.

النيوليبرالية واقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية

تفرض هذه المسألة نفسها بصفتها المناخ الاقتصادي العالمي الذي يتحكّم بالعالم أجمع، سواء كليًا أو جزئيًا. فالعولمة الاقتصادية التي هي امتداد لانتشار وتحكّم الشركات المتعدّدة الجنسية أو العابرة للقارات، تكرّست بصفتها ظاهرة عالمية في ثمانينيات القرن الماضي مع السياسات "الريغانية" في الولايات المتحدة الأميركية، و"التاثيشرية" في المملكة المتحدة – بريطانيا، التي رسّخت سياسة اقتصاد السوق، وضربت جميع المبادئ المؤسسة لقيام دولة الرعاية الاجتماعية التي وضعها بوجه خاص، الاقتصادي البريطاني "جون مينار ديكنز " ١٨٨٣–١٩٤٦ بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. وأدّى ذلك كلّه إلى التحكّم المتعاظم لمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد العالمي، وفرض توجّهاتها وسياساتها، وأورث صراعات حادة، ليس فقط بين ما يسمّى دول الجنوب الفقير والشمال الغني، بل بين الدول الغنية نفسها (إعلان الرئيس الأميركي ترامب بعد فرض ضريبة الـ٣٠٪ على تجارة الحديد والألمنيوم مؤخرًا). ثم أتى انهيار الاتحاد السوفياتي السابق لتُستكمَل الهجمة على المكتسبات العمالية التي تحقّقت بعد الحربين العالميتين، ونشوء منظّمة العمل الدولية، وعلى الحركة النقابية العمالية التي أسهمت في التحوّلات الاجتماعية الكبرى، فأدّت إلى إضعافها هنا، والسيطرة عليها هناك، كما قلّصت من دورها بشكل حاد في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية التي انفجرت في خريف العام ٢٠٠٨، مع ظاهرة الفقاعة المالية والعقارية، التي بدأت في الولايات المتحدة الأميركية، وانتشرت بأشكال مختلفة في البلدان الرأسمالية جميعها ولا تزال تردّدات هذا الزلزال تفعل فعلها بسبب الإمعان في السياسات المالية والمزيد من تركّز الثروات.

فيما يتّصل بموضوعنا، فإنّ إضعاف الحركة النقابية في العالم والانحسار المتزايد للمنظّمات النقابية اليسارية وتراجع دورها، وتغليب مواقع الدول ومنظّمات أصحاب العمل في منظّمة العمل الدولية، انعكسا سلبًا على بنية الحركة النقابية اللبنانية وعلى توازناتها ودورها الحالي.

ويعني وصْف العولمة بأنّها "أعظم التحديات التي تواجه النقابات العمالية"، كما أشار الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، أن هناك ضمنًا مسابقة لإثبات الذات في مواجهة الاختبار وتوجيهها نحو الإيجابية؛ فدور المنظّمات العمالية هو التخفيف من حدة مشاكل العصر. ولا يمكن مجابهة هذه المشاكل المستجدة إلّا إذا وُجدت نقابات عمالية قويّة مبنية على عضوية كبيرة ومتماسكة ومتحمسة، إذ يقع على عاتقها إدارة عملية العولمة كونها من المشاركين في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية ورسمها وهي أيضًا المدافعة والمحامية عن حقوق ومصالح العمل والعمال.

أمّا دور منظمة العمل الدولية في السيطرة على مخاطر العولمة فيقوم على تنمية معايير العمل وإدخال التحسينات على عملية الإشراف التي تمارسها لضمان تنفيذ معاييرها من الدول كافة. وتعمل أيضًا باتجاهات أخرى للتخفيف من تأثيرات العولمة، كالضغط باتجاه المؤسسات المالية والتجارية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد. وكما حصل في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية حيث أقرّ المجتمعون من منظمة التجارة العالمية، بالتزامهم بمراعاة معايير العمل الأساسية المعترف بها دوليًا من خلال المقترحات التالية: "... اعتبار الحقوق الأساسية التي أقرّتها منظّمة العمل الدولية هي البند الاجتماعي الذي يجب أن تتضمّنه الاتفاقيات التجارية بين البلدان ..."[٢].

٢- يعتبر البعض أنّ المحاولات التي تقوم بها منظّمة العمل الدولية مع منظمة التجارة من دون جدوى في مجال احترام الحقوق الأساسية ولا في مجال التعاون مع منظمة العمل الدولية.
غسان صليبي بعنوان "النقابات العمالية في مواجهة التحولات العالمية" منشور في كتاب المجتمع المدني العربي والتحدي الديموقراطي، منشورات مؤسسة فريديريش إيبرت، بيروت، ١٨-٢٠/٤/٢٠٠٤، ص ٢١٢.

قانون العمل أو قانون الإمساك بالحركة النقابية

لن نتطرق إلى كل النقاط التي تناولها قانون العمل والمراسيم الاشتراعية المتصلة بل سنحصر الموضوع بالشخصية المعنوية للنقابة إذ يعتبر الاعتراف بالشخصية المعنوية للنقابة أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للحركة النقابية. فعلى هذا الأساس يتحدّد استقلال النقابات وتحرّكها عن باقي الجماعات[٣] والهيئات الأخرى كالدولة والأحزاب السياسية ونقابات أرباب العمل وباقي النقابات العمالية على اختلاف درجاتها.

صحيح أنّ المادة ٨٣ من قانون العمل أشارت إلى مبدأ حرية تأسيس النقابات فنصّت: "في كل فئة من فئات المهن، يحق لأرباب العمل وللأجراء أن يؤلف كل منهم نقابة خاصة به يكون لها الشخصية المعنوية وحق التقاضي". ولكن أيكفي ذلك للاعتراف بإطار إيجابي للحرية النقابية؟

ليس الإقرار بالشخصية المعنوية للنقابة من دون قيود؛ فقد حصرت المادة ٨٦ حق إنشاء النقابات ومنحها الشخصية المعنوية بوجوب الحصول على ترخيص مسبق من وزير العمل وبعد استطلاع رأي وزارة الداخلية. هذا ولا تُعتبَر النقابة شرعية إلّا بعد نشر قرار وزير العمل في الجريدة الرسمية .

في سبيل توضيح موقفها من الترخيص المسبق، رفعت لجنة الحريات النقابية والعلاقات الصناعية تقريرًا إلى مؤتمر العمل الدولي في العام ١٩٤٨ أعلنت فيه أنّه: "في وسع الدول أن تبقى حرة في اشتراط الشكليات في تشريعها وفقًا لما تراه مناسبًا لضمان قيام المنظمات المهنية على نحو طبيعي. فعلى الرغم من ذلك، ينبغي ألّا تعادل هذه الشروط، في سياق

٣- إنّ الاعتراف بالشخصية المعنوية للنقابة يميزها عن غيرها من الجماعات كالجمعية. فهدف النقابة مفروض بحكم القانون وهو الدفاع عن المصالح المهنية للعمال. أمّا الجمعية فغرضها يتحدّد اختياريًا لغرض معيّن لا يتوخّى الربح.
محمد أحمد إسماعيل، مبدأ الحرية النقابية لمنظمات العمال- دراسة مقارنة، رسالة في كلية الحقوق، في الجامعة العربية، ١٩٨٢، ص ٢١.
إنّ النقابة لا تسعى لتحقيق أهداف خيرية على الرغم من الامتيازات الخاصة التي تتمتّع بها.
محمد علي الشخيبي، الحرية النقابية (علمًا واجتهادًا) ، الطبعة الأولى، منشورات المركز اللبناني للتدريب النقابي، ٢٠٠٢، ص ٢٠ -٢١.

الممارسة، شروط الترخيص المسبق أو أن تشكّل في ذاتها عائقًا يعترض سبيل إنشاء المنظمة بما يجعلها تبلُغ عمليًا حدّ الحظر التام"[٤].

يمكن القول إنّ الترخيص المسبق الذي فرضه المشرّع اللبناني لإنشاء النقابات يشكّل خرقًا للحرية النقابية إذ من جهة تملك السلطة العامة الصلاحية المطلقة أو الاستنسابية بالقبول والرفض، ومن جهة ثانية لا يستوجب القانون هذا الشرط فقط للقيام بإجراءات شكلية للإعلام أو لتسهيل المراقبة القضائية. وبالتالي، فالشكليات لكي يكون مسموحًا بها يجب ألّا تؤدي إلى إضعاف الضمانات الواردة بالاتفاقية رقم ٨٧، أي ألّا يكون من شأنها أن تُضعف حرية العمال في إنشاء منظماتهم أو أن تكون طريقة لتأخير إنشاء المنظمات المهنية أو منعها.

فكما أنّ ولادة النقابات تنشأ بموجب قرار من السلطة العامة، فلا يختلف الأمر عند حلّها أو إلغائها. وبهذا الخصوص، تضمّنت الاتفاقية رقم ٨٧ في المادة ٤ منها: "لا يجوز للسلطة الإدارية حلّ منظمات العمال وأصحاب العمل أو وقف نشاطها". وكذلك، تضمن موجز أعمال لجنة الحريات النقابية للعام ١٩٨٥ حول حلّ أو تعليق النقابات ومجالسها ما يأتي: "حتى في حال تبرير بعض الظروف لاتخاذ التدابير الآيلة إلى سحب الشخصية القانونية من نقابة عمّالية وتجميد أموالها، ينبغي أن تتمّ هذه الإجراءات من خلال القضاء وليس من خلال الإدارة وذلك لتفادي أي قرارات اعتباطية"[٥].

ليس هذا وحسب، فإنّ قانون العمل اللبناني لم يعطِ الحق للأجراء جميعًا في التنظيم النقابي حتى ضمن هذه الموانع والحدود المسيطر عليها من قبل الإدارة السياسية، بل حرمت المادة السابعة منه أجراء الإدارات الحكومية والعمال الزراعيين والعاملين في المنازل من حقّهم في إنشاء نقابة.

٤- مكتب العمل الدولي- جنيف، الحريات النقابية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٦، ص ٧٩ و٨٠.

٥- مكتب العمل الدولي- جنيف، الحريات النقابية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٦، ص ١٩١.

وإذ يعيد البعض قضية منع العمال الزراعيين من إنشاء نقابات خاصة بهم نظرًا لارتباط ذلك بالإقطاع الزراعي في حينه، فإنّ القاضي محمد علي شخيبي يتساءل في كتابه "الحرية النقابية علمًا واجتهادًا"[٦]، هل الانتماء النقابي هو أخطر على الدولة من الانتماء الحزبي؟ ثمّ لماذا الصيف والشتاء على سطح واحد، إذ كيف يُسمَح للعاملين في المصالح المستقلّة مثلًا بإنشاء النقابات، وكيف تنشط الروابط في قطاع المعلّمين، بينما يُمنَع الموظفون الإداريون؟" ويضيف "إنّ السماح باستكمال قيام المنظّمات النقابية هو من مظاهر الديمقراطية، بل هو أساسها".

ومحصّلة كل ذلك واضحة: إنّها إضعاف القوة الضاغطة للحركة النقابية على المستوى الوطني بسبب عدم استقطابها التمثيلي للأجراء جميعًا في البلاد، والأهم إبقاء موظفي الدولة تحت رحمة الطبقة السياسية في التوظيف والترقية والمناقلات وتأثير كل ذلك على أي مشروع لتحديث الإدارة ومعالجة مشكلاتها المزمنة والمتراكمة.

جعلت التشريعات من وزارة العمل طرفًا أساسيًا يمارس دوره الفعلي بكثير من الالتباس وعدم الشفافية.

فيجب الاعتراف بالنقابة كشخص معنوي مستقل عن الدولة، وعن الأحزاب السياسية، وعن الهيئات والتجمعات الأخرى بهدف الاعتراف الفعلي والفعّال بالشخصية المعنوية للنقابة وعملها النقابي. إذًا، على الدولة أن تحدّد أبعادها القانونية وتضع "الوعي الاجتماعي" موضع التطبيق[٧] والإطار المناسب للحركة النقابية لتعبّر حقيقةً عن الواقع الاجتماعي وتحقّق مصالح العمال ومطالبهم[٨].

٦- محمد علي شخيبي – "الحرية النقابية علمًا واجتهادًا" – منشورات المركز اللبناني للتدريب النقابي – تموز ٢٠٠٢.

٧- Carlos Miguel Herrera, Le socialisme juridique d'Emmanuel Lévy, Revue «Droit et Société», n° 56-57, 2004, p 114.

٨- Audrey Sart, Entre doctrines politiques et théorie juridique: la question de la personnalité morale du syndicat, op. cit, p 39.

١- الحرية النقابية المطلوبة

تأرجَح مدى الحرية النقابية بين القبول والرفض، وبين التوسّع والانكماش تبعًا لنظم الدول. فتتأثر الحرية النقابية بإطار الحريات العامة والمدنية في الدولة؛ فلا نجد لها المدلول والمضمون نفسيهما بين مختلف دول العالم. في لبنان، لم يعطِ تشريع العمل تعريفًا محددًا، وإنّما يمكن تعريف الحرية النقابية بأنّها "الحقوق التي يُعترف بها لجماعة الأجراء لتكوين نقابات وتفعيل دورها في الضغط والمشاركة". ليس هذا وحسب، بل لا بد من أن يُعترف بشخصيتها المتمايزة عن مؤسسيها لتتصف بذاتية جماعية لها حقوق وعليها واجبات تحدد إطار استقلالها عن الدولة وعن غيرها من الجماعات.

أولت منظمة العمل الدولية اهتمامًا خاصًا بالحرية النقابية في مختلف معاييرها. إيمانًا منها بدور الحرية النقابية في تعزيز حقوق العمال وحرياتهم، وإيمانًا منها بقدرة النقابات بالشراكة الحقيقية إلى جانب الدولة وأصحاب العمل. ومن أهم المعايير الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية حول الحريات النقابية، نجد الاتفاقية رقم ٨٧ للعام ١٩٤٨، والاتفاقية رقم ٩٨ للعام ١٩٤٩. تنظّم الأولى علاقة النقابات بالدولة بينما تحدد الثانية علاقة نقابات العمال مع أصحاب العمل ونقاباتهم. وهذه الأخيرة مبرمة ولكن لا يجب إهمال الأولى لعدم التصديق[٩]، إذ إنّ المنظمة قد جعلت من مضمونها، مبادئ وحقوقًا أساسيةً، توجب على كل دولة عضو بالمنظمة اعتمادها وقبولها ولو لم تصدّق على هذه الاتفاقية[١٠]. وذلك ليس إلّا نتيجة لما أوْلَت منظّمة العمل الدولية منظمات العمال أهمية لتكريس الحرية النقابية ولضمانها، فألزمت كل دولة عضو بمجرد انضمامها إلى منظّمة العمل

٩- مع الإشارة إلى أنّ مندوب الدولة اللبنانية حينذاك وافق عليها في مؤتمر العمل الدولي.
غسان صليبي، في الاتحاد كوة، الطبعة الأولى، منشورات مؤسسة فريديريش إيبرت، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٠.

١٠- هذا ما تضمنه، إعلان مبادئ منظمة العمل الدولية: صك جديد من أجل تعزيز الحقوق الأساسية، والذي أتى نتيجة الدورة السادسة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي في العام ١٩٩٨.

الدولية وتلقائيًا[١١] بتطبيق المبادئ والحقوق الأساسية المتعلّقة بالحرية النقابية التي تكرّسها بغضّ النظر عمّا إذا كانت قد صدّقت أو لم تصدّق على الاتفاقيات والتوصيات المتعلّقة بذلك؛ فالعضوية في منظمة العمل الدولية مشروطة بالقبول الرسمي للالتزامات المنصوص عليها في دستور المنظّمة والمبادئ جميعها التي تقوم عليها منظمة العمل الدولية[١٢]. إذًا، لا يمكن لأي دولة عضو أن تبرّر خرق الحقوق النقابية المعترف بها في الاتفاقية ٨٧ لعلة عدم التصديق عليها إذ هي من المبادئ الأساسية المكرّسة في دستور المنظمة للعام ١٩١٩، وفي إعلان فيلادلفيا للعام ١٩٤٤، وفي مختلف القرارات، وذلك بهدف جعل الحرية النقابية أمرًا ضروريًا للتقدم والسلام.

على ضوء الاتفاقية رقم ٨٧ المتعلقّة "بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم" للعام ١٩٤٨، نشير إلى أهم ما تناولته في مضمونها كمبادئ تكرّس إطارًا للحرية النقابية؛ "حق العمّال بتكوين منظمات من دون الإذن المسبق؛ حق العمال من دون أيّ تمييز، في تكوين منظمات يختارونها وينضمّون إليها بهدف تعزيز مصالحهم والدفاع عنها؛ حقّها في صوغ دساتيرها ولوائحها الإدارية، وانتخاب ممثّليها بحرية كاملة، وتنظيم إدارتها وأنشطتها، وإعداد برامج عملها، وعلى السلطات العامة أن تمتنع عن أيّ تدخّل من شأنه أنّ يقيّد هذا الحق أو أنْ يعيق ممارسته المشروعة؛ لا يجوز للسلطة العامة حلّ هذه المنظمات أو وقف نشاطها؛ حق المنظمات في تكوين اتحادات والانضمام إليها بنفس الحقوق والضمانات". كما لها "الحق بالانضمام إلى المنظمات الدولية؛ لا يخضع اكتساب المنظمات للشخصية المعنوية لشروط تقييدية؛ لا يجوز أن ينطوي قانون البلد وطريقة تطبيقه على المساس بالضمانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية".

١١- مقالة كتبها زدنيك غريغور، أحد مسؤولي قسم الثقافة العمالية في منظمة العمل الدولية ضمن برنامج الثقافة العمالية، مشاركة نقابات العمال في نظام إشراف منظمة العمل الدولية الخاص بحماية الحقوق النقابية، مكتب العمل الدولي، جنيف.(غير منشور).

١٢- دليل الثقافة العمالية، إعلان مبادئ منظمة العمل الدولية، الطبعة الأولى، مكتب العمل الدولي، جنيف، ٢٠٠٠، ص ١٤ - ١٥.

ويقتضي أن نشير إلى الاتفاقية العربية رقم ١ المتعلّقة "بمستويات العمل" والصادرة في العام ١٩٦٦، التي شدّدت على: "تكوين النقابات بمجرّد إيداع الأوراق لدى السلطة المختصة؛ حق العمال بتكوين النقابات ومطالبهم على اختلاف مهنهم وأعمالهم؛ حقهم في تكوين اتحادات والاشتراك في الاتحادات الدولية بنفس الإجراءات التي تخضع لها النقابات؛ عدم جواز حلّها إلّا بحكم قضائي أو للأسباب التي تنص عليها أنظمتها الأساسية؛ حماية المنظمات العمالية ومنظمات أصحاب العمل ضد كل عمل من شأنه تدخُّل بعضها في شؤون البعض الآخر".

من اللافت أنّ الدستور اللبناني يتبنّى في الفقرة "ب" من مقدّمته أنّ لبنان ملتزم بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكل المواثيق الدولية. وقد جاء في المادة الثالثة والعشرين من الإعلان – الفقرة الرابعة –... "لكل شخص الحق في أن يُنشئ وينضمّ لنقابات حماية لمصلحته". وفي هذا تأكيد، لا لبس فيه لحرية الاختيار في تكوين النقابات. وبالتالي فإنّ عدم إبرام اتفاقية الحرية النقابية (٨٧) يتعارض مع الدستور اللبناني، فلماذا هذا التشدّد التشريعي والسياسي تجاه إقرار اتفاقية الحرية النقابية؟!

يتمثّل موقف الدولة السلبي تجاه الاتفاقية رقم ٨٧ إمّا لشمول أحكامها الموظفين في القطاع العام ولعدم إمكانية التحفّظ على بنود اتفاقيات منظمة العمل الدولية وإمّا لعدم اشتراط الترخيص المسبق لإنشاء النقابات[١٣].

وكما اعتبر غريغوليس أنّ الحركة النقابية هي سلاح النضال الكبير اليوم،

١٣- Le gouvernement du Liban mentionne au titre des difficultés pouvant empêcher la ratification de la convention, que les syndicats doivent obtenir une autorisation préalable à leur convention. Il ajoute toutefois que cette autorisation n'est pas accordée par l'Etat de manière discrétionnaire mais s'explique par la nécessite de prévoir que ces dispositions n'ont pas empêché la création d'un syndicat important d'organisations de travailleurs et d'employeurs. La commission souligne à cet égard que les règlementations concernant la constitution des organisations ne sont pas en elles-mêmes incompatibles avec la convention, sauf si elles mettent en cause les garanties prévues par celle-ci.
Bureau international du travail, Liberté syndicale et négociation collective, 1ère édition, Genève, 1994, p 140.

وغدًا تصبح المصلح والمجدّد الأكبر، نعتبر أنّ الحركة النقابية في لبنان ما زالت في مرحلة النضال، على الرغم من التكريس التشريعي للحقوق النقابية والاعتراف بدور مشاركة النقابات العمالية كطرف من أطراف الإنتاج ومُساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلّا أنّ الاعتراف الناقص للحقوق النقابية أبعد من إمكانية اعتبارها شريكًا فعليًا ومساهمًا إلى جانب أصحاب العمل والدولة.

٢- الحركة النقابية العمالية كطرف أساسي في بنية معقّدة

يبقى موضوع الاستقلالية والحرية أمرًا نسبيًا، يتخلّله هامش يتّسع أو ينحسر وفقًا لقدرة الحركة النقابية على فرض إيقاعها وتحقيق أهدافها طبقًا لمصالح من تمثل على مختلف المستويات، وتبعًا للوسائل المتاحة لها كافة، أو تلك التي على هذه الحركة أن تسعى إلى خلقها في سياق نضالها. يكشف تاريخ الحركة النقابية في لبنان عن ولادة التنظيم النقابي من لدن الصراع الطبقي/ السياسي. فلم يأتِ التشريع العمالي بوضعه إطار النقابات من الولادة إلى الزوال مرورًا بممارسة نشاطها وليد صدفة بل أدّت الدولة بسياستها القانونية دورًا في تعزيز التناقضات داخل أي حركة نقابية. فما هي العيوب التنظيمية في الحركة النقابية العمالية وما هي انعكاساتها على الهيكلية النقابية القائمة في الاتحاد؟

- **العيوب التنظيمية في الحركة النقابية العمالية**

تصنّف دراسة أجراها معهد البحوث والاستشارات، وصدرت في ١٦ أيلول من العام ٢٠١٦ واقع الاتحاد العمالي العام في جدولين اثنين:

الأول: يوزّع إنشاء الاتحادات الأعضاء الخمسين في الاتحاد العمالي العام إلى ثلاث مراحل:

١٦ اتحادًا إلى ما قبل حرب ١٩٧٥.

٥ اتحادات نشأت أثناء الحرب.

٢٩ اتحادًا نشأت بعد انتهاء الحرب وقيام دستور الطائف.

ويوزّع الجدول الثاني هذه الاتحادات على الوجه الآتي:

٢٣ اتحادًا قطاعيًا.

٢ اتحادان للمصالح المستقلّة.

١٢ اتحادًا ذات صفة عامة.

١٣ اتحادًا ذات صفة إقليمية جهوية.

يشير التقرير إلى أنّ أحد الأسباب الرئيسة التي أدّت إلى تكاثر النقابات وبالتالي الاتحادات ووصولها إلى خمسين اتحادًا وحوالى ٥٠٠ نقابة، هو المصالح السياسية والطائفية السائدة وازدياد نفوذ رجال الأعمال، كما أنّ ارتفاع عدد الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر المنتشرة في قطاع الخدمات والتجارة، أدّى إلى إنشاء اتحادات إضافية في هذا القطاع.

فقد شجّعت بعض الأحزاب منذ الحرب الأهلية، وخصوصًا بعد اتفاق الطائف على إنشاء نقابات واتحادات تابعة لها ضمن بيئة طائفية نشطة.

الاتحاد العمالي العام الذي تأسّس في العام ١٩٥٨ لم يعرف صيغته الاتحادية الراهنة سوى في العام ١٩٧٠ بسبب الصراعات التي لازمت نشأته. لكن الأساس الكونفدرالي وغير المتجانس، الذي قام عليه الاتحاد قطاعيًا وجغرافيًا وسياسيًا وإيديولوجيًا كان غير ديمقراطي. وظهرت ملامح الضعف فيه من خلال التمثيل الضعيف، فآخر إحصائية قام بها المركز اللبناني للتدريب النقابي في العام ٢٠٠١[١٤]، تظهر أنّه أقصى ما يمكن أن يضمّه الاتحاد العمالي العام باتحاداته الأعضاء في حينه لا يتجاوز بـ٧,٥٪ من المنتسبين و٥,٦٪ من المقترعين في انتخابات النقابات الأعضاء،

١٤- إسماعيل بدران و محمد زبيب، الاتحاد العمالي العام في لبنان (من يمثّل من؟)، المركز اللبناني للتدريب النقابي بالتعاون مع مؤسسة فريديريش إيبرت، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣٣.

وذلك على الرغم من كل عمليات التجميل التي ثمّر بها العملية الانتخابية بإشراف مندوبي وزارة العمل، علمًا أنّ مراكز الثقل الأساسية موجودة فضلًا عن اتحاد موظفي المصارف الذي شارك متأخرًا في انتخابات الاتحاد في العام ٢٠١٧، تكمن في أعضاء النقابات في المصالح المستقلة التي يكاد يكون الانتساب إليها إجباريًا وليس عن قناعة نقابية، وقبل ذلك هو حال السائقين العموميين في علاقتهم بنقاباتهم، مَا يجعل من حجم عملية الانتساب المقدّرة بـ٧,٥٪، أقل بكثير!

- **الهيلكية النقابية القائمة في الاتحاد**

تتألّف هيكلية الاتحاد من ثلاث هيئات ومؤتمر أُقرّ مؤخرًا وجرى عقده عشوائيًا ولم تترك بياناته أي أثر يذكر. أما الهيئات الثلاث فهي مجلس المندوبين الذي يتألّف من ٤ مندوبين عن كل اتحاد عضو (وهذه الهيئة لم تجتمع منذ أكثر من عشر سنوات ولا رئيس أو هيئة لها) والثاني هو المجلس التنفيذي الذي يجتمع في أوقات متباعدة وليس لقراراته أي علاقة بالحياة النقابية الفعلية، والأخيرة هي هيئة مكتب المجلس التنفيذي التي تُختزَل دائمًا برئيس الاتحاد وعدد قليل جدًا من أعضائها.

إنّ مكمن الخلل الذي يلغي الديمقراطية هو في أنّ كل اتحاد عضو في الاتحاد العمالي العام يمثَّل في المجلس التنفيذي بعضوين اثنين، مهما كان عدد الأعضاء المنتسبين لهذا الاتحاد من عدد نقابات أو عدد عمال، فيتساوى في التمثيل أكبر الاتحادات عضوية، مثل اتحاد نقابات موظفي المصارف الذي يمثّل أكثر من ١٢ ألف عضو مع اتحاد نقابات عمال الورق والكرتون والكيماويات الذي يقل عدد أعضائه عن المئة عضو! وهذا المجلس التنفيذي نفسه من ينتخب هيئة المكتب التي يفترض أن تكون الهيئة القيادية للاتحاد العمالي العام.

في توجّه نحو إصلاح البنية التنظيمية، جرت محاولة في العام ١٩٧٠ عبر تعديل النظام الداخلي، حيث اقترح مدة عام يعمل خلاله على إقرار هيكلية نقابية جديدة على أسس قطاعية تتلاءم مع اقتصاديات البلاد، ولم تنجح. ثم جرت محاولة ثانية في العام ١٩٩٣ أيام رئاسة الراحل أنطوان بشارة، لكنّها اصطدمت بمشروع قدّمه وزير العمل في حينه السيد عبد الله الأمين، إلى أن أسفرت الانتخابات النقابية في العام نفسه عن انتخاب السيد إلياس أبو رزق رئيسًا للاتحاد، حيث وضع نظامًا داخليًا رئاسيًا على مقامه، وترك أمر الهيكلية النقابية على حالها، ما سمح لوزارة العمل التي تعاقب عليها وزراء من جهات سياسية وطائفية ومذهبية ذات اللون الواحد، بالترخيص لاتحادات جديدة وإدخالها إلى الاتحاد العمالي العام والإطباق على القرار والقيادة فيه.

منذ اتفاق الطائف وحتى اليوم، لم يعد للحركة العمالية أي دور في انتخاب قياداتها النقابية وعلى المستويات جميعها، مع استثناءات قليلة جدًا، وهي أساسًا خارج القيادة. إنّ من يسمي اليوم أعضاء القيادة الاثني عشر رئيسًا وأعضاء، هي تحديدًا المكاتب العمالية في الأحزاب السياسية الوطنية، وهذه الأحزاب تهيمن على أكثر من ٧٠ ٪ من أصوات المجلس التنفيذي، وهي التي تقرّر سياساته وتوجهاته. وبالتالي، فإنّ هيئة المكتب ليست سوى مندوبين لتلك الأحزاب، وعبارة عن محاصصة تعكس نفوذ كل حزب ودوره وحجمه من الاتحادات التي أنشئ غالبيتها في مطابخ وزارة العمل، ما يضع مستقبل الحرية والاستقلالية والديمقراطية في المصير المجهول.

التمويل كوجه آخر لمشكلة الاستقلالية

يشكّل التمويل "المطبّ" الأساسي في استقلالية القرار في الاتحاد العمالي

العام. فتمويل مصاريف الاتحاد وأنشطته المختلفة، يأتي من مورد وحيد هو مساعدة الدولة من خلال وزارة العمل، وهو مبلغ سنوي مقداره ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية. فالاتحاد لا يجبي أي اشتراكات من الاتحادات الأعضاء فيه، ومقابل الصيغة الحصرية للمساعدة التي يتلقّاها من الدولة، يغطّي الاتحاد النشاطات الخارجية لعدد من الاتحادات من مؤتمرات واجتماعات تنظيمية دورية.

إنّ خطورة هذا الأمر تكمن في انعكاسها على استقلالية الاتحاد. فكيف يمكن له أن يضع خطة تحرّك وبرنامج أنشطة من دون حدٍّ أدنى من التمويل الذاتي؟، وكيف يمكن أن يوفّق بين مطالبته الدولة وبشكل دوري بدفع المساعدات الموجودة لصالحه، وبين تمسّكه بالاستقلالية، واتهامه الدولة بمحاولة الحدّ من حريته؟ ثم إنّ غياب التمويل الذاتي[١٥] يؤثّر على العملية الديمقراطية داخل الاتحاد (هذا إن توفّرت بحدّها الأدنى).

فغياب التمويل الذاتي يستسهل النزوع نحو الإنفاق الكثيف غير المجدي وغير المبرمج في غياب للمراقبة والمحاسبة. فكما أن دفع الضرائب من قبل المواطنين هو الشرط المادي والأساسي لممارسة الرقابة الشعبية والديمقراطية على سلوك الحكام وسياسات الدولة، فإنّ عدم مشاركة أعضاء الاتحاد في دفع الاشتراك أو المساهمة في تمويل الأنشطة يقلّص من قدرة أعضاء المجلس التنفيذي ورغبتهم في إجراء رقابة ديمقراطية على أداء القيادة. وهذا ما يشكّل خطرًا على الاستقلالية والديمقراطية النقابية على حدّ سواء.

في هذا السياق، نشير إلى القرار المتعلق باستقلالية الحركة النقابية، الذي تبنّاه مؤتمر العمل الدولي في دورته ٥٣ من العام ١٩٥٢، وقد جاء فيه "إنّ المهمة الأساسية والدائمة للحركة النقابية تكمن في تحسين الوضع

١٥- غسان صليبي - مرجع سابق.

الاقتصادي والاجتماعي للعمال، وحين تُقرّر النقابات العمالية، استنادًا إلى القانون والممارسة الوطنية في بلادها ووفق إرادة أعضائها، إقامة علاقات مع حزب سياسي أو الشروع في نشاط سياسي دستوري، على اعتبار أنها تستخدم بذلك الوسائل الآيلة إلى تعزيز أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فيجب ألّا تأتي علاقاتها ونشاطاتها السياسية في شكل يؤثّر على استمرارية الحركة النقابية ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بغضّ النظر عن التغييرات السياسية الجارية في البلاد[١٦]. فإلى أين نصل؟

النتيجة

كشف الاتحاد العمالي العام، منذ تأسيسه في العام ١٩٥٨، عن مختلف نقاط القوة ونقاط الخلل التي تعتريه داخليًا والتي تؤثّر على فعاليته الداخلية والخارجية، فهو يتمتّع بالكثير من الدعائم الأساسية، كشموله مختلف فئات الطبقة العمالية وتحقيقه الكثير من المطالب العمالية والوطنية... ولكن يجب ألا ننسى أو نُهمل ما سمحت به البنية الداخلية للاتحاد العام من إظهار نقاطٍ سلبية شكّلت عيوبًا تتزايد يومًا بعد يوم، وتُزيد التباعد بين مختلف الجهات المكوّنة للاتحاد العام، وتشلّ من قدرته على العمل النقابي وبالتالي تأثيره على الفعالية النقابية.

من جهة أولى، وعلى الرغم ممّا تضمّنته المادة ٥ من القانون الأساسي للاتحاد العام حول استقلاليته عن كل حزب سياسي، وأنه لا يستوحي أعماله إلّا من متطلبات المصلحة العمالية العامة، فإنّ هذا النص النظري يختلف عن الواقع؛ إذ لا يخفى عن أحد، التمثيل الحزبي الواضح والصارخ داخل الاتحاد العام والذي يؤدي إلى تجاذبات سياسية ومحسوبيات متبادلة.

١٦- مكتب العمل الدولي – جنيف، الحريات النقابية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٦، ص ١٣٦.

من جهة ثانية، يعتبر الاتحاد العمالي العام تنظيمًا بلا موارد ذاتية؛ فالاتحاد العام لا يجبي أي اشتراكات من الاتحادات الأعضاء، والاتحادات عينها لا تقوم بذلك ولو أنّ قلة من النقابات الأعضاء في هذه الاتحادات تقوم بجمع الاشتراكات، وهذا الوضع كان وما يزال منذ تأسيس الاتحاد العام.

إذًا، لا يعتمد الاتحاد العام على موارد مالية ذاتية، بل يعتمد في تمويله المالي على المساعدات المالية من الدولة أو من مؤسسات أجنبية نقابية أو غير نقابية[١٧]. وهذا ما يؤثّر عليه إذ يُبعده عن كونه تنظيمًا ديموقراطيًا ومستقلًا وكيانًا عماليّ المنشأ والهدف.

من جهة ثالثة، ينتج عن التنظيم الكونفدرالي للاتحاد العمالي العام – التساوي داخل المجالس التقريرية بالأصوات بين المندوبين ممثلي الاتحاد العضو مهما بلغ حجم الاتحاد – عيوبًا خطيرة نذكر منها؛ الانتماء المتعدد للنقابات المنتمية إلى اتحادات أعضاء في الاتحاد العمالي العام[١٨]، وعدم الاكتراث بأهمية اتحاد يضم عددًا كبيرًا من عمالٍ يمثّلهم، وشعور أعضائه بعدم أهمية وجودهم بالاتحاد. وبالتالي، يسمح هذا التنظيم بالتزايد في عدد الاتحادات مقابل نسبة تمثيل ضعيفة. وقد كشفت دراسة إحصائية ذلك، مبيّنة أنّه قبل الحرب كان عدد النقابات ١٢٦ نقابة تتشكّل منها

١٧- المرجع السابق، ص ٥٢.

١٨- أشارت المادة ١٠٦ من قانون العمل إلى خضوع الاتحادات النقابية للشروط المفروضة لتأسيس النقابات، فتكون اتحادات النقابات المنضوية إلى الاتحاد العام قد خالفت أحكام قانون العمل متى اتحدت فيما بينها من دون أي رابط وذلك انطلاقًا من المادة ٨٥ التي منعت النقابات أن تجمع أشخاصًا ينتسبون لمهن مختلفة بل يجب أن يكون بين أعضائها ممن يمارسون مهنة واحدة أو مهنًا متشابهة.
مثالًا على ذلك: اتحاد جامعة نقابات العمال والمستخدمين في لبنان الذي يضم نقابة عمال الأفران، نقابة معاوني الصيادلة، نقابة عمال ومستخدمي دور السينما، نقابة عمال الحلاقة، نقابة الخياطين، ونقابة تجار الخضار...
وكالاتحاد اللبناني للنقابات الحرة الذي يضم نقابة الخياطين العاملين على القطعة، نقابة المجازين في العلوم المخبرية الطبية، نقابة صيادي الأسماك، نقابة مستخدمي وموظفي المعاهد الفنية، نقابة عمال المصبوبات المعدنية والخزفية، نقابة عمال وموظفي معمل سليب كونفورت، ونقابة عمال ومستخدمي المدارس الخاصة.
وقد صدر قرار عن هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل تضمّن: "...وإنّه يقتضي، بالنتيجة، تطبيق الشروط القانونية والأنظمة وسائر النصوص القانونية المرعية الإجراء المطبقة على النقابات في مختلف مجالات التأسيس والإنتساب وإدارة الأعمال... على اتحادات النقابات، بما فيها الاتحاد العام، ولا سيما نصوص مواد الباب الرابع من قانون العمل ومواد المرسوم ١٩٥٢/٧٩٩٣.
قرار رقم ٢٠٠٠/٣٥، فقرة ٣، ص ١٣٢٥٠، مجموعة اجتهادات هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، منشورات صادر الحقوقية، المجلد ١٣.

فعليًا الاتحادات الأعضاء في الاتحاد العام، وتضم ٧٥٪ من المنتسبين، وبعد الحرب بلغ عددها ٢١٠ نقابة أي بنسبة ٤٠٪، ولكنها لا تضم سوى ٢٥٪ من المنتسبين. أمّا على صعيد الاتحادات، فكان يوجد قبل الحرب ١٤ اتحادًا يضم ٧٥٪ من المنتسبين، في حين بلغ عددها بعد الحرب ٢٢ اتحادًا لا يضم سوى ٢٥٪ [١٩].

والتنظيم الكونفدرالي هذا – مع غيره من العوامل كتأسيس النقابات أو الاتحادات بموجب ترخيص مسبق من قبل وزارة العمل، وما تملكه من سلطة وصلاحية واسعة في هذا المجال – سمح وإن اعتبره البعض تعددية نقابية[٢٠]، كما أشار إليه البعض الآخر بالتفقيس[٢١]. وبمعنى آخر، أدّى هذا التنظيم إلى زيادة إنشاء اتحادات إمّا عن طريق تأسيس نقابات بنسب تمثيلية ضعيفة أو انشقاق نقابات عن بعضها البعض لاعتبارات سياسية – انتخابية، وإمّا عن طريق ولادة اتحادات تضم عددًا قليلًا من النقابات وعددًا قليلًا من المنتسبين. أمّا الأسباب الكامنة وراء ذلك فتعود إلى سببين؛ يتمحور السبب الأول في سعي الأطراف الموجودة داخل هيئات الاتحاد العمالي العام إلى زيادة حصّتها داخلها، وبالتالي زيادة قدرتها في التأثير على قراراتها. ويدور السبب الثاني في سعي الأطراف الموجودة خارج هذه الهيئات الدخول إليها عبر اتحادات جديدة تسيطر عليها ليكون لها الدور في القرار العمالي[٢٢].

وهذا التفريخ النقابي هو الذي يسمح بولادة نقابات واتحادات كثيرة

١٩- لمرجع السابق ص ٣٣.
أصبح عدد النقابات حاليًا حوالى ٥٠٠ نقابة أو أكثر وعدد الاتحادات حوالى ٥٢ حوالى تحادًا أو أكثر.

٢٠- مقابلة مع بعض المسؤولين العامين.

٢١- مقالة بعنوان " عبد الله الأمين وماكينة تفقيس الاتحادات " .
إلياس الهبر، توثيق مسيرة الحركة النقابية العمالية في لبنان، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الريحاني للطباعة والنشر، لبنان، ص ٤٨٠، ٤٨١ و٤٨٢.
هذه التعددية تنطوي على شرذمة، ضعف في التمثيل وهشاشة في التركيب أكثر مما تنطوي على ترسخ في العقيدة والتقاليد والممارسة الديموقراطية.
يوسف الجباعي، مساهمات في الثقافة العمالية والنقابية، منشورات مؤسسة فريديريش إيبرت، بيروت، ١٩٩٥، ص ٧٧.

٢٢- مرجع سابق، ص ٢٤.

بنسب تمثيلية ضعيفة، والذي بدوره يعود لاعتبارات سياسية محض ولحصص حزبية جهوية[٢٣]. الأمر الذي دفع وما زال يدفع إلى هشاشة التنظيم النقابي التي تسمح بالتدخّل السياسي وتفضيل المصالح السياسية الآنية – وبالأخص للعمليات الانتخابية – على المصالح العمالية والوطنية الهادفة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية[٢٤].

هذا السوء في التنظيم النقابي، إنْ لجهة السبب التشريعي أو لجهة البنية الداخلية، أدّى إلى أزمة بنيوية في الاتحاد العام، حوّل هيئاته الداخلية (مجلس المندوبين والمجلس التنفيذي) إلى مجرد لعبة انتخابية، وأبعد القادة النقابيين والنقابيين عن هموم العمال ومشاكلهم والدفاع عن مصالحهم المهنية والاجتماعية والاقتصادية.

إذًا، تسفر هذه الهيكلية النقابية عن تركيبة غير مستقلة تؤدي إلى خلل في النقابة ككيان منظّم وديموقراطي ومستقل. كتأكيدٍ على هذه الأهمية، نشير إلى قرار لجنة الحريات النقابية المتعلق باستقلالية الحركة النقابية الذي أوجب إحجام الحكومات مبدئيًا عن محاولتها في تحويل الحركة النقابية أداةً تسعى من خلالها إلى تحقيق مآرب سياسية، وعن محاولتها التدخّل في الأعمال الأساسية للحركة النقابية بسبب إقامة علاقة مع أحد الأحزاب السياسية بقرار حرّ[٢٥] ما يجعلها نتاج تحولات اصطناعية ويبعدها عن دورها النقابي الرئيسي[٢٦]. ليس التركيز على الحرية النقابية إلّا إيمانًا بما يمكن أن تحقّقه من نتائج فعالة في تنمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية

٢٣- إنه تعبير يستعمله بعض النقابيين للدلالة على الجهة السياسية الفئوية التي تسارع الى إصدار تراخيص لنقابات واتحادات متوافقة سياسيًا معها.

٢٤- بعد انتهاء الحرب اللبنانية، كَثُر ما يُسمى بالاتحادات الجهوية والمقصود منها الاتحادات المناطقية الجغرافية، وذلك لأسباب سياسية حزبية فئوية. مثالًا، تزايد عدد الاتحادات الجهوية من اتحادين جهويين (اتحاد نقابات العمال في الشمال واتحاد نقابات العمال في الجنوب) ضمّا ٣١ نقابة وحوالى ٩٠٢٩ منتسبًا، مقابل ٨ اتحادات تضم ٣٥ نقابة تضّم ٣٣٠٦ منتسبًا.
مع الإشارة إلى أنّ محافظتي الجنوب والنبطية تستحوذان على نصف الاتحادات الجهوية، دون أي اتحاد جهوي لمنطقة بيروت وضواحيها.
المرجع السابق، ص ٦٠.

٢٥- مكتب العمل الدولي – جنيف، الحريات النقابية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٦، ص ١٣٦.

٢٦- Georges Saad, Liberté syndicale et représentation collective des travailleurs au Liban, Contribution lors du colloque de la faculté de droit de Bordeaux, juillet 2004, page 18.

في المجتمع، ومن آثار فاعلة في حياة العمال المهنية. فالنقابات من القمة حتى القاعدة لها أكثر من دور؛ فهي الشريك المساهم في التنمية. حتى أنه لا تغفل أي اتفاقية عمل عن أهمية النقابات العمالية ودورها، كأداة أساسية للتشاور وشريك محوري للحوار. من أجل ذلك، تضطلع النقابات بدور يرعى شؤون العمال المهنية، المعيشية والاجتماعية. فكيف هو المشهد الراهن؟

المشهد الراهن

كان المشهد في الأول من أيار عيد العمال العالمي معبّرًا في لبنان. ففي قاعة شديدة التكييف في مقر الاتحاد العمالي العام، وككل عام، جرى الاحتفال المركزي في مهرجان خطابي تحدّث فيه رئيس الاتحاد ووزير العمل وقد احتلّ الصفوف الأولى من تلك القاعة التي تتّسع لبضعة مئات، مندوبين عن الرؤساء الثلاثة ونواب وهيئات اقتصادية وإدارات أمنية وعسكرية وإدارية عامة ورؤساء بلديات، وعدد غفير من مرافقيهم، وخلفهم عدد من العمال والنساء والأطفال الذين حملتهم ناقلات مدفوعة الأجر ذهابًا وإيابًا إلى المناطق البعيدة والقريبة.

وعلى بعد أقل من كيلومترين اثنين كانت ساحة رياض الصلح تشهد تظاهرة عمالية نقابية – سياسية، يشترك فيها الاتحاد الوطني لنقابات العمال الذي انسحب من الاتحاد العمالي العام أيام ولاية غسان غصن، والحزب الشيوعي اللبناني، وضمّت بضعة آلاف ترفع المطالب وتسدّد سياسات الحكومات المتعاقبة وتدعو للتغيير.

وبينما كانت معظم الاتحادات النقابية العربية تحتفل بعيد العمال برعاية رؤسائها وأصحاب السلطة فيها، كان الاتحاد التونسي للعمل يحتفل مع عشرات الآلاف في ملعب واسع لكرة القدم.

يشير النقابي الراحل إلياس البواري إلى أنّ العمال في لبنان كانوا يحتفلون بعيدهم سرًا في البساتين، إلى أن بدأوا يحتفلون فيه علنًا في ستينيات القرن الماضي في كازينو طانيوس في منطقة الدورة.

أليست هذه الوقائع مدعاة للتأمّل؟

يصعب إنكار الجهد الشخصي الذي يبذله رئيس الاتحاد العمالي العام الجديد الدكتور بشارة الأسمر. لكنّ هذا الجهد الذي يقوم به هو مسؤولية نقابات واتحادات وليس من مسؤولية رئيس الاتحاد، فهو مستغرق في معالجة قضايا مثل الصرف التعسفي إلى عدم دفع أجور أو تطبيق سلسلة الرتب والرواتب في بعض الإدارات، إلى بعض المظالم التي تواجه العمال.

ولم تُطرَح في مطالب الاتحاد العمالي العام ولا في أدبياته لا سابقًا ولا راهنًا أهمية المطالبة بإبرام اتفاقية الحرية النقابية رقم ٨٧. بل إنّ معظم أعضاء القيادة السابقة والحالية يتحجّج بالخوف من التشرذم النقابي، وكأنّ ماجرى ويجري من تفريخ نقابات واتحادات ليس تفتيتًا بقرار واعٍ من الإدارات والمرجعيات الرسمية في الدولة.

كما أنّه وبإزاء التلكّؤ المزمن في إمرار المطالب الحيوية الملحّة للعمال، مثل ضمان الشيخوخة أو تصحيح الأجور في القطاع الخاص، لم توضع أيّ برامج أو خطط ضاغطة ومدة زمنية محددة لإنجاز هذه القضايا الملحّة في حياة العمال ومعيشتهم. ليس في الأفق نتيجة التركيبة النقابية – السياسية المحكمة الإطباق على القيادة النقابية العمالية ما يبشّر بالانتقال إلى وضع أفضل.

بل إنّ هناك من يعتقد أنّه إذا ما تجاوز رئيس الاتحاد الحالي الخطوط الحمر ومعه بعض القادة، وطرحوا مشروع برامج مطلبية جديدة وجدية مع خطط عملية ضاغطة للحصول عليها، سيكون مصيرهم كمصير عدد من قادة هيئة التنسيق النقابية حيث اجتمعت أحزاب السلطة على خلافاتها

واختلافاتها التفصيلية والجوهرية لإزاحتهم من القيادة النقابية.

ولعلّ ما ينتظر عمال لبنان واتحادهم العمالي العام، وحركتهم النقابية عمومًا المزيد من الخسائر نتيجة التوجهات الواضحة نحو الخصخصة، وما يسمّى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي شهدنا فصلًا منها مثل شركات مقدّمي الخدمات في الكهرباء أو شركة سوكلين وسواها.

كما ستعرف البلاد المزيد من الضرائب والرسوم غير المباشرة، خصوصًا لمصلحة الاستثمارات والاحتكارات القائمة واستمرار مزاحمة اليد العاملة غير اللبنانية، مع غياب تطبيق القوانين القائمة ومع الضغوط الدولية والحروب في المنطقة.

يبقى وبحسب عدد كبير من الباحثين أنّ أمام الحركة النقابية العمالية خيارين واقعيين لتحقيق الإصلاحات الضرورية، ومن أجل استعادة حريتها واستقلاليتها ودورها المنشود.

الأوّل: إصلاح جذري للهيكل النقابي الراهن بما يسمح بمعالجة العيوب والثغرات ونقاط الضعف القائمة جميعها، من حجم التمثيل وفعاليته ووزنه إلى الممارسة النقابية الديمقراطية، وما تحتاجه من إعادة نظر حاسمة بكل البنية النقابية إلى العمل لاستعادة الاستقلالية وانتزاع الحرية النقابية، دون أي وصاية حكومية أو حزبية ضيقة.

والثاني: العمل على إنشاء بديل نقابي من دون مزاحمة أو "محاربة" الاتحاد القائم، ويقوم على أسس حق التنظيم النقابي الحر استنادًا إلى الاتفاقية رقم ٨٧ وعلى الممارسة الديمقرطية، وكذلك استنادًا إلى استراتيجية تتضمّن المطالب والإجراءات كافة، التي تتماشى مع احتياجات العمال ومعالجتهم، آخذًا بالاعتبار شروط العمل المتبدّلة وسوق العمل المتغير.

إنّ المطلوب أوّلاً وآخرًا تعزيز استقلالية النقابات وتمكينها من إدارة

شؤونها بحريّة، ومن دون أي تدخّل من السلطات الإدارية والقوى السياسية في السلطة، والانطلاق فقط من مصالح الأجراء وحدهم. فضلًا عن تعزيز القدرات التفاوضية وفرض احترام الحقوق والحريات النقابية والعامة، واستقطاب العاملين في القطاع غير النظامي في القطاعين العام والخاص، وتدعيم الوحدة الحقيقية بين العمال، استنادًا إلى التضامن على أساس المصالح المشتركة ضدّ التبعية السياسية والطائفية.

الخاتمة

نستنتج أنّ على الحركة النقابية العمالية في لبنان إعادة النظر جذريًا برسالتها ودورها وبالبيئة القانونية التي تفرض قدرتها، بما يتلاءم مع تحسين دورها وأدائها وتطلّعات أعضائها والعمال والأجراء جميعًا. كما أنّه عليها الأخذ بالاعتبار التغييرات المتسارعة في بيئة العمل، وتدهور ظروفه وظروف الحماية الاجتماعية لغالبية العمال. إضافة إلى ذلك يجب الالتفات إلى معالجة البنية النقابية التقليدية القاصرة عن الإحاطة بطموحات وتطلّعات العمال وأسرهم، خصوصًا وأنّ طبيعة الأعمال الجديدة تخلق المزيد من العمل غير المنظّم والخارج عن معايير العمل الدولية والعمل اللائق.

وإذا كان العاملون في المصالح المستقلة قد أفادوا قليلًا من العمل النقابي الحزبي، فإنّ بقيّة الأجراء في القطاع الخاص وغير العاملين في القطاع النظامي قد ازدادوا تهميشًا، ويشكّلون نحو مليون أجير مقابل ما يقارب ٢٠٠ ألف أجير في القطاع العام. وبالتالي، فإنّ على الحركة النقابية الرسمية وغير التمثيلية بناء أوسع التحالفات مع الناشطين، من أجل العدالة الاجتماعية وجمعيات حقوق الإنسان وجمعيات الشباب والطلاب والمرأة.

إنّ الحركة النقابية في لبنان، ليست حرة في التأسيس وفي إدارة أعمالها

(الترخيص المسبق، تصديق النظام الداخلي)، ليست مستقلة في وجودها كهيئة متساوية مع القوى الفاعلة في المجتمع، بل خاضعة لوزارة العمل التي تمارس صلاحيات إدارية واسعة تجاهها من إشراف ومراقبة ومصادقة على شؤونها كافة من التأسيس حتى الحل مرورًا بممارسة نشاطها. فتتمتّع السلطة العامة بالكثير من التدخلات التي تعرّض الحرية النقابية للانتهاك. وهي ليست قوية البنيان الداخلي، إذ تعاني الهيكلية النقابية من عيوب كثيرة، تشلّ حركتها الداخلية وتغرقها في التجاذبات والانقسامات والخلافات الداخلية... وهي بالتالي ليست فاعلة لتشكّل أداة ضغط حقيقية، تدافع عن مصالح العمال وتحميها، وتساهم بالتنمية، وتقف بوجه كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبالأخص السياسيات اللاعادلة.

إذًا، المطلوب أن تكون النقابة وسيلة ضغط وليس مجرد "مجموعة مصالح". ولكي تصبح كذلك عليها أن تُشبع مطالبها أو أن تحاول التأثير على القرارات الحكومية. وقد اعتبر البعض منهم – جورج بوردو Georges Burdeau– أنّه "كي تكون النقابة وسيلة ضغط، عليها أن تدور حول خمسة معايير؛ الأوّل، يتوجّه إلى طبيعة المصلحة المعني الدفاع عنها؛ الثاني، يرتكز على طبيعة النشاط المُمارَس من قبل محرّكي المجموعة (وهذا ما يميّز الجماعات الخاصة عن الجماعات العامة)، الثالث، يدور حول طبيعة نشاط الجماعات (سياسية أم لا)، المعيار الرابع يرتكز على الوسائل المستعملة (تجاه السلطات أو الرأي العام)، أمّا المعيار الخامس والأخير فيتمحور حول تعامل السلطة العامة تجاه هذه الجماعات"[٢٧]. بعد أن كان النظر إليها كوسيلة ضغط فقط فيما يتعلّق بالأجر ، كيف يمكن القبول بالتدخلات السياسية من جهة، وتحريم العمل السياسي على النقابات من جهة أخرى؟ .

٢٧- Helene Cauchy, Syndicats et partis politiques, mémoire pour l'obtention d'un DEA de Droit Social, sous la direction du professeur Pierre-Yves Verkindt, université Lille II- Droit et sante, faculté des sciences juridiques, politiques et sociales, école doctorale n 74, année universitaire 2001-2002, p 97 et 80.

قائمة المراجع

باللغة العربية

– اسماعيل بدران ومحمد زبيب، الاتحاد العمالي العام في لبنان (من يمثّل من؟)، المركز اللبناني للتدريب النقابي بالتعاون مع مؤسسة فريديريش ايبرت، بيروت، ٢٠٠١.

– الياس الهبر، توثيق مسيرة الحركة النقابية العمالية في لبنان، الجزء الأوّل، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الريحاني للطباعة والنشر، لبنان.

– جريدة الأخبار، ملحق "رأس المال" العدد ٢، الاثنين ١٩ آذار ٢٠١٨.

– دليل الثقافة العمالية، إعلان مبادئ منظمة العمل الدولية، الطبعة الأولى، مكتب العمل الدولي، جنيف، ٢٠٠٠.

– غسان صليبي، في الإتحاد كوة، الطبعة الأولى، منشورات مؤسسة فريديريش ايبرت، بيروت، ١٩٩٩.

– غسان صليبي، "النقابات العمالية في مواجهة التحولات العالمية"، منشورة في كتاب لتجمع الباحثات اللبنانيات، المجتمع المدني العربي والتحدي الديموقراطي، منشورات مؤسسة فريديريش ايبرت، بيروت، ١٨–٢٠/٤/٢٠٠٤.

– محمد أحمد اسماعيل، مبدأ الحرية النقابية لمنظمات العمال– دراسة مقارنة، رسالة في كلية الحقوق في القاهرة، في الجامعة العربية، ١٩٨٢.

– محمد علي الشخيبي، الحرية النقابية (علمًا واجتهادًا)، الطبعة الاولى، منشورات المركز اللبناني للتدريب النقابي، ٢٠٠٢.

– مكتب العمل الدولي– جنيف، الحريات النقابية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٦.

– زدنيك غريغور، أحد مسؤولي قسم الثقافة العمالية في منظمة العمل الدولية ضمن برنامج الثقافة العمالية، مشاركة نقابات العمال في نظام إشراف منظمة العمل الدولية الخاص بحماية الحقوق النقابية، مكتب العمل الدولي، جنيف.(غير منشور).

– مجموعة اجتهادات هيئة التشريع والإستشارات في وزارة العدل، منشورات صادر الحقوقية، المجلد ١٣.

– يوسف الجباعي، مساهمات في الثقافة العمالية والنقابية، منشورات مؤسسة فريديريش ايبرت، بيروت، ١٩٩٥،

باللغة الأجنبية

- Gérard Adam, Les syndicats: Un pouvoir excessif?, Revue du Droit Social, n°1, Janvier, 1984.

- Audrey Sart, Entre doctrines politiques et théorie juridique: la question de la personnalité morale du syndicat.

- Georges Burdeau, Traité de science politique. La dynamique politique, tome 3, volume 2, LGDJ, Paris, 1982.

- Bureau international du travail, Liberté syndicale et négociation collective, 1ère édition, Genève, 1994.

- Carlos Miguel Herrera, Le socialisme juridique d'Emmanuel Lévy, Revue «Droit et Société», n° 56-57, 2004.

Helene Cauchy, Syndicats et partis politiques, mémoire d'un DEA de Droit Social, université Lille II-, faculté des sciences juridiques, politiques et sociales, 2001-2002.

- Jacques Garello, Bertrand Lemennicier et Henri Lepage, Cinq questions sur les syndicats, collection «Libre échange», PUF, Paris, 1990.

- Georges Saad, Liberté syndicale et représentation collective des travailleurs au Liban, Contribution lors du colloque de la faculté de droit de Bordeaux, juillet 2004.

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

تأثير الفساد على قدرات الإدارة العامة

د. داني غصوب ٩٢

إفريقيا: نحو مستقبل أفضل؟

د.أمين لبوس ٩٤

تأثير الفساد على قدرات الإدارة العامة

د. داني غصوب

في المجتمعات البدائية، كانت الحاجة إلى الإدارة العامّة محدودة جدًّا إن لم تكن معدومةً أصلًا. عندما كان عدد أفراد القبيلة، والانتشار الجغرافي والموارد محدودة، فكانت إدارة المجموعة تتمحور حول شخص واحد. مع اكتشاف الزراعة والتدجين زادت المحاصيل، وتكاثرت الشعوب ووسّعت انتشارها ونشأت حاجات ومتطلبات جديدة فرضت أجوبةً لطالما كانت متنوّعة حسب الحضارات والحقبات التاريخية. فبذلك وُجِدَت الإدارة العامّة لتستجيب إلى الطلبات المتزايدة والتي لم يعد شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص يستطيعون إدارتها بطريقة حصريّة. فبذلك تكون الإدارة العامة قد وُجِدَت كوسيلة وليس كهدف. فإن أتقنّا استعمالها أثمرت وإن أسأنا فهناك كارثة الفساد وتداعياته. فليكون الفساد موجودًا، لا بدّ من تواجد عنصرين: فاسد ومفسد. فليس من الممكن للأوّل الاستمرار دون الثاني والعكس صحيح، أي أنّ القيادة الفاسدة طالما تنبع من بيئة فاسدة، لا بدّ أن تتجاهل القيم الأساسية التي تبنى عليها المجتمعات الراقية. ولذلك، كي لا يصبح المواطن شريكًا في جريمة هو ضحيّتها الأساسيّة، يفترض عليه مساءلة الذين وضعهم في مركز المسؤولية ومحاسبتهم. وإن لم يفعل فسوف ينهار الهيكل على نفسه وعلى من فيه، لأنّ أساسه البنيوي كان هشًّا.

إن لم يفلح المجتمع بوضع حدٍّ للفساد، فالمواطن يفقد الثقة بقاداته، وبمؤسّساته. فيصبح النظام عاجزًا عن تلبية واجباته.وفي ظل اهتراء كهذا ، لا يمكن للمواطن الاتكال على مؤسسات وجدها لخدمته، ولا للنظام

الاتكال على المواطن للدفاع عنه فعندها يصبح الوطن عرضةً لمهبّ الريح والمصالح. فتتغلّب العاطفة على المنطق ويصبح مصير المجتمع هو الهلاك. كيف يمكن للمواطن في ظلّ فساد كهذا، احترام مؤسسات أصبحت تعطي أولويّة لتحقيق أهداف ضيّقة، ولا تخدم دورها الذي وضعت من أجله. وفي حين لا يجوز التعميم، فإنّ ولاء قلّة من الموظّفين لمؤسّساتهم لا يضاهي عدد هؤلاء الذين يستعملون المؤسسات لمكاسب شخصيّة.

لذلك، أصبح وضع أطر جديدة يتعاطى من خلالها المواطن مع مؤسساته أصبح حاجةً ماسّة، وتلك الأطر هي أجهزة رقابة ومراقبتها (quis custodiet ipsos custodes) إن كانت تقوم بواجبها أم لا. فعلينا إذًا تبنّي مفاهيم جديدة: Tax payers logic, public scrutiny، transparency، responsibility....

أفريقيا: نحو مستقبل أفضل؟

د. أمين لبوس

هل القرن الحادي والعشرين هو قرن القارة الأفريقيّة؟ هذه العبارة تردّدت على ألسن الاقتصاديين في السّنوات القليلة الماضية. تغيّرت رؤية العالم لهذه القارّة وأصبحت محطّ أنظار دول العالم، بسبب النّمو المطّرد الذي تشهده.

تزخر أفريقيا بموارد طبيعيّة هائلة، إذ تُعتبر من أغنى القارات، وتمتلك مخزوناً هائلاً من المعادن ومصادر الطّاقة، ثلث احتياطي الثروات المنجميّة في العالم، وتمتلك نحو ٤٠ في المئة من الذهب.

على الرغم من ثرواتها الهائلة، إلّا أنّ اسمها اقترن بالفقر لعدم استغلالها هذه الثّروات، إذ ثمّة معوّقات كانت تقف في وجه تحقيق التّنمية في القارة مثل الفساد الإداري، وانخفاض مستوى التّعليم، وخدمة الديون الخارجيّة، بالإضافة إلى الأثار السلبيّة التي تركها الاستعمار، والتي أعاقت بدورها التّنمية كانتشار الحروب الإثنية، والتّبعيّة الاقتصادية، ما يحرم القارّة من الاستقرار السّياسي والاقتصادي.

في الأعوام الأخيرة، بدأت ملامح تحوُّلات في أفريقيا، وباتت القارّة قبلة المستثمرين الدوليّن، وقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا ارتفاعًا كبيرًا.

إنّ أفريقيا تنمو بوتيرة سريعة حيث تعتبر إحدى المناطق الأكثر نموًّا في العالم، كما أنّ الدّخل الحقيقي لأفراد القارّة ارتفع ٣٠ في المئة خلال السنوات العشر الماضية، بينما لم يرتفع سوى ١٠ في المئة خلال السنوات

العشرين السابقة، وفي الوقت ذاته يُتوقّع أن ينمو اقتصادها سنويًا بمعدّل ٦ في المئة في العقد المقبل.

قد تمثّل أفريقيا «قارّة المستقبل» إذا أحسنت استغلال ثرواتها، واستثمرت قواها ومواردها البشريّة من أجل التحوّل إلى اقتصاد قائم على الصّناعة ومن ثمّ اقتصاد قائم على المعرفة .

هل ستكون أفريقيا، القوّة الصّناعية القادمة؟ وهل ستصبح المصنع التالي للعالم؟ هل النّمو في القارّة هو دوري أو هيكلي؟ أخيرًا، هل يمكننا أن نفكّر في إدارة شؤون العالم من دون أفريقيا؟

في هذه الورقة البحثيّة، سنناقش نقاط القوة والضّعف في أفريقيا ونحلّل الآفاق الاقتصادية الأساسيّة لمعالجة القضيّة المركزيّة وهي: هل القارّة الأفريقيّة قادرة أن تكون في طور اللّحاق بركب القوى الاقتصادية للدّول الصّاعدة؟

شرف. تضحية. وفاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N° 106 - October 2018

Modern warfare technology

Scientific development has reached during the last decades a level where technology turned into an effective factor that has a predominant presence in all wars and conflicts around the globe, starting with the preparation phase of the battle reaching as far as using these technologies in the battlefield and dealing with its results.

Technological development has put forth new techniques and created as such the concept of modern warfare in a way that forced each army to include these techniques and to take advantage of the new developments in order to raise the level of preparedness and professionalism among the troops.

In the same context, the Army Command attaches a great deal of importance to the modern ways of combat, and has persistently strived to provide its units with the latest state of the art equipment as an integral part of the Army's modernization process. This process includes weapons and equipment as well as the means to conduct different types of military operations whether offensive or defensive in addition to managing the battle and following up with the results as far as the commanders and staff officers are concerned. This was evident during the series of operations conducted by our units while fighting terrorism and as such, most of the measures took the form of preemptive actions that infiltrated the terrorist cells in order to dismantle them before launching the planning process.

Commanders started taking their decisions based on live action facts coming straight from the battlefield, and the battle of "Dawn of the Outskirts" is a clear example of this development where the stream of developments was transmitted to a special operations room in the Army headquarters.

All the weaponry, ammunition, control and monitoring equipment purchased by the Army Command were taken advantage of and this has marked a qualitative leap in terms of combat.

However, this development can turn into a weapon that the terrorists may resort to and might serve their criminal objectives. It is clearly a war of capabilities and techniques just as it is a war relying on weapons, and the army is leading the way in this war with the aim of completely eradicating terrorism while depending on its firm will and the solidarity of the people and security institutions, armed with the latest weapons and equipment and the firm belief that victory will be its ally.

Brigadier General Ali Kanso
Director of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Issam MOUBARAK

Editor in Chief: Prof. Issam Moubarak
Editor Director: SGT. Jihane Jabbour

Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.*

7- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

8- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

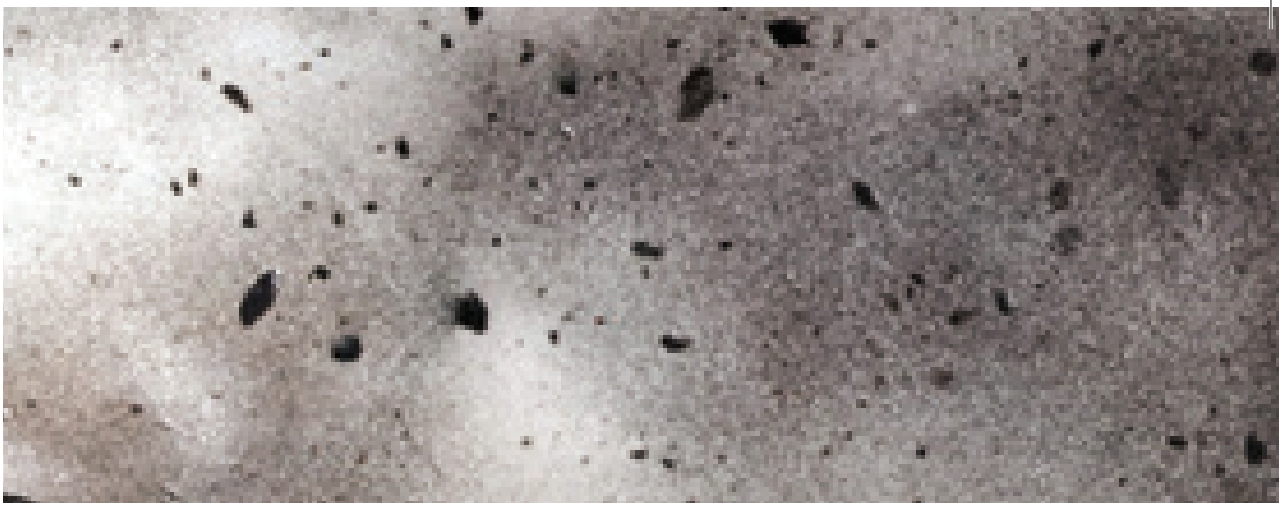

Contents

N° 106 - October 2018

The Impact of Corruption on the Effectiveness of Public Administration

Dr. Dany Ghsoub ***5***

L'Afrique: vers un meilleur avenir?

Dr.Amine Lebbos ***29***

Abstracts..... ***53***

Résumés..... ***59***

The Impact of Corruption on the Effectiveness of Public Administration

Dr. Dany Ghsoub*

Introduction

Public administration represents the organizational arrangements, managerial practices, and institutionalized values which officials legislate in the chase of policy implementation and in the endorsement of the will of governments(1). This statement echoes the one made Jean-Jacques Rousseau in his famous Social Contract: "the law is the expression of the general will".

Woodrow Wilson states that public administration is the most evident part of government; it is government in action; it is the executive, the operational and the most obvious side of government. In other words, public administration is concerned with politics and policy making; it inclines to be concentrated in the executive branch

* *Assistant Professor, NDU*
Co authored with Vanessa Khoury Mikael Rebecca Zammar

1- Henry, N. (1975). Paradigms of Public Administration. Wiley on behalf of the American Society for Public Administration. Public Administration Review, Vol. 35. Pages: 378-386.

of the government where the means by which the purposes and goals of government are implemented[2].

Herbert A. Simon and D.W Smithburg also consider public administration an executive tool in the government which performs the functions and the activities of the executive branches of the state, local governments, government corporations and certain other agencies of a specialized character. It is the area of study and practice where law and policy indorsed are carried out. Thus, public administration comprises of all those operations having for their purpose the fulfillment or enforcement of public policy[3].

Similarly, Luther Gulick also added that public administration is that measure of the science of administration which enact with the government, and thus concerns itself predominantly with the executive branch, where the work of government is done. That's why it is continuously an active business inside the government concerned with carrying out the law as made by legislative bodies and interpreted by courts, through the process of organization and management. Hence, public administration is as much concerned with what government does as it is with how it does it[4].

A. The evolution of Public Administration:

The history of public administration is a significant source of understanding of the administrative structure of the present and of the practicable and appropriate directions which its future evolution will or should take[5].

In medieval times, public administrators were as qualified as rulers and the educated elite in terms of abilities to read, write

2- Marume, S. (2016). Meaning of Public Administration. Journal of Research in Humanities and Social Science. Volume 4. Pages: 15-20.

3- Henry, N. (1975). Op.cit.

4- Waldo, D. (1968). Public Administration. The University of Chicago Press on behalf of the Southern Political Science. The Journal of Politics, Vol. 30. Pages: 443-479.

5- White, L. (1942). Notes on the History of Public Administration Project. Society of American Archivists. The American Archivist, Vol: 5. Pages: 100-103.

and calculate[6]. Lorenz von Stein, an 1855 German professor from Vienna, is associated with founding the science of Public Administration. He refused to be restricted to the definition that was given to Public Administration in his time as a form of administrative law; he rather showed that Public Administration draws on many pre-set disciplines such as sociology, political science, administrative law and public finance[7].

The earliest scholars who mention the identity of public administration are Woodrow Wilson and Goodnow, which also promote the issue of politic-administration dichotomy. During the early period of 20th century, the government system is reflected to be corrupted with patronages. Therefore, Wilson claimed that there should be a distinct separation between politics and administration, and Goodnow further determined that politics is the representation of people's will and administration is the execution of that will. They foresee a bureaucratic system with hieratical structure and formal rules and regulations, and expert administrators will perform faithfully according to the political system[8].

This notion give rise to the debate between Friedrik and Finer, where on one hand, Finer reflects in strict regulation that guard against administrators abuse the power and administrators should only emphasize on the technical issues, while Friedrik was arguing administrators are experts and should actively involve in the policymaking procedure[9]. In addition, such contradiction between politics and administration is also revisited by scholars Dwight Waldo and Herbert Simon. Waldo in his Administrative State, points out that the dichotomy is between facts and values,

6- De Vries, M. S. (1999). Toward a Historical-Comparative Perspective on Bureaucracies. International Review of Public Administration, Vol: 4. Pages: 55-69.

7- Waldo, D. (1968). Op.cit.

8- Wilson, W. (1887). The study of administration. Political science quarterly, Vol:2. Pages:197-222.

9- Stivers, C. (1994). The listening bureaucrat: responsiveness in public administration. American Society for Public Administration. Page 29.

which is impossible and should not be separate in government, since public administration deals with people's perception toward the state, and the study as well as practice of it should be conducted by diverse normative values[10].

Simon on the other hand, in Administrative Behavior, arguing while there is close relation between politics and administration, the purpose of public administration should concentrate on the most effective way to carry out those values. In our modern era, some modern authors define New Public Administration as the process of splitting large bureaucracies into smaller, disunited agencies, encouraging competition between different public agencies, and at the same time, encouraging competition between public agencies and private companies and using economic incentives lines[11]. Nowadays, people expect the government to provide them with jobs, law and order, accessible services, simplicity and corruption-free environment while they carry out their business day after day. In that context, Public Administration is moving away from being an activity performed by a government to being a tool used by a government to realize and implement its political agenda in direct response to meeting the needs of a given society. Development, service delivery, policy formulation and program management, and poverty reduction seem to inhabit the top of the list of analyzed-needs on a wide scale, knowing that realizing these tasks is overwhelming in the complex environment of the countries requiring immediate development especially where there is lack of guidance[12].

10- Fry, Brian R. 1989. Mastering Public Administration; from Max Weber to Dwight Waldo. Chatham, New Jersey: Chatham House Publishers, Inc. page 80 Ryan, M., Mejia, B., and Georgiev, M. (Ed). 2010. AM Gov 2010. McGraw Hill: New York.

11- Dunleavy, P., Margetts, H., Bastow, S., & Tinkler, J. (2006). New public management is dead—long live digital-era governance. Journal of public administration research and theory, 16(3), 467-494.

12- Ferlie, E., Lynn, L. E., & Pollitt, C. (Eds.). (2005). The Oxford handbook of public management. Oxford University Press, USA.

B. Corruption in Public Administration:

Historically, the institutional culture of public administration has been a system of protection against corruption and prevention efforts within the control of the public administration are often engaged at associating the professional integrity of public officials. That's why; corruption is regarded as adversative to the purpose of public administration[13].

By definition corruption is a form of an unethical or dishonest conduct performed by a person entrusted with an authority position with the goal of acquiring personal benefits. It is often discussed to as a miscarriage of the institution of the public service and as an unfaithfulness of the necessary professional ethic of the public administrator to serve the public fairly and objectively as representatives of the public interest[14].

Corruption in the public sector is said to exist when officials, whether politicians or civil servants, behave unlawfully and misuse the public power entrusted to them in order to satisfy their private interests. It is one of the most unethical practices that challenge the confidence and trust of public officials that can only be reclaimed by forming a reputation of honesty and integrity. Corrupted officials make prejudiced decisions that serve their private interests instead of the public ones – taxpayers swallow the cost. In such a client-centered public administration, resources that are supposed to be reallocated for productive uses are instead devoted to corrupt practices. Corruption leads to unresponsive policies and poor administration[15] (Stapenhurst & Kpundeh, 1998).

13- Whitton, H. Implementing Effective Ethics Standards In Government And The Civil Service. Transparency International. Retrieved from: https://www.oecd.org/mena/governance/35521740.pdf.

14- Morris, S.D. (1991), Corruption and Politics in Contemporary Mexico. University of Alabama Press, Tuscaloosa.

15- Stapenhurst & Kpundeh (1998). Public Participation in the Fight Against Corruption. Canadian Journal of Development Studies 19:3, 491-508.

Even though corruption has multiple roots, it is usually attributed to the poor design of institutions. The complexity and ambiguity of the contradictory laws and regulations intensifies the discretionary power of officials, and subsequently the risk of having arbitrary self-serving decisions increases. Corruption is dependent on the amount of monopoly and discretionary powers an official is able to exercise. Each one of these is present in different countries based on their development status. Monopoly power is said to exist in highly regulated economies, whereas discretionary power is dominant in developing countries and transitional economies[16].

The lack of accountability and transparency nurtures corruption: it is almost impossible to assess the legitimacy of decisions that are made behind closed doors[17].

Clientelism is the most famous definition of "who gets what" in a given society. It is known as the patron-client model of politics which permeated contemporary political systems around the world. It is a complex chain of personal bonds between political patrons and their individual clients/followers. These bonds are founded on mutual material advantage: the patron furnishes excludable resources (money, jobs) to dependents and accomplices in return for their support and cooperation (re-election). Present-day clientelism tends to flourish in insecure political and economic environments and is integral to the politics of survival for both patrons and clients. It is an enduring mechanism of control in society that is identifiable in all times and settings[18]. It is a vicious circle: the "client" asks the political

16- Stapenhurst & Kpundeh (1998). Op.cit.

17- Mills, A. (May, 2012). Causes of corruption in public sector institutions and its impact on development. UNPAN, Retrieved from: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un-dpadm/unpan.pdf.

18- Majcherkiewicz, T. (2002). Political Clientelism In Public Administration, A case study of institutional changes in the post-communist state of Poland. The Pedagogical University of CracowDepartment of Philosophy and Sociology. Pages: 1- 11.

patron for a service; the latter would tend to fulfill his/her request in order to guarantee re-election; the request's fulfilment would be accomplished by the administrator who was brought to the position by the political patron – loyalty to the "employer" will be exercised regardless of the legality of the request.

On another note, it is also important to mention that nepotism constitutes a major cause for corruption, since incompetent individuals are qualified to perform specialized accomplishments; it is a main driver for conflict of interests[19].

The low public service salaries encourage officials to resort to corruption to supplement their income; and since they are not held accountable for their performance, they have incentives to delay services in order to extract bribes. They would also take advantage of common resources or collective goods since no punishment is applied – no one would abandon the opportunity of being a free rider[20]. The private interest of the public employee might discharge him/her from his/her duties in ways that are not in the best interest of the institution. The conflict of interest reduces the public confidence and trust in the integrity and impartiality of the public functionaries. The inappropriate human resource (HR) policies and practices in the public service aggressively contribute to the malpractices that threaten transparency, ethical behavior and professionalism[21].

Is corruption a natural consequence of any human organization? The question has long been debated and, a fortiori, will still be for the future generations. From a liberal perspective, the State, and consequently the Government, is considered as an evil, but

19- Majcherkiewicz, T. (2002). Op.cit.

20- Mills, A. (May, 2012). Op.cit.

21- Finlay, F. (February, 2016). Politics is corrupt, public administration is corrupt, and democracy is dead. Irish Examiner, Retrieved, from: http://www.irishexaminer.com/viewpoints/columnists/fergus-finlay/.html.

a necessary one nonetheless[22]. One that should be subjected to scrutiny and accountability[23].

C. Dysfunctions of Public Administration:

While functions are recognized, and might have positive effects on public administrations, dysfunctions are unrecognized and have negative effects on institutions creating conflicts. Conflicts present incidents provoked by existing deviations between the means, methods and attitudes of actions regarding a phenomenon which represents the object of analysis. Organizational conflicts are can be observed as disputes that occur when values, goals or interests of individuals contradict each other. Even though conflicts are perceived as being negative, they are capable of increasing the organizational productivity and innovativeness, improving thus the organizational performance[24]. Why dysfunctions arise in public administration?

Dysfunctions are accompanied by tension and their consequences consist of animosity, low yield, stress, absenteeism, frustration, aggressiveness, fear, discontent and resentments. In order to sustain a high-performance, leaders and HR managers must keep an eye on the symptoms of dysfunctions arising in organizations, and they treat their root. The symptoms of the dysfunctions are usually attributed to a dictatorial or limited leadership under which the management does not allow disagreements fearing arrogance or insecurity; personal agendas which internally influence promotions and selections; unfair political compensations which

22- "Society in every state is a blessing, but government, even in its best state, is but a necessary evil; in its worst state an intolerable one; for when we suffer or are exposed to the same miseries by a government, which we might expect in a country without government, our calamity is heightened by reflecting that we furnish the means by which we suffer" [Thomas Paine, Common Sense 1776]. Georges Washington further noticed that the Government "is a dangerous servant and a fearful master".

23- The famous adage "Quis Custodiet Ipsos Custodes?" or "Who will guard the guards themselves?" is often used to describe this reality, even though it was initially used by the Roman poet Juvenal referring to marital fidelity..

24- Pânzaru, S., Constantinescu, L., & Dragomir, C. (October, 2016). Management of Dysfunctions and conflicts in public administration. The 2nd International Scientific Conference SAMRO, pp. 288-291.

are not linked to qualitative performances; inefficient use of resources allocated on the basis of power-centrism and favoritism; empire-building practices through which managers work on promoting themselves; unequal workload distribution where some departments are underused while others are overloaded; and over-management which hinders communication and causes slower execution; fragmented organizational efforts which cause interdepartmental competitions and lead to miscommunication and low productivity[25]. All these attributes lead to a dysfunctional public administration that lacks efficiency and responsiveness.

D. Efficiency in Public Administration:

At the beginning of the progressive era reforms, efficiency was sought to rationalize and systematize the public administration's business. Attaining efficiency justified the centralization of public functions, the existence of bureaucracies, and the presence executive budgeting. Efficiency is sought to promote public responsiveness to the citizen's demands especially in a democracy. Efficiency is considered as a vital value that supports and undergirds the government's broader values. Public administration scholars questioned the supremacy of efficiency as they tested the progressive separation of the administration from politics[26]. According to Waldo (1952), this separation did not go with the view that agencies were entangled in political maneuvering as much as they were legislatures. Therefore, if the administrators make decisions effectively, they cannot be considered as choosing the optimal method for policy decisions' implementation. Furthermore, critiques of efficiency objected

25- Pânzaru, S., Constantinescu, L., & Dragomir, C. (October, 2016). Op.cit.

26- Grandy, C. (2008). The "Efficient" Public Administrator: Pareto and a Well-Rounded Approach to Public Administration. American Society for Public Administration.

on the separation of means and ends: "means are relative to ends", making thus the administration not an end in itself. Being efficient supposes choosing a handful a value which is at the core of the public agency and pursuing objectives without giving attention to the external influential factors. So, efficiency is about "getting things done", with low considerations on how they are done. Lowering public service costs and minimizing waste are crucial[27].

Efficiency in the public sector is identified through: the leadership (on the national level), the judicial system on the state level), the civil service on the institutional level) and the organizational structure. Corrupt practices involving political and bureaucratic influences, weak organizational structures, incompetent appointments render the public administration inefficient. The lack of checks and balances due to a weak judicial system also contributes to the public sector's ills[28].

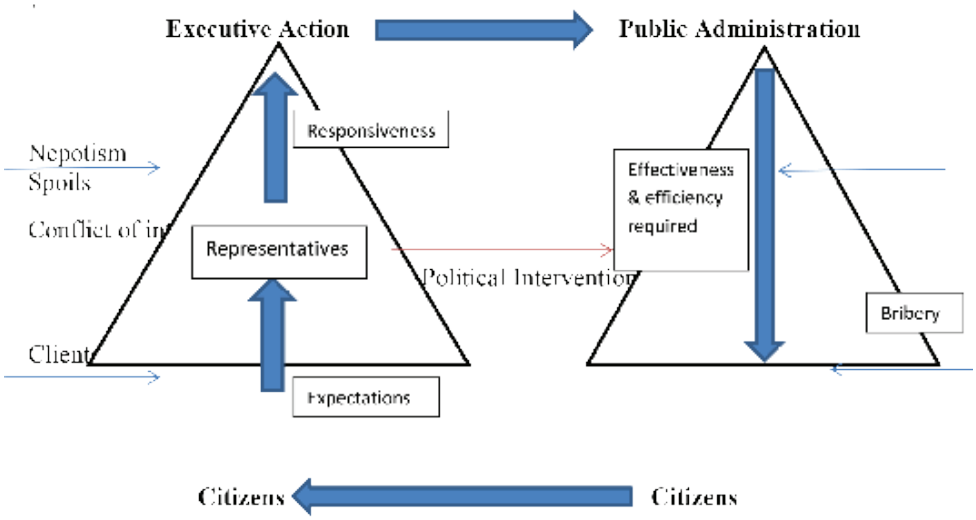

27- Grandy, C. (2008). Op.cit.

28- Mihaiu, D., Opreana, A.and Cristescu, M. (2010). Efficiency, Effectiveness and Performance of the Public Sector. Romanian Journal of Economic Forecasting.

In a liberal democratic setting, the Public Administration is designed as an executive tool to serve citizen's expectations. These expectations are primarily expressed through the voting process based on Agendas. The elected representatives, now officially transformed into policy makers, are expected to demonstrate responsiveness for two major reasons; the first is, to keep their electoral promises and the second, to secure their reelection. They can do this through the executive action by vertically interacting with the Public Administration. The latter can only perform properly and reach a high level of efficiency and effectiveness if it is protected from the negative interference of political bias.

Milton Friedman, from capitalism to freedom, University of Chicago press, 1962. "To the free man, the country is the collection of individuals who compose it, not something over and above them. He is proud of a common heritage and loyal to common traditions. But the regards government is as a mean, an instrumentality, neither a grantor of favors and gifts, nor a master or god to be blindly worshiped and served".

Woodrow Wilson, the shady of Administration, Political Science Quarterly, 1887. "Administration lies outside the proper sphere of politics. Administrative questions are not political questions. Although politics sets the tasks for administration, it should not be suffered to manipulate its office".

E. Responsiveness in Public Administration:

Responsiveness refers to the practice of ensuring that clients are served helpfully and responsibly by government agencies and officials. Wilson argued that the most common strategy for dealing with the idea of responsiveness is to treat it as an aspect of responsibility. While Finer made responsibility a subdivision of responsiveness, rather than vice versa. Thus,

the agency has to ensure that its services are accessible to clients[29]. Approaches are controversial in understanding responsiveness in public administration. Some scholars refer to responsiveness as a 'necessary evil' that seems to conciliate professional effectiveness and a signal to political convenience if not absolute corruption. However, other scholars suggest that democracy would appear to necessitate administrators who are responsive to the people's will at least through politicians and legislatures if not straight to the population. Dissimilar to the private sector, the public one must take into consideration social equal opportunities, equity, welfare, and just supply of 'public goods' to all residents. To examine the performance of governmental activities, the acceptance of the people for the outcome of public administration activities must be tested according to some measures such as the contributiveness, fruitfulness, responsiveness to public needs and equality of the distribution of these activities[30].

Corruption in the political system, the misappropriation of public funds, the bureaucratic rigidity, red tapism weaken the public administration and make it irresponsive to the people's needs[31].

F. Failure of the Democratic Process in Decision-Making:

The values of democracy and the rule of law are both fundamental to the modern administrative state. Democracy enhances the credibility and stability of government and also

29- Stivers, C. (1994). The Listening Bureaucrat: responsiveness in public administration. Gale Group.

30- Vigoda, E. (2000). Are you being Served? The Responsiveness of Public Administration to Citizen's Demands: An Empirical Examination in Israel. Blackwell Publishers.

31- Arthur, E. (2016). Problems and Prospects of Public Administration in Nigeria. Information Guide in Nigeria.

improves the quality of public policy[32]. Democracy creates the enabling environment for broad based economic growth through markets. The predictability and stability of policies are conducive to markets, and the protection of property rights and enforcement of contracts are best ensured under democratic regimes. Democracy facilitates openness in policy dialogue, free press and respect for human rights and the rule of law, which are crucial for economic growth.

Ethics is one of the vital components that allow democracy to thrive in any country. Ethics in government is critical to realizing the promises of democracy. In a democracy, a government has an obligation to treat everyone equally and to provide the greatest good to most of citizens. The effective operation of democratic government requires that public officials and employees be independent, impartial and responsible to the people. Government decisions and policies should be made within the proper structure of government; public office shall not be used for personal interests, and the public has to have confidence in the integrity of its government. Ethical wrongdoings and scandals that occur in a government pose a threat to the democratic principles of the rule of law, equity, and individual rights. Fraud, bribery, and other abuses take the power from people and give it to a few in position of control, which distorts the concept of the equality of all participants of public life[33].

In a democratic society, politicians who get elected on people's support and vote, are primary concerned with strengthening

32- Sangita, S. (December, 2002). Administrative Reforms for Good Governance. The Indian Journal of Political Science, Vol. 63, No. 4, pp. 325-350.

33- Radhika, D. (February, 2012). Ethics in Public Administration. Journal of Public Administration and Policy Research, Vol. 4, No. 2, pp. 23-31.

their constituencies, and thus are keen to dole out benefits to those who are their supporters. With the protective hands of politicians above them and with a temptation of gaining extra benefits, administrators consciously align with their political masters and indulge in corruption. Ethical wrongdoings and scandals that occur in a government pose a threat to the democratic principles of the rule of law, equity, and individual rights. Fraud, bribery, and other abuses take the power from people and give it to a few in position of control, which distorts the concept of the equality of all participants of public life[34].

Consequences:

Corruption poses a serious development challenge. The excessive tolerance of corruption can have grave negative consequences on economic, social and political development. It threatens sustainable economic development, ethical values and justice; it weakens our society and endangers the rule of law. Corruption undermines democracy and good governance by infringing or even undermining formal processes. Corruption in public administration results in the inefficient provision of services. It violates a basic principle of republicanism regarding the centrality of civic feature. Moreover, corruption destabilizes public confidence in government; creates wrong economic choices and constrains government's ability to implement policies; makes the poor pay the price and threatens government's policies of private-sector-oriented growth. Hence, corruption weakens the legitimacy of government and such democratic values as trust and tolerance[35].

34-Šatienė, G.¬t., & To¬lei¬kienė, R. (2007). A Con¬nec¬tion Bet¬we¬en Cor¬rup¬tion and Unet¬hi¬cal Be¬ha¬vio¬ur of Pub¬lic Of¬fi¬cials. Šiau¬liai Uni¬ver¬si¬ty.

35-Khan, M. (N.d). Political And Administrative Corruption: Concepts, Comparative Experiences And Bangladesh Case. Department of Public Administration University of Dhaka. Retrieved from:http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/APCITY/UNPAN019105.pdf.

Lack of Trust:

The effects of corruption on the agencies of public administration can be predominantly maleficent. When corruption is believed to be the way the public sector, or one of its agencies, regularly operates the damage goes beyond the loss of misdirected resources, public administration jeopardies losing both its capacity to be effective and the trust of citizens in the fair and impartial application of public resources and authority. In the public realm it turns out to be challenging to guarantee compliance with public standards or respect for the rule of law. A predominantly destructive institutional impact for the public administration is that competent and honest employees can be lost or dissuaded from working for government at all further decreasing its capacity for integrity and effectiveness[36].

Widespread political corruption is commonly seen as creating a severe threat to public trust in political institutions. After all, one of the principles sustaining a democratic political system is the assumption that governments are accountable to citizens. As such, the abuse of the public power entrusted to elected government officials destabilizes these procedures of accountability and corruption systematically erodes democratic principles and the faith of citizens in the political process. As a result, dissatisfied citizens are accountable to withdraw from the electoral process, or they may even resort to less legitimate means of protest as they seek fundamental changes in the system. Therefore, corruption erodes the confidence of the people in the leadership[37].

36- Sundell, A. (2015). Public Administration and Corruption: How to Get the Institutions that Work. Göteborg Studies in Politics 142, edited by Bo Rothstein, Department of Political Science, University of Gothenburg. Vol: 37. Pages: 95- 122.

37- Navarro, P. (2014). Does Corruption Erode Trust In Government? Evidence From A Recent Surge Of Local Scandals In Spain. Institut d'Economia de Barcelona. Pages 1- 44.

The absence of trust in government generally creates citizens who do not want to pay taxes, and who do not obey the law and makes necessary an increase in the number of monitoring and enforcement systems. Hence, weak systems of processes of democratic governance, as well as inadequate access to services and economic opportunities, tend to corrode trust in government. In another words, corruption grind down trust in the institutions of state, this in turn weakens the state's capacity to fight corruption. Corruption in procurement, leads to waste of public resources for often inferior quality products and services, and eventually may prevent honest vendors from doing business with the state[38].

Corruption may dissolve the significant strength of political legitimacy, which most governments seek to preserve and build on. One of the major responsibilities of any regime is the construction of its own legitimacy a resource which will enable it to gain more easily the support and the assistance of the public in connection with development. By abolishing the legitimacy of political structure in the eyes of those who have power to do something about the state of affairs; corruption can lead to instability and likely national collapse[39].

That's why, increased interaction between public officials and members of the public goes beyond the threat of scrutiny and discouragement to improve the level of trust between public administration and citizens with benefits for both for effectiveness of government and anti-corruption investigations.

38- Heldman, C. (2017). Causes and Consequences of Corruption – An overview of Empirical Results. Institut der deutschen Wirtschaft Koln. Pp, 2-38.

39- Blind, P. (2006). Building Trust In Government In The Twenty-First Century: Review of Literature and Emerging Issues. Vienna: Austria. Pages: 3- 21. Retrieved from: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/UN/UNPAN025062.pdf

Better public engagement can develop the general quality of public administration and systems for receiving and managing objections about the public administration have the potential to advance trust and diminish inaccurate perceptions of corruption. A level of public trust is necessary to facilitate reporting corrupt activity, in collaborating with enforcement officials and in individual acquiescence with anti-corruption rules and norms[40].

Unpredictability:

Due to corruption and abuse of power, policymakers ultimately fail in their goal to predict events in the long term. From a macroeconomic prospect, the lack of predictability can have some opposite consequences in aid-dependent countries. One of the main consequences of unpredictability is that it makes fiscal planning and implementation of a recipient country's development agenda enormously difficult. It also makes much more difficult the ownership of development programs by recipient countries since they are depending on uncertain funds. Elsewhere, the lack of predictability increases the likelihood of fiscal and monetary instability. Unpredictability increases output volatility and end up reducing growth[41].

The predominance of corruption influences on the economic environment through the establishment of significantly higher levels of risk and uncertainty in economic transactions. Uncertainty is existent both in the context of individual

40- Blind, P. (2006). Building Trust In Government In The Twenty-First Century: Review of Literature and Emerging Issues. Vienna: Austria. Pages: 3- 21. Retrieved from: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/UN/UNPAN025062.pdf.

41- Voskanyan, F. (2000). A Study Of The Effects Of Corruption On Economic And Political Development Of Armenia. Yerevan: Armenia. Retrieved from: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/ASPA/UNPAN000533.pdf.

economic communications and in terms of intensified fears about future developments in the wider economic environment in question.

For business, it is difficult to flourish in uncertain environment. Uncertainty with regard to domestic politics can diminish motivation for investment directly and through its influences on government institutions[42].

State Failure:

Due to corruption in public administration, the state may fail and be powerless of providing even basic services such as public order for the society in any meaningful form. Corruption leads to the failure of the state to deal with fundamental, political, and governance issues such as the public budget and appointment of significant public officials. This phenomenon leads to the failures of political parties and their leaders to conjoin and the failures of organizations within the bureaucracy to collaborate. This type of governance failure may be capable of making and implementing a number of successful individual policies[43].

Also, corrupt governments have less money to spend on their own projects, pushing down the salaries of public employees. In turn, these lower-level staffers will be more likely to extract funds from the public pucker. Government employees in corrupt societies will thus expend more time lining their own pockets than serving the public. In other words, in most corrupted countries, dishonest politicians tend to pick investment projects

42- Kangoye, T. (2011).Does Aid Unpredictability Weaken Governance? New Evidence from Developing Countries. African Development Bank. Angle des l'avenue du Ghana et des rues. Retrieved from: https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/WORKING%20137%20Does%20Aid%20Unpredictability%20Weaken%20Governance%20AS.pdf.

43- Peters, G. (2015). State failure, governance failure and policy failure: Exploring the linkages. Public Policy and Administration. University of Pittsburgh, PA, USA; Zeppelin University, Germany. Vol. 30. Pages: 261–276.

not on the bases of their fundamental economic means, but on the opportunity for bribes and kickbacks these projects hence contribute to lower levels of economic growth and to ineffective government. In general, it decreases investment and therefore challenges the competitiveness of the country and lowers its GDP[44].

Furthermore, it increases inequality in a country which may contribute to social tensions and instability. The deviation of government expenses and the diminution in the quality of public services due to corruption leads to market inefficiencies, persuading companies to enter the unofficial economy[45].

In addition, corruption weakens the legitimacy of political institutions and thus the government is less capable to depend on the cooperation and support of the public. As a result, the government is compelled to resort to force and coercive tactics to uphold order. The resulting violence and political instability deters political development. Corruption, leads to economic inefficiency and waste, because of its consequence on the allocation of funds, on production, and on consumption[46]. Gains achieved through corruption are unlikely to be transferred to the investment area, for example, since illegal money is either used up in exposed consumption or is transferred to foreign bank accounts. Such transfers symbolize a capital outflow to the domestic economy. Furthermore, corruption engenders allocative inefficiency by authorizing the least efficient contractor with the highest ability to bribe to be the recipient of government contracts. In addition, since the cost of bribes is included in the

44- Claros, A. (2014). Nine Reasons why Corruption is a Destroyer of Human Prosperity. World Bank. Retrieved from: http://blogs.worldbank.org/futuredevelopment/nine-reasons-why-corruption-destroyer-human-prosperity.

45- Fritzen, S. (2014). Corruption, Trust and their Public Sector Consequences: Introduction to the Special Edition. Journal of Comparative Policy Analysis: Research and Practice. Lee Kuan Yew School of Public Policy, National University of Singapore. Vol. 16, No. 2. Pages: 117–120.

46- Myint, U. (2000). CORRUPTION: CAUSES, CONSEQUENCES AND CURES. Asia-Pacific Development Journal. Vol: 7 (2). Pages: 34-57.

price of the goods produced, demand tends to be reduced, the structure of production becomes biased, and consumption falls below efficiency levels. Thus, corruption lowers the general welfare of the populace[47].

In addition the major impact of corruption on public administration is the failure to make a clear separation between what is public and what is private, therefore a tendency to dissuade public resources for private profit, failure to create a foreseeable framework for law and government behavior that is beneficial to development or arbitrariness rules, regulations, authorizing requirements which hinder the functioning of markets and encouragement of rent seeking; priorities that are inconsistent with development, hence, resulting in misallocation of resources[48].

Conclusion

Transparency International (TI) defines corruption as "the misuse of entrusted power for private gain". In other terms, it is when there is no transparency, no law that emphasizes public access to information, hence allowing decision makers to act without being held accountable. Thus, lack of accountability will erode trust and the reasonable expectation that fellow citizens will act in a manner to encourage the general welfare of others.

Corruption can be measured through many tools. Transparency International has established an annual Corruption Perceptions Index in view of measuring corruption and ranking the countries depending of their score. The CPI aims at giving a general classification of corruption in countries using expert assessments and opinion surveys. Today, more than 150 countries are ranked by the CPI. The World Bank on the other hand uses six following indicators to measure corruption which includes voice

47- Gould, D. (1987). The Effects of Corruption on Administrative Performance Illustrations from Developing Countries. The Intemational Bank for Reconstruction and Development. Washington, D.C: USA. Pages: 1- 36.

48- Ibrahim. B. (2017). The Impact of Corruption on National Development in Nigeria. International Journal of Scientific Research in Social Sciences & Management Studies. Vol: 2. Pages: 13-21.

and accountability, political stability, government effectiveness, regulatory quality, rule of law and control of corruption.

Corruption affects each and every one of our lives; in some cases, it might even cost our lives. It endangers our everyday being, it destroys the country's economy, hence it reduces the citizen's personal wealth and it does not contribute to the renewal of the political system, thus removing citizen's trust in their own nation.

The costs of corruption for economic, political and social development are becoming increasingly evident. On the political level, it constitutes a major barrier to democracy, hindering the emergence of a more responsible political system. The rule of law must be strengthened and the state needs to be invested in so as to increase its authority and credibility and thus helping to reduce corruption. Moreover, on the economic level, high levels of corruption ultimately lead to lower levels of foreign investment. Therefore, it limits the country's development and reduces national wealth; leaving large segments of the population trapped in misery and poverty. Furthermore, on the social level, corruption traps citizens in a vicious cycle where bribery becomes the norm and accepting it becomes a way of life. Therefore corruption undermines people's trust in the state and the political system, as well as its institutions and leadership. In addition, on the environmental level, there are no laws and regulations to control the impact of any projects on the environment. As a result, projects that have a negative impact on the environment have been able to proceed; despite the fact that they may be detrimental to the nation at large and ultimately serve the interests of the few individuals who are behind it.

References:

- Arthur, E. (2016). Problems and Prospects of Public Administration in Nigeria. Information Guide in Nigeria.

- Blind, P. (2006). Building trust in governmnt in the twenty-first century: Review of Literature and Emerging Issues. Vienna: Austria. Pages: 3- 21. Retrieved from: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/UN/UNPAN025062.pdf

- Claros, A. (2014). Nine Reasons why Corruption is a Destroyer of Human Prosperity. World Bank. Retrieved from: http://blogs.worldbank.org/futuredevelopment/nine-reasons-why-corruption-destroyer-human-prosperity

- De Vries, M. S. (1999). Toward a Historical-Comparative Perspective on Bureaucracies. International Review of Public Administration, Vol: 4.

- Dunleavy, P., Margetts, H., Bastow, S., & Tinkler, J. (2006). New public management is dead—long live digital-era governance. Journal of public administration research and theory, 16(3),

- Ferlie, E., Lynn, L. E., & Pollitt, C. (Eds.). (2005). The Oxford handbook of public management. Oxford University Press, USA.

- Finlay, F. (February, 2016). Politics is corrupt, public administration is corrupt, and democracy is dead. Irish Examiner, Retrieved, from: https://www.irishexaminer.com/viewpoints/columnists/fergus-finlay/politics-is-corrupt-public-administration-is-corrupt-and-democracy-is-dead-380785.html

- Fritzen, S. (2014). Corruption, Trust and their Public Sector Consequences: Introduction to the Special Edition. Journal of Comparative Policy Analysis: Research and Practice. Lee Kuan Yew School of Public Policy, National University of Singapore. Vol. 16, No. 2.

- Fry, Brian R. 1989. Mastering Public Administration; from Max Weber to Dwight Waldo. Chatham, New Jersey:

Chatham House Publishers, Inc. page 80 Ryan, M., Mejia, B., and Georgiev, M. (Ed). 2010. AM Gov 2010. McGraw Hill: New York.

- Gould, D. (1987). The Effects of Corruption on Administrative Performance Illustrations from Developing Countries. The Intemational Bank for Reconstruction and Development. Washington, D.C: USA.

- Grandy, C. (2008). The “Efficient” Public Administrator: Pareto and a Well-Rounded Approach to Public Administration. American Society for Public Administration.

- Heldman, C. (2017). Causes and Consequences of Corruption – An overview of Empirical Results. Institut der deutschen Wirtschaft Koln.

- Henry, N. (1975). Paradigms of Public Administration. Wiley on behalf of the American Society for Public Administration. Public Administration Review, Vol. 35.

- Ibrahim. B. (2017). The Impact of Corruption on National Development in Nigeria. International Journal of Scientific Research in Social Sciences & Management Studies. Vol: 2.

- Kangoye, T. (2011).Does Aid Unpredictability Weaken Governance? New Evidence from Developing Countries. African Development Bank. Angle des l'avenue du Ghana et des rues. Retrieved from: https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/WORKING%20137%20Does%20Aid%20Unpredictability%20Weaken%20Governance%20AS.pdf

- Khan, M. (N.D). Political and administrative corruption, concepts comparative experiences and Bangladesh case. Department of Public Administration University of Dhaka. Retrieved from:

http://juhd.uhd.edu.iq/journals/index.php/v03/n02/2017-06-10-35

- Majcherkiewicz, T. (2002). Political Clientism in public administration, A case study of institutional changes in the post-communist state of Poland. The Pedagogical University of Cracow Department of Philosophy and Sociology.

- Marume, S. (2016). Meaning of Public Administration. Journal of Research in Humanities and Social Science. Volume 4.

- Mihaiu, D., Opreana, A.and Cristescu, M. (2010). Efficiency, Effectiveness and Performance of the Public Sector. Romanian Journal of Economic Forecasting.

- Mills, A. (May, 2012). Causes of corruption in public sector institutions and its impact on development. UNPAN, Retrieved from: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un-dpadm/unpan049589.pdf-Morris, S.D. (1991), Corruption and Politics in Contemporary Mexico. University of Alabama Press, Tuscaloosa.

- Myint, U. (2000). Corruption: Causes, Consequences and Cures. Asia-Pacific Development Journal. Vol: 7 (2).

- Navarro, P. (2014). Does corruption erode trust in government? Evidence from a recent surge of local scandals in Spain. Institut d'Economia de Barcelona.

- Pânzaru, S., Constantinescu, L., & Dragomir, C. (October, 2016).

Management of Dysfunctions and conflicts in public administration. The 2nd International Scientific Conference SAMRO,

- Peters, G. (2015). State failure, governance failure and policy failure: Exploring the linkages. Public Policy and Administration. University of Pittsburgh, PA, USA; Zeppelin University, Germany. Vol. 30.

- Radhika, D. (February, 2012). Ethics in Public Administration. Journal of Public Administration and Policy Research, Vol. 4, No. 2,

Šatien, G.t., & Toleikien, R. (2007). A Connection Between Corruption and Unethical Behaviour of Public Officials. Šiauliai University.

- Sangita, S. (December, 2002). Administrative Reforms for Good Governance. The Indian Journal of Political Science, Vol. 63, No. 4,

- Stapenhurst & Kpundeh (1998). Public Participation in the Fight Against Corruption. Canadian Journal of Development Studies 19:3,

- Stivers, C. (1994). The listening bureaucrat: responsiveness in public administration. American Society for Public Administration.

- Sundell, A. (2015). Public Administration and Corruption: How to Get the Institutions that Work. Göteborg Studies in Politics 142, edited by Bo Rothstein, Department of Political Science, University of Gothenburg. Vol: 37.

- Vigoda, E. (2000). Are you being Served? The Responsiveness of Public Administration to Citizen's Demands: An Empirical Examination in Israel. Blackwell Publishers.

- Voskanyan, F. (2000). A Study of the effects of corruption on economic and political development of Armenia. Yerevan: Armenia. Retrieved from: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/ASPA/UNPAN000533.pdf

- Waldo, D. (1968). Public Administration. The University of Chicago Press on behalf of the Southern Political Science. The Journal of Politics, Vol. 30.

- Whitton, H. Implementing effective ethics standards in government and the civil service. Transparency International. Retrieved from: http://www.oecd.org/mena/governance/35521740.pdf.

- White, L. (1942). Notes on the History of Public Administration Project. Society of American Archivists. The American Archivist, Vol: 5.

- Wilson, W. (1887). The study of administration. Political science quarterly, Vol: 2.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

L'Afrique: vers un meilleur avenir?

Dr.Amine Lebbos*

Introduction

Si on parle toujours de la croissance économique de la Chine, de l'Inde, et des autres pays du sud-est asiatique et de leurs poids grandissants sur la scène internationale, on perçoit la persistance de la marginalisation de l'Afrique, malgré les signes annonciateurs d'une véritable dynamique de développement avec une croissance de 3.4% pour l'Afrique subsaharienne en 2018 selon le FMI.

Les Etats africains à peine libérés de la domination coloniale, se heurtent à divers défis, apparemment sans fin, allant des guerres civiles, de l'instabilité politique, aux épidémies en passant par une insuffisance alimentaire et une pauvreté galopante. De plus, avec l'effondrement du bloc de l'Est, l'Afrique perd du jour au lendemain tout intérêt stratégique pour les occidentaux qui consacrent leur aide au développement à l'Europe de l'Est. Même les entreprises et les investisseurs occidentaux se retirent

* *Professeur de siences politiques à l'université libanaise*

du marché africain en laissant la place aux ONG et aux institutions internationales. L'Afrique des années 1990, marginalisée, devient un objet de toutes les attentions, un continent à surveiller de près.

Dans les années 2000, l'Afrique est rentrée dans une nouvelle ère caractérisée par une croissance annuelle sans précèdent, quatre fois supérieure à celle de l'Europe. Les Etats africains reprennent les commandes de leurs politiques économiques et la relation de l'Afrique au reste du monde se normalise[1].

Les potentialités qu'enferme ce continent suscitent actuellement un regain d'optimisme. C'est dans ce continent qu'on trouve tous genres de ressources naturelles et une population qui est la plus jeune au monde et qui peut être un atout si le continent investit dans la formation et l'éducation.

Malgré qu'il soit très difficile de faire des prévisions exactes pour les prochaines décennies, toutes les indications économiques et les informations financières nous poussent à penser qu'au cours des trente prochaines années, l'Afrique aura toutes les chances pour constituer une zone économique active et compétitive. Les estimations faites par la Banque africaine de développement laissent apparaître que le produit intérieur brut (PIB) et le PIB/habitant devraient connaître une croissance continue jusqu'à 2060[2]. Pour cette Banque, la plupart des pays africains auront atteint le statut à revenu intermédiaire de la tranche supérieure[3] et donc l'élimination des formes extrêmes de la pauvreté.

Au cours des années à venir, le développement des pays africains résultera d'un certain nombre d'indicateurs de changements, ainsi

---

1- Jean Michel Severino, Europe -Afrique dérive des continents ou le paradoxe du rendez-vous manque, Le Point, 16-04-2010, http://www.lemonde.fr/idees/article/2010/04/16/europe-afrique-la-derive-des-continents-ou-le-paradoxe-du-rendez-vous-manque-par-jean-michel-severino-et-olivier-ray_1334590_3232.html#Lt1EQG0IrdZGMbOu.99.

2- Banque africaine de développement (Rapport), l'Afrique dans 50 ans, vers une croissance inclusive, Tunis, Tunis, 2011.

3- Le terme de pays à revenu intermédiaire renvoie à la typologie de classement des pays par la Banque mondiale en fonction de leur revenu national brut (RNB) par habitant.
Les pays à revenu intermédiaire de la tranche supérieure: entre 4 086 et 12,615 dollars.

que des transformations de politiques économiques qu'ils auront adoptés face à l'évolution de la situation économique mondiale.

L'Afrique, prochaine puissance industrielle? Peut-elle devenir la prochaine usine du monde? Les économies africaines sont-elles en voie d'émerger? la croissance est-elle conjoncturelle, ou structurelle? Et enfin, peut-on un instant penser gérer les affaires du monde sans l'Afrique, dont la population attendue d'ici trente ans représentera le double de celles des Etats-Unis et de l'Europe réunies?

Des questions qui peuvent paraître étranges, car jusqu'ici, le continent africain a été le grand absent des analyses et projections macro-économiques à moyen terme et à long terme. Pourtant, certains pays s'industrialisent et se développent, comme l'ile Maurice, le Maroc, l'Ethiopie et la Tanzanie. L'Afrique sera également de par le marché qu'elle forme – un vaste espace de près de deux milliards de consommateurs à l'horizon 2050.

Certainement, l'Afrique de demain inquiète, tant les pressions migratoires[4], écologiques et sociales seront des plus fortes.

Dans cet article, nous allons traiter, les points forts et faibles de l'Afrique et se lancer dans l'analyse des perspectives surtout économiques afin de répondre à la problématique centrale qui est: si le continent africain est en phase de rattrapage économique.

A- Les moteurs de développement de l'Afrique

Les taux de croissance enregistrés depuis une quinzaine d'années qui varient entre 5 à 8 % par an sont-ils conjoncturels et donc réversibles, ou structurels, mettant ainsi le continent dans une phase de rattrapage économique, comme l'Asie a pu la connaître depuis les années 1990? Une question posée par les spécialistes économiques de l'Afrique. En d'autres termes, les

4- S.Smith, La ruée vers l'Europe: la jeune Afrique en route vers le vieux continent, éd. Grasset.2008, p127.

bases de cette croissance sont-elles assez cohérentes pour assurer un développement durable de l'Afrique ?

En fait, plusieurs moteurs participent au développement du continent on citera quelques-uns dans notre article.

1) Les matières premières: des outils de croissance

La montée en puissance des économies émergentes depuis l'an 2000 a fait exploser la demande en minerais. En Afrique, le secteur extractif (mines, hydrocarbures) représente un poids économique important et s'appuie sur un potentiel géologique considérable: 7,6 % des réserves mondiales de pétrole, 7,5 % des réserves mondiales de gaz naturel, 40 % des réserves mondiales aurifères, et entre 80 % et 90 % des réserves mondiales de chrome et platine[5]. L'exploitation des ressources naturelles est donc un enjeu primordial pour les États producteurs car elle est la source essentielle de leurs revenus et le moteur de leur développement. Par la diversité de ses ressources et l'importance de ses réserves (de l'ordre de 30 % des réserves mondiales), l'Afrique apparaît comme un acteur inéluctable sur le marché minier qui ne peut que monter en puissance.

La demande internationale de métaux augmentera dans l'avenir de manière spectaculaire pour répondre aux demandes des pays à fortes croissance comme la Chine et l'Inde. La forte demande devrait se traduire par un maintien voire une augmentation des cours des métaux et pousse les Etats ou les investisseurs étrangers à l'exploitation de gisements jusqu'ici non-rentables.

a- L'Afrique en position dominante sur les métaux précieux.

L'Afrique, riche en minerais de toutes sortes, occupe une

5- Arcadia, sous la direction de Philippe Chalmin et Yves Jegourel, l'Afrique et les marches mondiaux de matières premières, Annual report on commodity analytics and dynamics in Africa, 2016 http://www.ocppc.ma/sites/default/files/Rapport%20Arcadia%20Fran%C3%A7ais%20DER.pdf.

importante place sur les marchés des métaux précieux et des diamants. Sur les 3 158 tonnes d'or officiellement produites à travers le monde en 2015, 15% proviennent du continent africain, notamment d'Afrique du Sud, du Mali, du Ghana et de Tanzanie[6]. Le Botswana, l'Afrique du Sud, la Namibie, la RDC, le Zimbabwe et l'Angola représentent, à eux seuls, plus de 44 % de la valeur de la production mondiale de diamants de joaillerie en 2016, soit 31,1 millions de carats sortis de leurs sous-sols. En y ajoutant les diamants industriels, l'offre de ces pays s'est élevée à 54 millions de carats en 2016, soit environ 42% de l'offre mondiale[7]. La République démocratique du Congo pourrait rejoindre les grands producteurs d'or. Quant au platine l'Afrique du Sud a produit 70 % de l'offre brute sur le marché soit plus de 4.3 millions d'onces 70 %[8].

b- Le pétrole et le gaz: Des tremplins pour le développement.

La part du pétrole africain a dépassé les 10 % de la production mondiale en 2014 et a atteint près de 20 % du volume mondial des exportations[9]. La production augmentera dans l'avenir, quoique plus lentement, en raison de l'augmentation des coûts de production sur des gisements de plus en plus couteux et du marché international déprimé.

Le continent africain est une région attrayante pour l'exploration et la production d'hydrocarbures du fait de l'existence des grands gisements de pétrole et de gaz naturel qui sont sous-exploités, et de la probabilité de nouvelles découvertes significatives à terre ou offshore, et l'existence de cadres juridiques et contractuels plutôt incitatifs.

6- Idem.

7- Iarcadia, sous la direction de Philippe Chalmin et Yves Jegourel, l'Afrique et les marches mondiaux de matières premières, op.cit.

8- Idem.

9- L'Afrique un pénitentiel énergétique énorme et varié, le 2 mars 2016 https://www.planete-energies.com/fr/medias/decryptages/l-afrique-un-potentiel-energetique-enorme-et-varie.

Dans les prochaines années, des nouveaux pays africains deviendront producteurs et exportateurs de pétroles et du gaz. Parmi ces pays on trouve notamment l'Ouganda et le Kenya pour le pétrole, le Mozambique et la Tanzanie pour le gaz naturel, et le Sénégal pour le pétrole et le gaz. Tullow Oil[10] a ainsi évalué à 1,7 milliard de barils les ressources pétrolières mises à jour dans la région du lac Albert en Ouganda.

Les investissements dans la filière pétrolière par les majors ont eu des retombées sur les économies nationales, notamment au niveau de recrutement de la main d'œuvre locale et aux transferts des savoir-faire.

L'une des évolutions marquantes du continent dans les années à venir, est la valorisation du gaz. L'envol du GNL africain – déjà très développé au Nigeria et en Algérie – devrait connaître à terme un nouvel essor sur les côtes Est du continent, avec les découvertes de très grands gisements notamment, en Mozambique et en Tanzanie.

2) La croissance démographique: Une opportunité pour l'Afrique.

En dehors de quelques pays de l'Afrique Australe et de certaines îles, la croissance démographique en Afrique subsaharienne est parmi les plus élevées dans le monde, mettant le continent face à des taux de pauvreté plus élevés, à moins d'investissement par enfant, à une augmentation de chômage ou de sous-emploi et une tension sociale. Mais la croissance démographique ne mène pas forcément à une catastrophe. Si on parle des structures pyramidales de la population et non pas de la taille de celle-ci, les perspectives pour l'Afrique peuvent être positives. La baisse de la natalité accroît mécaniquement le revenu par habitant dans le

10- Est une compagnie britannique, basée à Londres qui s'occupe de prospection et d'exploitation de gisements pétroliers et gaziers.

court terme et peut renforcer l'épargne et les investissements sur le long terme. Déjà on constate que dans certains pays africains où l'accès à l'éducation facile (tout particulièrement celle des filles), est un catalyseur essentiel de la baisse du nombre d'enfants et du passage d'un taux de fécondité élevé à un taux faible, ainsi, le taux de fécondité y varie fortement avec le niveau d'éducation des femmes[11].

À court terme, la vitalité économique de la région peut offrir aux gouvernements des Etats africains une certaine marge de manœuvre budgétaire qui leur permet de mettre en place des politiques ciblées qui ont pour objectifs d'accélérer le déclin de la natalité et à tirer profit de la transition démographique résultante.

3) Le secteur privé et la démocratisation, boostent l'économie africaine

Les dirigeants africains en réalisant qu'aucune croissance durable et rapide ne serait réalisable sans investissements privés et une meilleure gouvernance, ouvrent leurs marchés intérieurs au secteur privé en quête de partenariats et font quelques concessions au niveau politique.

a- Un secteur privé en pleine expansion

Les reformes économiques menées par les Etats africains dans les années 90, ont conduit à une plus grande ouverture en direction du secteur privé ce qui était un moteur essentiel de croissance. Pratiquement tous les Etats africains ont suivi la voie de la stabilité macroéconomique, l'ouverture des marchés à la concurrence et la libéralisation des taux de change. Egalement, la majorité des Etats du continent ont créé un environnement favorable pour le développement du secteur privé, en mettant en place des nouvelles politiques économiques basées sur les aides

11- Par exemple, en Éthiopie, les femmes ayant fait des études secondaires ont d'un peu moins de 2 enfants par femme, ce qui est en-deçà du seuil de renouvellement des générations.

et les incitations (réduction fiscale, facilité d'établissement des entreprises etc.) ce qui a contribué à renforcer la crédibilité de ces Etats et à conforter la confiance du secteur privé (national et étranger) dans les économies locales et de promouvoir des nouveaux investissements. En grande partie l'accélération de la croissance enregistrée par les économies des pays africains dans les années 2000 est dûe au développement du secteur privé.

b- La démocratisation: un processus en cours.

L'Afrique ne peut pas se développer sans démocratie. Elle est indispensable pour améliorer la gouvernance et gérer les tensions ethniques qui freinent les efforts de développement sur le continent.

Le début des années 1990 marque l'entrée de l'Afrique dans une nouvelle vague de transition démocratique. Ce processus a abouti à la mise en place dans la majorité des pays du continent, de nouvelles constitutions consacrant le pluralisme, le respect de droits et les libertés publiques. Ce processus a permis d'installer les premiers jalons de l'Etat de droit et d'organiser des élections[12].

En fait, cette vague de démocratisation n'a pas touché les Etats africains de la même manière. La transition s'est faite selon les pays «par le haut» ou «par le bas». Dans le premier cas, les transitions se sont opérées notamment à travers un accord entre la classe dirigeante (Burkina Faso, au Ghana et au Sénégal). Généralement, les oppositions ont été confrontés à des régimes arbitraires, qui ont fait quelques concessions politiques tout en veillant à contrôler la transition – avec succès – afin de garder leurs pouvoirs. Dans certains cas, pour préserver leurs pouvoirs certains chefs d'Etat amendent la constitution ou instrumentalisent certaines institutions, notamment l'Assemblée parlementaire.

Malgré tout, des améliorations significatives ont été accomplies

12- Le Ghana, un modèle de réussite en Afrique, est devenu une démocratie stable et paisible, en bonne voie d'atteindre son objectif de devenir un pays à revenu intermédiaire d'ici 2020. Depuis 1992, cinq élections démocratiques consécutives se sont déroulées dans la paix.

par de nombreux pays africains, Les transitions politiques, à terme, ont dans certains cas recomposé le paysage politique et réconforté la société civile au détriment du régime autoritaire en place.

4) Un continent de plus en plus ouvert.

Depuis les années 2000, les pays africains attirent beaucoup d'investisseurs étrangers dont beaucoup proviennent des pays émergents (à leur tête la Chine).

Ils pourraient permettre à certains pays du continent de décoller économiquement, à condition que les dirigeants politiques les utilisent correctement.

a- Les investissements en Afrique:

L'Afrique attire de plus en plus les investisseurs. Ils parient sur les ressources naturelles du continent, ainsi que sur une population très jeune, qui constitue un marché probablement très important. Les investisseurs sont surtout des firmes multinationales européennes, américaines et plus récemment, chinoises, indiennes, brésilienes ou des entreprises des pays du golfe Persique qui s'intéressent à l'Afrique, notamment pour y acquérir des terres agricoles ou investir dans l'exploitation des matières premières.

Les investissements directs étrangers (IDE) en Afrique ont chuté[13] à 42 milliards de dollars en 2017 contre 52,5 milliards en 2016, soit un recul de 21%[14], cette chute est dûe à la faiblesse des prix du pétrole et les résultats négatifs de la récession du secteur des matières premières. Toutefois, cette baisse diffère selon les régions. L'Afrique de l'Est est la région où les IDE ont

13- Cette tendance à la baisse n'affecte pas seulement le continent africain, c'est un phénomène mondial. Les flux à destination des pays en développement ont enregistré une baisse de 14 % et ceci dans un contexte marqué par une croissance économique faible.

14- Rapport du Cnuced sur l'investissement dans le monde en 2018, 06-06-017. http://unctad.org/fr/PublicationsLibrary/wir2017_overview_fr.pdf.

le moins reculé, à peine -3%. La région du Maghreb-Machrek a aussi bien résisté (-4%) avec l'Égypte qui reste le champion des investissements en Afrique. La chute était plus brutale pour l'Afrique centrale (-22%) et surtout l'Afrique australe (-66%) pour atteindre 3,8 milliards de dollars[15].

Les pays qui ont su préserver le flux IDE sont ceux qui ont diversifié leur économie, notamment à travers des industries manufacturières ou des nouvelles technologies. C'est le cas de l'Éthiopie par exemple, qui a attiré 3,8 milliards de dollars d'IDE en 2017, grâce notamment à la mise en place des zones économiques spéciales[16], également, l'Égypte qui est devenue une des destinations d'investissements favorites de l'Afrique en 2017 avec 7,4 milliards de dollars[17].

b- La diaspora africaine: une manne pour l'économie du continent.

L'ouverture de l'Afrique est aussi accélérée par l'importance des diasporas africaines dans le monde, particulièrement en Europe. Aux migrants économiques s'ajoute le «brain drain» des jeunes diplômés. Aujourd'hui, les transferts de fonds des diasporas représentent plus de trois fois l'aide publique au développement.

Les diasporas sont en effet une force immanquable. C'est vrai que les fonds envoyés par les africains sont principalement consacrés à régler des problèmes d'ordre social (soins de santé, frais scolaires, logement, etc.) mais peuvent aussi constituer des capitaux de départ aux investissements locaux.

Les transferts d'argents vers les familles des travailleurs sont parfois la première source de capitaux dans certains pays comme le Sénégal (10% du PIB) ou le Mali est une question de survie

15- Idem

16- Par exemple celle de Bole Lemi Industrial, près d'Addis-Abeba, et qui essaye d'attirer des manufacturiers des secteurs agricole, pharmaceutique et textile dont les produits à valeur ajoutée seront destinés à l'exportation.

17- Le rapport du Cnuced du 2016 a que «L'Egypte a promulgué la loi sur les permis industriels et ses règlements d'application, visant à faciliter les procédures d'obtention de licences pour les établissements industriels.»

pour les habitants du Liberia (25% du PIB), des Comores, de Gambie. En Afrique, les trois grands bénéficiaires sont le Nigeria, l'Egypte (20 milliards pour chacun) et le Maroc[18].

Selon la Banque mondiale, ces transferts vers l'Afrique subsaharienne ont représenté 33 milliards de dollars en 2016 et près de 60,5 milliards de dollars pour l'ensemble du continent[19].

Pour mieux bénéficier de cette manne financière, les Etats africains doivent organiser la gestion ou la prise en charge de leurs diasporas en leur proposant des facilités et en garantissant la sécurité de leurs investissements. Egalement, les Etats doivent travailler avec les agences de transferts afin de baisser leurs prix. Ce qui pourrait entraîner une augmentation soit des volumes de transfert, soit des montants envoyés[20].

B- Les facteurs qui freinent le développement du continent africain

L'Afrique qui dispose d'atouts naturels pour son développement économique et social et doté de richesses endogènes peine à décoller économiquement et ceci pour plusieurs raisons.

1) L'instabilité politique freine fortement le développement

Les délimitations des frontières des pays africains depuis les indépendances des pays africains ont été source de conflits. Les colonisateurs, responsables des délimitations ont séparé des peuples habitués à vivre ensemble, mais ont surtout rassemblé des ethnies et des tribus différents, dont la promiscuité a généré des violences

18- Jeaques Deveaux, 60 milliards de dollars: l'argent des migrants, bouée de l'économie africaine, 25-01-2018,http://geopolis.francetvinfo.fr/60-milliards-de-dollars-l-argent-des-migrants-bouee-de-l-economie-africaine-177037

19- Elie Nkamgueu, Jean-Michel Severino et Lionel Zinsou, «La manne de la diaspora africaine peut être davantage investie dans les entreprises du continent», 16-02-2018, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2018/02/16/la-manne-de-la-diaspora-peut-etre-davantage-investie-dans-les-entreprises-africaines_5258134_3212.html.

20- Selon la Banque mondiale, baisser le coût des transferts à 5% pourrait faire économiser quatre milliards de dollars à la diaspora africaine La diaspora africaine, une puissance financière, 9-05-2015, https://www.huffingtonpost.fr/patrick-ndungidi/la-diaspora-africaine-une-puissance-financiere_b_7747420.html.

comme au Nigéria au Tchad, Rwanda ou encore au Soudan[21].

Egalement, le partage des ressources naturelles génèrent des tensions entres populations qui les partagent. Cette tension existe par exemple au Nigeria et à la République démocratique du Congo qui possèdent d'abondantes ressources naturelles mais dévastées par des guerres internes de nature ethnique et plus récemment religieuses.

De plus les Etas africains post-coloniaux n'étaient pas prêts et donc préparés à assurer la paix et la sécurité à l'intérieur de leur frontières. Ajouté à cela, l'existence de pouvoir politique autoritaire dans de nombreux pays du continent, sans la possibilité d'avoir une alternance à la tête de l'État.

En somme l'instabilité politique, les guerres civiles en Afrique ont au cours des dernières décennies arrêté d'innombrables progrès socio-économiques et ont privé particulièrement l'Afrique subsaharienne, de son développement.

2) La mauvaise gouvernance et la corruption retardent le développement

Malgré les progrès économiques effectués ces dernières années, la gouvernance reste un sérieux problème pour le continent africain. La mauvaise gouvernance entraîne de mauvaises élections, qui, normalement fragilisent les institutions, surtout la justice, et gène l'égalité des chances dans les pays du continent.

Les participants à la Conférence économique africaine ont relevé que la mauvaise gouvernance nuit à la transformation structurelle des économies africaines et freine le développement des activités économiques en Afrique et elle coûte cher[22].

Les pratiques de corruption assèchent les caisses de l'Etat,

21- C.Coquery-Vidrovitch, Petite histoire de l'Afrique, éd. La Decouverte, 2016.

22- L'édition 2017 de la Conférence économique africaine (CEA) qui vient de se tenir du 4 au 5 décembre à Addis Abeba. Organisé conjointement par la Banque africaine de développement (BAD), la Commission des Nations unies pour l'Afrique (UNECA) et le Programme des Nations unies pour le développement (PNUD), https://afrique.latribune.fr/politique/gouvernance/2017-12-07/la-mauvaise-gouvernance-freine-le-developpement-en-afrique-760747.html.

portent atteinte au libre-échange et dissuadent les investisseurs. Selon la Banque mondiale, la corruption peut réduire le taux de croissance d'un pays de 0,5 à 1point de pourcentage par an[23]. Les recherches du FMI ont montré que les investissements réalisés dans les pays où la corruption sévie sont inférieurs d'environ 5% à ceux réalisés dans les pays relativement non corrompus[24].

Depuis les indépendances des Etats africains, la corruption a freiné les projets d'infrastructures indispensables pour le développement et la transformation des matières premières et agricoles. Le fléau qui touche le continent est attribuable à l'ampleur de la corruption discrète, aux petits arrangements quotidiens qui plombent l'efficacité des services de l'Etat. Jusqu'à 30 milliards de dollars d'aide à l'Afrique, soit deux fois les produits intérieurs bruts annuels du Ghana, du Kenya et de l'Ouganda réunis, se sont retrouvés dans des comptes bancaires des hauts fonctionnaires à l'étranger[25].

La Banque mondiale a révélé que le coût élevé qu'entraîne la corruption des fonctionnaires incite beaucoup d'entreprises à diminuer leurs charges fiscales en ne déclarant pas la totalité de leurs ventes, coûts et masse salariale.

Nombreux sont les pays en développement et les pays en transition qui subissent des pertes de recettes fiscales et douanières du fait d'actes de corruption. La contrebande, les opérations au noir et la falsification de la comptabilité favorisent la fraude fiscale.

Dans beaucoup de pays africain, le manque à gagner au niveau des recettes douanières et de l'impôt sur le revenu représentait 8 à 9% du produit intérieur brut (PIB), soit six à sept fois le montant que les pays affectaient à la santé[26].

23- Anjara Lalaina Jocelyn Rakotoarisoa, Corruption et croissance économique à Madagascar, 30 juin 2018 https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01826884,

24- La corruption coupable de la dégradation de l'économie et du développement social Dossier 27-12-2015,http://www.orange.mg/actualite/corruption-coupable-degradation-leconomie-et-developpement-social

25- Dixième congrès des NU pour la prévention du crime et le traitement des délinquants, le cout de la corruption, http://www.un.org/french/events/10thcongress/2088bf.htm.

26- Mahaman, Sani, Secteur non enregistré et mobilisation fiscale dans les pays en développement (PED): le cas des pays d'Afrique au sud du Sahara (PASS),26 janv 2009, https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00356166/document.

3) Un système éducatif défaillant

Le continent africain manque cruellement de main-d'œuvre qualifiée. Une insuffisance dûe au faible accès aux systèmes éducatifs et à un taux important d'abandon scolaire. Les classes sont surchargées, le personnel éducatif insuffisant et de moins en moins qualifié et avec un très grand manque de matériel. On estime qu'en Afrique 56 % des enfants ne terminent pas le premier cycle se transformant en adultes analphabètes.

Seul un tiers environ des enfants fréquentent l'enseignement secondaire sur le continent[27]. La situation est encore plus préoccupante pour l'enseignement supérieur, avec un taux d'accès d'à peine un sur dix[28]. En effet, l'Afrique compte la moitié des enfants non scolarisés en âge de fréquenter l'école primaire et le premier cycle du secondaire dans le monde – soit quelque 60 millions de jeunes au total. Ce qui fait peser une menace grave sur la cohésion sociale et la productivité de la main-d'œuvre de demain[29].

Les carences des systèmes éducatifs des pays africains au plan qualitatif sont remarquables à travers le manque de compétences essentielles et d'aptitudes capitales que présentent les étudiants. Egalement, il existe des disparités entre les sexes, qui s'aggravent fortement entre l'école primaire et l'enseignement supérieur. Les dispositions et les compétences disponibles également, ne répondent pas correctement aux besoins du marché du travail, par exemple, les programmes de formation professionnelle qui, trop rigides généralement, n'arrivent pas à s'accommoder assez rapidement aux besoins du marché du travail. Egalement, il y a peu de scientifiques et d'ingénieurs dans les secteurs qui soutiennent la mutation économique de l'Afrique,

27- Groupe de la banque africaine de développement, Bâtir des systèmes éducatifs africains pour un avenir prospère, 16 mars 2017, https://www.afdb.org/fr/blogs/economic-growth-human-and-social-development/post/building-africas-education-systems-for-a-prosperous-future-16831/.

28- Les taux sont trois fois plus élevés dans les autres pays en développement.

29- B. Lugan, Osons dire la vérité à l'Afrique, éd. Rocher, 2015, p.186.

Selon Didier Acouetey, président d'Africasearch, le continent forme «un peu trop de docteurs en sociologie et pas assez de plombiers au vu des besoins exprimés»[30]. Ces faiblesses systémiques contribuent à un taux de chômage élevé, en particulier chez les jeunes.

C- Le continent africain est-il vraiment en phase de rattrapage réel ?

Serions-nous en train d'approcher le siècle de l'Afrique, comme le rappelait le Président chinois Xi Jinping lors du sommet de Johannesburg de 2015, en citant Nelson Mandela, qui déclarait un jour: «Nous arrivons au siècle de l'Afrique, un siècle où l'Afrique aura sa place parmi les nations du monde[31]».

Les questions de rattrapage et de convergence de l'Afrique avec le reste du monde se posent depuis plusieurs années en économie[32]. En 2016, dix des vingt économies les plus dynamiques de la planète sont africaines. Sur la période 2005-2015, c'étaient même douze des pays à plus fort taux de croissance, avec 8 % en moyenne, qui étaient situés sur ce continent ayant longtemps désespéré les économistes[33].

1) Pour une meilleure intégration régionale et une amélioration du climat des affaires.

L'intégration économique régionale accélère la croissance

30- Les Echos, l'Afrique concentre la moitié des pays à plus forte croissance de la planète, 27/09/2016, https://www.lesechos.fr/27/09/2016/LesEchos/22285-020-ECH_l-afrique-concentre-la-moitie-des-pays-a-plus-forte-croissance-de-la-planete.htm.

31- L'Afrique est-elle partie mars 017 https://journals.openedition.org/interventionseconomiques/3156?file=1.

32- Le rattrapage économique peut être défini comme la tendance des pays en développement à croître plus vite que les pays industrialisés. Le terme de «convergence» est également employé pour décrire cette tendance mais il concerne plus particulièrement le rapprochement des niveaux de vie entre pays ayant les mêmes conditions de croissance.

33- Les Echos, l'Afrique concentre la moitié des pays à plus forte croissance de la planète, op.cit.
Agenda 2063, l'Afrique que nous voulons, ce document de l'Union Africaine aspire à: une Afrique prospère fondée sur la croissance inclusive et le développement durable, Un continent intégré, uni sur le plan politique et ancré dans les idéaux du Panafricanisme et la vision de la Renaissance africaine. Une Afrique où bonne gouvernance, démocratie, respect des droits de l'homme, justice et état de droit.

et le développement en portant une série d'avantages liés à une meilleure collaboration politique, à un commerce intra-régional plus développé et à la création d'emplois. Egalement, les zones qui sont plus intégrées affrontent mieux les périodes de ralentissements de l'économie mondiale et ont une plus grande disposition d'acclimatation.

Ainsi, le renforcement de l'intégration régionale devient une priorité indispensable de la stratégie de développement de l'Afrique. Déjà, le libre-échange et la libre circulation entre les Etats membres sont devenus les piliers de l'Agenda 2063, récemment adopté par l'Union africaine[34]. Le commerce intra-régional devrait engendrer des gains de productivité beaucoup plus importants pour le continent. De tels gains boostent la croissance et réduisent la pauvreté et améliorent la sécurité alimentaire globale en faisant circuler, à moindres coûts, les denrées alimentaires et agricoles des régions excédentaires vers les régions déficitaires.

Le commerce intra-régional en Afrique est en augmentation depuis 2000. Les échanges commerciaux à l'intérieure du continent ont atteint 17,7% du total des exportations de la région en 2014, contre seulement 10% en 1995 et 2000[35].

2) Pour une bonne gouvernance.

L'analyse du PNUD montre que les paramètres de gouvernance tels que les transitions démocratiques, la gestion financière publique et la stabilité ont un impact beaucoup plus important sur la croissance que les prix des matières premières ou

34- Une Afrique où bonne gouvernance, démocratie, respect des droits de l'homme, justice et état de droit sont à l'ordre du jour. Une Afrique vivant dans la paix et dans la sécurité. Une Afrique vivant dans la paix et dans la sécurité. Une Afrique dotée d'une forte identité, d'un patrimoine commun, et de valeurs et d'éthique partagées. Une Afrique dont le développement est axé sur les populations, qui s'appuie sur le potentiel de ses populations, notamment celles des femmes et des jeunes, qui se soucie du bien-être des enfants. Et une Afrique qui agit en tant qu'acteur et partenaire forts, unie et influente sur la scène internationale https://au.int/sites/default/files/pages/3657-file-agenda2063_popular_version_fr.pdf.

35- Vera Songwe, L'intégration économique en Afrique: un processus en cours, 22decembre 2016, http://www.ocppc.ma/publications/lint%C3%A9gration-%C3%A9conomique-en-afrique-un-processus-en-cours.

l'augmentation des revenus de la classe moyenne[36]. Cela signifie que la voie de croissance à long terme de l'Afrique résultera d'une meilleure gestion des affaires politiques, économiques, sociales et environnementales existants afin d'accroître les effets de la bonne gouvernance sur la compétitivité, la croissance et le développement humain de l'Afrique.

Trois exemples classiques montrent que des réformes continues et la stabilité macroéconomique mènent à un accroissement de la croissance et à l'émergence d'un pays.[37]

La mise en place d'une politique budgétaire qui accompagne la croissance, et l'amélioration de la gestion de l'inflation et de l'épargne nationale et l'environnement des affaires dans des pays comme le Maroc, l'Ethiopie le Gabon et la Côte d'Ivoire ont boosté la croissance.

Ces pays ont pris des résolutions pour une plus grande participation populaire dans la gouvernance de leur pays et garantir des politiques de stabilité macroéconomique, des réformes du secteur public afin de diminuer la corruption, améliorer la productivité et les services. De même, ils ont mis en place des contrats sociaux solides pour affermir la participation, l'autonomisation et la responsabilisation, conditions nécessaires pour le développement humain. Un exemple qui illustre la volonté de créer un environnement propice aux investissements est la mise en place du passeport africain, qui est délivré aux chefs d'entreprises régionaux et à d'autres investisseurs institutionnels pour faciliter leurs déplacements sur le continent. Egalement, les pays de l'Afrique subsaharienne ont mis en place 80 réformes dans 37 pays (48 pays composent la région) en 2015. Ce chiffre représente près du tiers des réformes enregistrées dans le monde.

36- Fondation pour le renforcement des capacités en Afrique, rapport sur les indicateurs des capacités en Afrique, 2011, https://www.acbf-pact.org/sites/default/files/ACI%202011%20French.pdf.

37- La base des données nationales présentées à la Ccnférence internationale sur l'émergence de l'Afrique tenue à Abidjan Conférence internationale sur l'émergence de l'Afrique Abidjan, Cote d'Ivoire, 28-03-2017 http://www.africa-emergence.com/.

En bref, l'Afrique subsaharienne a occupé la première place parmi les régions, avec le plus grand nombre de réformes à l'échelle mondiale[38].

3) Les réussites économiques sont possibles pour la plupart des pays africains.

Les critères mondiaux utilisés pour désigner les réussites sont: les réalisations et les résultats identifiables dans le domaine du développement et fournissant des possibilités de généralisation[39].

Dans cette recherche, nous choisirons trois pays différents (Tanzanie, Cap vert, et l'Ouganda) pour analyser les causes de leurs réussites.

Ces quinze dernières années, la Tanzanie a beaucoup amélioré sa prouesse économique grâce à la mise en place d'une série de réformes économiques globales. Ces réformes ont transformé l'économie dirigée du pays en une économie de marché. À partir du milieu des années 1990, la macroéconomie s'est stabilisée, l'inflation a décliné pour passer sous la barre des 10% et la croissance économique s'est améliorée. Le processus de réformes tanzanien s'est renforcé au début de l'année 1996. La première phase a été caractérisée par le passage partiel à l'économie de marché et la seconde a été consacrée à la mise en place de réformes structurelles profondes.

Les autorités politiques ont mis en œuvre des nouvelles politiques fiscales et monétaires pour contrôler l'inflation, consolider le budget et reformer la gestion des finances publiques, privatiser et réformer des entreprises publiques et encourager les initiatives privées. La stabilisation macroéconomique et les réformes structurelles avaient un

38- Vera Songwe, L'intégration économique en Afrique: un processus en cours, 22decembre 2016, http://www.ocppc.ma/publications/lint%C3%A9gration-%C3%A9conomique-en-afrique-un-processus-en-cours.

39- La Banque Mondiale, les réussites africaines: répertorier les exemples, http://blogs.worldbank.org/africacan/fr/les-reussites-africaines-repertorier-les-exemples.

rôle très important pour stimuler les IDE, qui ont constitué un facteur fondamental pour soutenir la forte croissance des secteurs non-agricoles. Des incitations fiscales en direction des investisseurs étrangers[40], tout particulièrement dans le secteur minier, ont également participé à l'octroi de nouveaux IDE.

Le Cap vert est un autre exemple de réussite. Ce pays qui est passé d'une catégorie à une autre à savoir de pays à faible revenu à un pays à revenu moyen en 2007, ce passage est dû en grande partie au développement de l'industrie du tourisme. À l'image des Seychelles et de l'île Maurice, l'ensemble de l'économie profite des retombés financiers. Depuis 1991, le gouvernement a mis en place une série de résolutions visant à privatiser l'économie capverdienne et à encourager les investissements dans le secteur de tourisme.

En ce qui concerne l'Ouganda, au cours des dix dernières années, l'industrie de la pêche dans ce pays s'est développée d'une façon remarquable. Les usines de transformation du poisson ont mis en place des cahiers de charges très exigeants au niveau des normes de sécurité alimentaire. Désormais, l'industrie du poisson est la première industrie d'exportation du pays: elle est passée de 15 millions de dollars en 1994 à environ 120 millions ces dernières années. Les exportations de poisson représentent plus 6% du revenu national brut. On estime que 700 000 Ougandais sont employés, directement ou indirectement par cette industrie[41]. Le développement du secteur de la pêche a également aidé à assurer la sécurité alimentaire du pays.

40- Dotations aux amortissements, des reports indéfinis des pertes, des exemptions des droits à l'importation et de la taxe sur la valeur ajoutée ainsi que certaines exonérations fiscales temporaires.

41- La Banque Mondiale, les réussites africaines: répertorier les exemples, op.cit.

Conclusion

«L'Afrique n'a pas besoin d'argent mais plutôt d'organisation car nous avons beaucoup d'argent»[42]. Le continent africain dispose de potentiel et ce n'est plus à démontrer et les perspectives sont aussi encourageantes. Il se trouve également, dans le continent beaucoup d'opportunités qui peuvent combler ses propres besoins, mais reste que la vraie problématique tient à la mauvaise gouvernance, ce qui freine la dynamique de développement.

Le sous-développement n'est pas une fatalité. Pour redresser la barre, les Etats africains doivent mettre en place des systèmes de gouvernances économiques efficaces, avec pour principes le respect de la loi, la transparence et le partage efficace des rôles entre secteurs publics et privés. Les États doivent jouer des rôles décisifs dans la transformation des économies, et se montrer clairvoyants. Les Etats du continent également doivent renforcer le commerce intra-africain pour être beaucoup plus concurrentiels et surtout résister aux crises mondiales.

Aujourd'hui, nous ne pouvons pas porter sur ce continent un regard synthétique tant il est hétérogène. Il y a l'Afrique des drames dont les frontières sont mobiles avec des pays qui s'enfoncent dans la souffrance et les violences. L'économie du Zimbabwe s'effondre, la crise humanitaire au Sud Soudan persiste, les tensions au Niger et en RD Congo ne s'éteignent pas. Voilà l'Afrique. Mais il existe aussi une Afrique du succès, prospère avec des pays qui renouent avec le développement économique et qui s'installent dans la stabilité. Le Maroc qui fait partie du club restreint des pays dont le PIB dépasse les 100 milliards de dollars et l'Afrique du Sud qui a une économie très diversifiée et qui pèse 276 milliard de dollars. Le Botswana, le

42- Kabirou Mbojie (homme d'affaire franco-sénégalais), cité par Aboubacar Yacouba Barma, Africa Convergence 2017: pour que l'Afrique tourne le dos à ses vieux démons, 29-09-2017, https://afrique.latribune.fr/decideurs/2017-09-29/africa-convergence-2017-pour-que-l-afrique-tourne-le-dos-a-ses-vieux-demons-752365.html.

Mozambique ou encore l'île Maurice ont su engendrer, ces deux dernières décennies, une croissance économique supérieure à 4 % par habitant et par an en moyenne. La Commission des Nations Unies pour l'Afrique considère déjà comme crédibles et légitimes une vingtaine de systèmes électoraux au sud du Sahara. Les opinions publiques s'expriment plus librement. La proportion de jeunes qui savent lire et écrire a plus que doublé ces vingt dernières années, et une classe moyenne émerge.

L'Afrique possède des ressources qui lui permettent de construire son destin au-delà du simple fait d'y croire. Ses richesses économiques et humaines peuvent, lorsqu'elles ne sont pas délibérément détruites, permettre de percevoir l'avenir avec un certain optimisme. L'Afrique a donc le potentiel pour se développer, à elle d'en avoir la volonté.

Bibliographie.

Livres

1- Coquery-Vidrovitch, Petite histoire de l'Afrique, éd. La Découverte, 2016, p 231.

2- Dumontrer Brigitee, Stadnicki Roman, Magrin Gerard, Mutin serge, Geopolitique de l'Afrique et du Moyen-Orient, éd. Nathan, 2017, p 430.

3- Lugan Bernard, Osons dire la vérité à l'Afrique, éd. Rocher, 2015, p 224.

4- Smith Stephen, La ruée vers l'Europe: la jeune Afrique en route vers le vieux continent, éd. Grasset.2008, p 272.

Articles:

5- Jeaques Deveaux, 60 milliards de dollars: l'argent des migrants, bouée de l'économie africaine, 25-01-2018,http://geopolis.francetvinfo.fr/60-milliards-de-dollars-l-argent-des-migrants-bouee-de-l-economie-africaine-177037

6- Anjara Lalaina Jocelyn Rakotoarisoa, Corruption et croissance économique à Madagascar, 30 juin 2018 https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01826884

7- Elie Nkamgueu, Jean-Michel Severino et Lionel Zinsou, «La manne de la diaspora africaine peut être davantage investie dans les entreprises du continent», 16-02-2018, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2018/02/16/la-manne-de-la-diaspora-peut-etre-davantage-investie-dans-les-entreprises-africaines_5258134_3212.html.

8- Jean Michel Severino, Europe -Afrique dérive des continents ou le paradoxe du rendez-vous manque, Le Point, 16-04-2010,http://www.lemonde.fr/idees/article/2010/04/16/europe-afrique-la-derive-des-continents-ou-le-paradoxe-du-rendez-vous-manque-par-jean-michel-severino-et-olivier-ray_1334590_3232.html#Lt1EQG0IrdZGMbOu.99

9- Vera Songwe, L'intégration économique en Afrique: un processus en cours, 22 decembre 2016, http://www.ocppc.ma/publications/lint%C3%A9gration-%C3%A9conomique-en-afrique-un-processus-en-cours

Rapports

10- ARCADIA, sous la direction de Philippe Chalmin et Yves Jegourel, l'Afrique et les marches mondiaux de matières premières, Annual report on commodity analytics and dynamics in Africa, 2016 http://www.ocppc..ma/sites/default/files/Rapport%20Arcadia%20Fran%C3%A7ais%20DER.pdf

11- La Banque africaine de développement, rapport, l'Afrique dans 50 ans, vers une croissance inclusive, Tunis, Tunis, 2011.

12- La Banque africaine de développement, Bâtir des systèmes éducatifs africains pour un avenir prospère, 16 mars 2017, https://www.afdb.org/fr/blogs/economic-growth-human-and-social-development/post/building-africas-education-systems-for-a-prosperous-future-16831/.

13- La Banque Mondiale, les réussites africaines: répertorier les exemples, http://blogs.worldbank.org/africacan/fr/les-reussites-africaines-repertorier-les-exemples.

14- Cnuced, rapport sur l'investissement, dans le monde 2017. http://unctad.org/fr/PublicationsLibrary/wir2017_overview_fr.pdf

15- UN, Ihuona Antaga Une Afrique intégrée: une aubaine pour le secteur privé, Aout-nov 2017, https://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/ao%C3%BBt-novembre-2017/une-afrique-int%C3%A9gr%C3%A9e-une-aubaine-pour-le-secteur-priv%C3%A9.

16- Fondation pour le renforcement des capacités en Afrique, rapport sur les indicateurs des capacités en Afrique,2011,https://www.acbf-act.org/sites/default/files/ACI%202011%20French.pdf.

Sites internet

17- La diaspora africaine, une puissance financière, 9-05-2015, https://www.huffingtonpost.fr/patrick-ndungidi/la-diaspora-africaine-une-puissance-financiere_b_7747420.html.

18- l'Afrique concentre la moitié des pays à plus forte croissance de la planète, 27/09/2016,https://www.lesechos.fr/27/09/2016/LesEchos/22285-020-ECH_l-afrique-concentre-la-moitie-des-pays-a-plus-forte-croissance-de-la-planete.htm.

19- L'Afrique est-elle partie mars 017 https://journals.openedition.org/interventionseconomiques/3156?file=1.

20- L'Afrique un pénitentiel énergétique énorme et varié, le 2 mars 2016 https://www.planete-energies.com/fr/medias/decryptages/l-afrique-un-potentiel-energetique-enorme-et-varie.

21- Le Point Afrique, Investissements directs étrangers: l'Afrique poursuit sa mutation, 10-06-2018,http://afrique. lepoint.fr/economie/investissements-directs-etrangers-l-afrique-poursuit-sa-mutation-10-06-2018-2225841_2258.php.

Conférences et congrès

22- Conférence internationale sur l'émergence de l'Afrique tenue à Abidjan Conférence internationale sur l'émergence de l'Afrique Abidjan, Côte d'Ivoire, 28-03-2017 http://www.africa-emergence.com/.

23- Dixième congrès des NU pour la prévention du crime et le traitement des délinquants, le cout de la corruption, http://www.un.org/french/events/10thcongress/2088bf.htm.

24- L'édition 2017 de la Conférence économique africaine (CEA) Organisé conjointement par la Bad, L'uneca Et Le Pnud, https://afrique.latribune.fr/politique/gouvernance/2017-12-07/la-mauvaise-gouvernance-freine-le-developpement-en-afrique-760747.html.

Dossiers

25- La corruption coupable de la dégradation de l'économie et du développement social 27-12-2015,http://www.orange.mg/actualite/corruption-coupable-degradation-leconomie-et-developpement-social.

26- Mahaman, Sani, Secteur non enregistré et mobilisation fiscale dans les pays en développement (PED): le cas des pays d'Afrique au sud du Sahara (PASS), 26 janv 2009, https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00356166/document.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

•*Prof. Issam Moubarak*

Lobbies as factors of influence in the politics of precision

.....***54***

•*Joseph El Sokhon*

The Decaying Pillars of the International System and the Next Great War?

.....***56***

•*Hiyam keyrouz*

Syndicates in Lebanon: Movement, Independence and reality

.....***58***

Lobbies as factors of influence in the politics of precision

Prof. Issam Moubarak

Lebanese political parties and despite their diversity never managed to ensure a genuine democracy such as the democracy that reigns over parliamentary regimes. Based on this fact, Lebanese political parties limited themselves in the frame of a sectarian regime that hinders any evolution of democracy and have accordingly failed to fulfill the hopes of the community in all the fields. Hence, political parties, which are immersed in sectarianism, incite us to consider embracing interreligious lobbies in order to achieve specific objectives that serves the interests of the Lebanese society. Basically, political parties are responsible for conveying and formalizing the aspirations of the population and the different groups that form this society. However, due to the pressures resulting from a number of factors, these parties find themselves incapable of expressing these numerous needs.

Lobbying serves as a tool of significant importance in the strategy of a modern society after following up with its evolution. Thus, lobbying may be defined as an activity that resorts to certain measures with the aim of influencing whether directly or indirectly the process of elaborating applications or interpreting legislative measures, norms, rules, and most generally any intervention or decision in the field of public authority. Lobbies are not actively present in Lebanese legislative texts; however, article 13 of the Lebanese Constitution has mentioned the liberty of creating associations. Following the definition of the lobby according to these criteria, we are asked to highlight the

adopted means of pressure, mainly the ways used to convince the other parties by different methods in addition to choosing most adequate time and space. Consequently, we have to mention the role that the lobby may be able to play in coordination with other groups in addition to the role of reaching the desired objectives and serving the public interest. Evidently, the activity of a lobby must be performed while respecting the ethics and safeguarding the general interest in order to fill the vacuum caused by the absence of political parties that only defend the interests of their communities. Lobbying, however, concentrates on issues that are more particular and fields rather than focusing on global orientations. This difference marks the border between political parties and lobbies in the sense that parties are charged with planning for governmental programs while lobbies are responsible for representing specialized interests.

The Decaying Pillars of the International System and the Next Great War?

Joseph El Sokhon

The traditional pillars of the International System are experiencing tectonic changes, as profound as they are complex, in the distribution of power and in the nature of the basic elements in their structure. History teaches us that the moment the tectonic plates on which the Established International System / Order of Power begin to move, and new powers take shape, the world enters a transitional period, which is always characterized by great turbulence locally and regionally, but most noticeably at the global level.

The world stage is undergoing two radical changes in the placement of its centers of power. The first change is horizontal, evidenced by the shift of power from States in the West to States in the East. While the second change, which has never happened before, is taking shape vertically. It is represented by the diffusion of power out of States, towards non-state actors (NSA). Industrial development, followed by several waves of technological innovation and a major digital revolution, is at the root of these two changes, and inherently serves to affect the durability or decline of the major powers. This change is demonstrated by the fact that some emerging powers are trying to revise key aspects of the International System / Order and go so far as to challenge the "rules of the game," which govern the behavior of traditional actors.

The geopolitical discourse about international powers focuses on the rise of Russia and China, and on the decline of the United States of America. At the end of the 18th century, the Industrial

Revolution displaced the economic weight of Asia towards the West and made it the predominant center of the world economy. But throughout the 20th century, the industrialization of the Asian countries slowed the rise of the West by restoring the weight of Asia in the world production and economy, and consequently, allowed this continent to become an important center of power in the International System.

Most worrying, in geopolitical terms, is that over the last two decades, access to new technologies has led to the emergence of new "powers" with capabilities that were once reserved for States alone. The power has "decentralized" and is no longer the monopoly of State actors. These State actors will, from now on, have to share it with non-state actors (NSA).

In less than a decade, the interactions within the International System will be, for the first time, elusive, heterogeneous, diverse, more complex, and radically different. The emergence of new powers such as organizations and transnational groups with technological and economic means, like General Motors, and military groups, like the Islamic State, will blur the game of influences so that influence will no longer be, as it was before, the monopoly of the States.

In the future, following these radical changes, no country will be able to act as a hegemonic power. Thus, the State will share the global scene with other actors of a different nature with varying cultural, economic and military characteristics. Each actor will have its own vision of international peace, in other words, its own vision of the distribution power within the structure of the International System.

In this complex context, and with all these transformations on the world stage, would we go so far as to evoke the possibility of a new great war or would we see all this under control in the context of a very tight game of competitive struggle and influence?

Syndicates in Lebanon: Movement, Independence and reality

Hiyam keyrouz

The workers unions in Lebanon were established in Lebanon during a period of economic, social and political crisis that affected all employees.

During their battle to protect employee rights, the workers unions were longing for syndical liberty according to international conventions n. 87 and n. 98 admitted by the International Labor Organisation (ILO), calling for the "protection of employee rights concerning any act of discrimination that can affect syndical liberty", including the right of any employee to be a member in any syndicate and their freedom to participate in any syndical work.

However, the Lebanese Law gave the labor ministry in Lebanon the right to create syndicates, in compliance with the Lebanese Labor code, giving it the right to intervene in the syndicate elections, adding to this that the government yearly finances the syndicates, which makes the syndicate submit to political emergencies that might affect the case of the workers.

In this frame, can the syndicates' movement keep its effort as a pressure group in order to protect the workers and improve the living circumstances of employees?

This question is related to the loopholes in the Lebanese syndicate law and in the syndical status, where the necessity to adopt new organizational methods is required.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

•*Prof. Issam Moubarak*

Le lobby comme facteur influant dans la présicion politique

.....60

•*Joseph El Sokhon*

La fissuration des Bases du Système International et Prochaine Guerre Mondiale ?

.....62

•*Hiyam keyrouz*

Le movement syndicat au Liban: Entre movement, indépendance et réalité

.....64

Le lobby comme facteur influant dans la présicion politique

Prof. Issam Moubarak

Les partis politiques au Liban, malgré leur diversité, n'ont pas pu assurer une vraie démocratie comme celle qui régnait dans les régimes parlementaires. De ce fait, les partis politiques au Liban sont casés dans un régime communautaire qui entrave toute évolution de la démocratie et par conséquent ne réalisent pas les aspirations de la population dans tous les domaines. Ainsi, les partis qui plongent dans le communautarisme nous poussent à réfléchir à l'adoption des lobbies qui dépassent les communautés religieuses pour assurer des objectifs précis intéressant les groupements de la société Libanaise. C'est en principe aux partis politiques qu'il revient de véhiculer et de formaliser les aspirations de la population et des différents groupes qui la composent, or, sous la pression de nombreux facteurs, les partis politiques se voient dans l'incapacité d'exprimer ces multiples besoins.

Le lobbying se pose comme un outil performant dans la stratégie d'une société moderne, dont il a suivi l'évolution. Il peut être défini comme une activité qui consiste à procéder à des interventions destines à influencer directement ou indirectement les processus d'élaboration d'application ou d'interprétation de mesures législatives, normes, règlements et plus généralement de toute intervention ou décision de pouvoirs publics. Les lobbies ne figurent pas dans les textes libanais, mais l'article 13 de la constitution libanaise a mentionné la liberté d'association. Après avoir défini le lobby d'après ses critères, on note les procédés de pression à adopter, notamment ceux de convaincre selon différents modes ainsi que le choix du terrain et le moment

opportun. Et par conséquent, il faut mentionner le rôle que le lobby peut jouer en coordination avec d'autres groupes et par le fait même le cible et le but à atteindre voir l'intérêt public. Bien évidemment, l'activité du lobby doit s'exercer en respectant l'éthique et assurer l'intérêt général pour pouvoir combler le vide provoqué par l'absentéisme de parties politiques qui ne défendent que les intérêts de communautés. Le lobbying porte plus sur des domaines particuliers que sur des orientations globales. Cette différence Marque la frontière entre les partis politiques et les lobbies, aux premiers reviennent la constitution de programmes de gouvernement, aux seconds incombent la représentation des intérêts spécialisés.

La fissuration des Bases du Système International et Prochaine Guerre Mondiale ?

Joseph El Sokhon

Le Système International connaît des changements tectoniques aussi profonds que complexes au niveau du mode de distribution du pouvoir dans sa structure, et la nature de ses éléments de base. L'histoire nous enseigne que le moment où les plaques tectoniques sur lesquelles repose l'Ordre/Système International établi du pouvoir commencent à se déplacer, et où des nouvelles puissances prennent forme, le monde entre dans une période transitionnelle toujours caractérisée par de grandes turbulences au niveau local, régional, et surtout global.

La scène mondiale vit deux changements radicaux au niveau du placement des centres du pouvoir. Le premier est horizontal, se traduit par le déplacement de ces centres entre les États, et s'effectue de l'Ouest vers l'Est. Tandis que le deuxième, qui ne s'est jamais produit auparavant, se dessine verticalement. Il est représenté par la diffusion du pouvoir hors des États, vers des acteurs non-étatiques (ANE). Le développement industriel suivi de plusieurs vagues d'innovation technologique et d'une importante révolution numérique est à la base de ces deux changements, et aussi de la pérennité ou du déclin des grandes puissances. Ceci explique le fait que certains pouvoirs émergents tentent de faire réviser des aspects-clés de l'Ordre/Système International et vont jusqu'à défier les « règles du jeu » régissant les comportements des acteurs traditionnels.

Le discours géopolitique traitant des puissances internationales se concentre sur l'essor de la Russie, et de la Chine, et sur le déclin des États-Unis d'Amérique. A la fin du 18e siècle, la révolution industrielle déplaça le poids économique de l'Asie vers l'Occident

et en fit le centre prédominant de l'économie mondiale. Mais au cours du 20e siècle, l'industrialisation des pays asiatique freina la montée de l'Occident en rétablissant le poids de l'Asie dans l'économie et la production mondiale, et par conséquent, permit à ce continent de devenir un centre de pouvoir important dans le Système International.

Le plus préoccupant, en termes géopolitiques, c'est qu'au cours des deux dernières décennies, l'accès aux nouvelles technologies favorisa la naissance de nouvelles « puissances » dotées de capacités qui étaient, autrefois, réservées aux seuls États. Le pouvoir s'est « décentralisé ». Il n'est plus le monopole des acteurs étatiques qui devront le partager dorénavant avec les acteurs non-étatiques (ANE).

Dans moins de dix ans, les interactions au sein du Système International seraient, pour la première fois, insaisissable, hétérogène, diversifiées, plus complexes, et radicalement différentes. L'entrée en scène de nouveau pouvoirs comme les organisations, et groupes transnationaux ayant des moyens technologiques et économiques, tel que General Motors, et militaires, tel que l'État Islamique va brouiller le jeu d'influences de sorte que l'influence ne sera plus, comme autrefois, le monopole des États.

A l'avenir, et suite à ces changements, aucun pays ne pourrait être une puissance hégémonique. Ainsi, l'État partagerait la scène avec d'autres acteurs de nature et de caractéristiques différentes cultuelles, économiques et militaires. Chaque acteur aurait sa propre vision de la paix internationale, autrement dit, du mode de distribution du pouvoir au sein de la structure du Système International.

Dans ce contexte complexe, et avec toutes ces transformations sur la scène mondiale, irait-on jusqu'à évoquer l'éventualité d'une nouvelle guerre mondiale ou verrait-on tout cela maîtriser dans le cadre d'un jeu de compétition et d'influences très serré ?

Le movement syndicat au Liban: Entre movement, indépendance et réalité

Hiyam keyrouz

Les syndicats des travailleurs au Liban ont été fondés sous des conditions socio-économiques et politiques qui avaient des conséquences negatives sur la situation des salariés.

Parallèlement aux activités d'ordre social, visant à defendre leurs intérrêts, les syndicats aspiraient à la liberté syndicale fondée sur les normes des conventions internationales n. 87 et n. 98 de l'Organisation Internationale du Travail (OIT) qui appèlent à «la protection adéquate des travailleurs contre tous actes de discrimination tendant à porter atteinte à la liberté syndicale..» dont la liberté individuelle d'adhérer au syndicat et celle d'agir syndicalement.

Cependant, c'est au ministère du travail que revient l'autorisation de permettre de fonder un syndicat, conformément aux codes de la loi du travail libanais, ce qui lui donne le droit d'intervenir aux élections, d'autant plus que les syndicats sont financés par le gouvernement ce qui implique une dépendence qui pourrait obliger le mouvement syndical à se soumettre aux exigences politiques défavorables à la cause ouvrière.

A ce propos, est-il possible au movement syndical de garder sa puissance en tant que groupe de pression afin d'assurer la défense des intérrêts des travailleurs et d'améliorer leurs conditions de vie?

Cette question est liée à l'éxistence des lacunes du droit syndical libanais actuel, entre autres le statut syndical, où s'impose la nécessité d'adopter des nouveaux méthodes d'organisation, soit des syndicats effectivement représentatifs.

الدفاع الوطني
DEFENSE NATIONALE
LIBANAISE

The Impact of Corruption on the Effectiveness of Public Administration

L'Afrique: vers un meilleur avenir?